سعد زغلول يفاوض الاستعمار

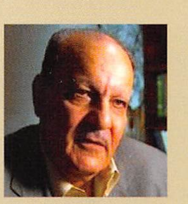


طارق البشري

عبر صفحات هذا الكتاب يستدعي طارق البشري صورة واضحة لما كانت عليه مصر في هذه السنوات المهمة، من ١٩٢٠ إلى ١٩٤٢، فعاد إلى جذورها وتأصيلها، وسلط الضوء على معالمها. ولقد اتبع في ذلك منهجا متميزا وغير تقليدي، فهو يطرح التساؤلات ويجيب عنها. كما يضع لنا شخصية سعد زغلول تحت المنظار، ويبين كيف أثر فيه التكوين القانوني من حيث المناورات والإصرار أمام التعنت البريطاني على أن استقلال مصر لا يتجزأ.

وذكر البشري ما سجلته صفحات الكتّاب الإنجليز المضادة للزعيم المصري، وكذلك رؤية المؤرخين المصريين. واعتمد البشري في استقاء معلوماته على مصادر ومراجع متنوعة، من الوثائق الإنجليزية غير المنشورة والمحفوظة بوزارة الخارجية البريطانية، والوثائق المصرية المنشورة، والتقارير والخطب والدوريات، وما كتبه المصريون والإنجليز المعاصرون للأحداث، وأيضا المحدثون.

ويمثل هذا الكتاب علامة بارزة في المكتبة التاريخية، لذلك نُعيد نشره لتعريف القراء وخاصة الشباب على كينونة الزعامة، تلك التي تثبت أقدام مصر، وتصون كرامتها، وترفع رأسها، وتبرهن على أن أرض الكنانة لها المكان والمكانة.



طارق البشري قاضٍ متقاعد ومفكر مصري، شغل منصب النائب الأول السابق لرئيس مجلس الدولة المصري ورئيس للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع عدة سنوات. بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، تم تعيينه من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة كرئيس لجنة تعديل الدستور المصري.



دار الشروق

www.shorouk.com



طارق البشري



دراسة في المفاوضات المصرية البريطانية
١٩٢٠- ١٩٢٤

دار الشروق

المحتويات

تقديم

أربع سنوات إلا بضعة أيام ـ منذ ٩ من يونية ١٩٢٠ حتى ٣ من أكتوبر ١٩٢٤ ـ من عُمر تاريخ الحركة الوطنية المصرية، جرت أثناءها مياه كثيرة تحت الجسور، وهي تُعد من أخصب الفترات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر لما احتوته من أحداث سواء وقعت على أرض الوطن أو بعيدة عنه في باريس ولندن.

ومن المعروف أن ثورة ١٩١٩ تعتبر من أهم الثورات التي اشتعلت نتيجة لأسباب متعدِّدة والتي تمخَّض عنها توهج للقضية المصرية، رفع لواءه وطنيون قُدِّرت لهم القيادة. وكان الوفد البوتقة التي جذبت إليها مختلف القوى الاجتماعية، وبطبيعة الحال احتل سعد زغلول موقعه المتميز والمنفرد على خريطة الحركة الوطنية، فأصبح الزعيم صاحب الكاريزمة، تلك التي تمكَّنت من أن تتخلل إلى قلوب المصريين، وما زال إلى اليوم رمزا للكفاح ضد الإمبريالية البريطانية ورسولا لليبرالية، ويشهد له ذلك التخليد في تماثيله المقامة بميادين مصر، واسمه الذي أُطلق على شوارعها.

تحمَّل سعد زغلول ورفاقه النفي بقسوته، وعندما أُفرج عنهم وسافروا إلى باريس ليطالبوا بحق مصر في أن تعود إليهم، أوصد الباب أمامهم، فقصدوا لندن للتفاهم والاتفاق بشأن إلغاء الحماية البريطانية والحصول على الاستقلال. ومن هنا بدأت سلسلة طويلة من المفاوضات المصرية البريطانية لم تنته إلا بعقد اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤. وكانت الباكورة على يد سعد زغلول الذي أجرى محادثات مع هيرست (Hurst) المستشار القضائي بوزارة الخارجية البريطانية وعضو لجنة ملنر (Milner) وزير المستعمرات في باريس، وذلك كمرحلة تمهيدية، أعقبها مباشرة سفره مع زملائه

إلى لندن، حيث عُقدت عدَّة لقاءات، كان أولها في ٩ من يونية ١٩٢٠، وآخرها في ١٠ من نوفمبر من العام نفسه. ولم ترق هذه المحادثات إلى درجة المفاوضات، لأن الوفد لم تكن له صفة رسمية رغم اعتراف المسئولين الإنجليز به، وقد تحقَّقت الصفة مع المفاوضات التي تمَّت بين عدلي يكن رئيس الوزراء وكيرزون (Curzon) وزير الخارجية البريطاني (١٣ من يولية ـ ١٩ من نوفمبر ١٩٢١)، ثم مفاوضات سعد زغلول أثناء توليه رئاسة الوزراء مع مكادونالد (Ramsay MacDonald) رئيس الوزراء البريطاني (٢٥ من سبتمبر ـ ٣ من أكتوبر ١٩٢٤). ولم تسفر جميعها عن مكاسب لمصر، لكنها أثبتت صلابة مواجهة سعد زغلول لغلاة المستعمرين الإنجليز.

وقد مرَّت مصر إبان هذه الفترة بأحداث متلاحقة في ظل توهج الحركة الوطنية، من نفي سعد زغلول ورفاقه مرة أخرى ثم العودة للوطن، وإعلان بريطانيا تصريح ٢٨ من فبراير ١٩٢٢، وتحوّل مصر إلى النظام الملكي، وصدور دستور ١٩٢٣، وإجراء أول انتخابات برلمانية نزيهة جاءت بالوفد للحكم، وتشكيل سعد زغلول وزارة الشعب (٢٨ من يناير ـ ٢٤ من نوفمبر ١٩٢٤) التي ما لبثت أن قدمت استقالتها عقب اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم السودان.

كان هذا المناخ المفعم بالأماني الوطنية قد أغرى القانوني الجهبذ والمؤرخ الكبير والمفكر الواعي المستشار طارق البشري أن يعيش في كنفه ويلتقط خيوط أحداثه ووقائعه ويكتب عنها بمهارة وحرفنة في كتابه المهم «سعد زغلول يفاوض الاستعمار.. دراسة في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠ ـ ١٩٢٤» الذي صدر في طبعتين (١٩٧٧، ١٩٩٨). وللبشري مؤلفات قيِّمة، طُبعت عدة مرات، منها: الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، والمسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، ودراسات في الديمقراطية، والديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، والملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر، وشخصيات تاريخية، وبين الإسلام والعروبة، وبين الجامعة الدينية والجامعة الوطنية في الفكر السياسي، وغير ذلك من الكتابات المهمة.

ويتميَّز البشري بالدقة والنقد والتحليل والرؤية الفلسفية ومراعاة الظرف التاريخي والأمانة، ليس فقط مع المادة العلمية التي اعتمد عليها في معلوماته، وإنما أيضا مع

نفسه وفكره والتطورات التي مر بها، وشجاعته في مواجهة المتغيّـرات. ولا شك أن ذلك يعكس صراحته وموضوعيته وشخصيته التي احترمت نفسها، فاحترمها الجميع. كذلك فإن قلمه يتمتع بأسلوب سلس وعميق في معالجة الموضوعات التي يتناولها.

وعبر صفحات الكتاب الذي بين أيدينا، يصحبنا البشري ليستدعي أمامنا صورة واضحة لما كانت عليه مصر فيما اختاره من سنوات مهمة، نجح في العودة إلى جذورها وتأصيلها، وحرص على أن يُسلِّط الضوء على معالمها، واتبع منهجا يثير الانتباه، فهو يطرح التساؤلات ويتولى الإجابة عنها؛ لما في ذلك من تشويق وإقصاء للتقليدية. وحينما يعرض مادته ـ وعلى وجه التحديد ـ فيما يتعلق بالحركة الوطنية، يُؤكد على قوتها، ويضع شخصية سعد زغلول تحت المنظار، ويُبين كيف أثر فيه التكوين القانوني من حيث المناورات والإصرار على أن استقلال مصر لا يتجزأ، وذلك أمام التعنّت البريطاني، كما جاء تحليله لقضية السودان منطقيا ومقبولا.

وذكر البشري ما سجّلته صفحات الكتّاب الإنجليز المضادة للزعيم المصري، وكذلك رؤية المؤرخين المصريين، وعلّق عن طريق رصد النقاط المتّزنة التي مثّلت أهمية بالغة من حيث التقييم الموضوعي الذي اعتمد على العقلانية، وبالتالي الإقناع. ولنا هنا ملاحظة نشير إليها بأنه لما كان المؤلِّف قد نشر هذا الكتاب في الربع الأخير من القرن العشرين، نجده يُنوّه إلى أحداث بقوله ـ على سبيل المثال ـ (في التسعينيات) بما يعني أنها جرت في القرن التاسع عشر.

واعتمد البشري في استقاء معلوماته على مصادر ومراجع متنوعة:

الوثـائق الإنجـليزية غير المنشـورة والمحفـوظة بوزارة الخارجيـة البريطانيـة Confidential Print F O 407, Egypt and Sudan Affairs, 1923, 1924، والوثائق المصرية المنشورة، والتقارير والمذكرات والخطب والدوريات، وما كتبه المصريون والإنجليز المعاصرون للأحداث وأيضا المحدثون. ولمزيد من الاستفادة، ألحق البشري مؤلَّفه بملاحق اختصت بوثائق عام ١٩٢٤ بشأن مفاوضات سعد زغلول ـ ماكدونالد وما يتعلَّق بها.

ولما كان مركز الدراسات التاريخية بدار الشروق ينصبُّ أحد أنشطته على إحياء الكتب

التي تُمثِّل علامة بارزة في المكتبة التاريخية، ولا سيما التي تضم بين دفتيها الموضوعات ذات الثقل العلمي والمنهجي، فقد رأت اللجنة العلمية للمركز إعادة نشر هذا الكتاب؛ لتأكيد معرفة القرَّاء وخاصة الشباب على كينونة الزعامة، تلك التي تُثبِّت أقدام مصر، وتصون كرامتها، وترفع رأسها، وتُبرهن على أن أرض الكنانة لها المكان والمكانة.

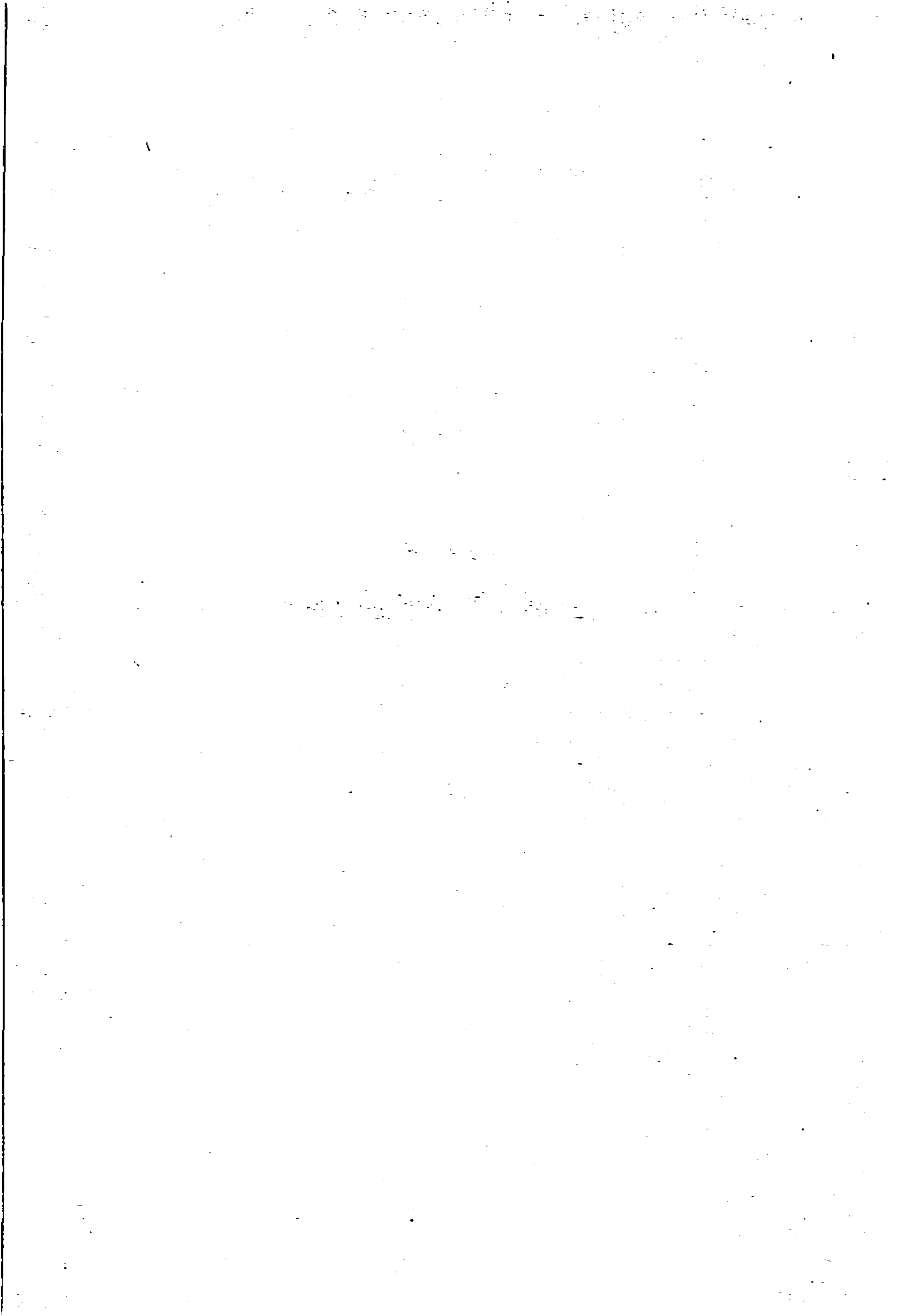
والله ولي التوفيق

مدينة نصر
٦ من إبريل ٢٠١١

د. لطيفة محمد سالم
مقرر اللجنة العلمية لمركز
الدراسات التاريخية
بدار الشروق

الباب الأول

مصر تواجه الاستعمار



(١)

مقدمة ثورة ١٩١٩

جرت مباحثات سعد ـ ماكدونالد على ثلاث جلسات في الفترة من ٢٥ من سبتمبر إلى ٣ من أكتوبر ١٩٢٤. كانت ثالث مفاوضات جرت بين مصر وبريطانيا منذ ثورة ١٩١٩. الأولى مفاوضات الوفد المصري برئاسة سعد زغلول وملنر وزير المستعمرات البريطانية التي استمرت في لندن من ٥ من يونيو ١٩٢٠ حتى انقطعت في ٩ من نوفمبر ١٩٢٠. والثانية مفاوضات عدلي يكن رئيس وزراء مصر مع اللورد كيرزون التي بدأت في ١٢ من يوليو ١٩٢١ وانقطعت في ١٩ من نوفمبر ١٩٢١. وقد جرت المفاوضات الأولى بين الوفد المصري بوصفه قيادة الحركة الوطنية الديمقراطية وثورة ١٩١٩ دون أن يكون له وصف رسمي وزاري، وبين اللجنة التي شكلتها الحكومة البريطانية برئاسة ملنر لتحقيق أسباب «الاضطرابات التي حدثت أخيرًا في القطر المصري»، وذلك في سبتمبر ١٩١٩. وجرت المفاوضات الثانية بين وفد رسمي برئاسة عدلي يكن بوصفه رئيسا للوزارة وبين وفد رسمي بريطاني رأسه اللورد كيرزون وزير الخارجية ـ ثم جرت المفاوضات الثالثة بين سعد زغلول بالوصفين اللذين تعلقا به كزعيم للحركة الوطنية المصرية وكرئيس لأول حكومة دستورية نيابية شكلت بعد الانتخابات العامة التي جرت وفقا لدستور ١٩٢٣، وبين رامزي ماكدونالد رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أول حكومة شكلها حزب العمال البريطاني في ١٩٢٤.

على أن مباحثات سعد ـ ماكدونالد لتعتبر المفاوضات الأولى التي جرت بين البلدين بعد صدور تصريح ٢٨ من فبراير ١٩٢٢ الذي أنهى الحماية البريطانية على مصر

واعترف بها بلدا مستقلا ذا سيادة، وبعد العمل بدستور ١٩٢٣. وهي بهذه المثابة أول تجربة لمفاوضات عن المسألة المصرية تجريها حكومة ديمقراطية لمصر المستقلة. ويجريها عن مصر أول من جمع بين الزعامة الشعبية والرئاسة الرسمية في تاريخ مصر الحديث، أو بالأقل منذ الثورة العرابية. وهي أقصر مفاوضات عرفها تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية. ثلاث جلسات على مدى عشرة أيام انتهت بالفشل. بدأت بكلمة قالها سعد زغلول لمودعيه من أفراد الجالية المصرية بفرنسا عشية سفره من باريس إلى لندن «سأقف غدا وجها لوجه أمام أقوى دول الأرض. أما معتمدي الوحيد فهو على ثقة بلادي وعدل قضيتي. إنني أشعر بأني قوي جدا. وأنا عظيم الأمل في الوصول إلى اتفاق مُرضٍ. أما إذا لم يسعفنا النجاح. فسأثابر على النضال في سبيل الحق والعدل». وانتهت بأحاديث منها ما قاله سعد بباريس أيضا في طريق عودته إلى مصر: «أنا الآن أعود إلى مصر بغير نجاح.ولكن الحبوط ليس عيبا فإنما العيب هو إفساد حقوق البلاد. أما أنا فأعود إلى القاهرة بعد أن صنت كرامة الوطن. وقد عزمت على إتمام الكفاح الذي ابتدأناه، وإذا لم يتح لنا أن نصل إلى الغاية من عملنا، فإن أولادنا سيواصلون هذا العمل»[1].

فيما ذهب سعد، وفيما عاد. هل كان الحبوط فشلا له كمفاوض كما شاء معارضوه أن يتهموه، أم كان صيانة لحقوق البلاد وحفاظًا على الأمانة كما شاء الوفديون أن يصوروا المسألة؟ هل بدد سعد بتشدده مع ماكدونالد فرصة لكسب كان يمكن اقتناصه، أم عصم نفسه من التفريط ووطنه من الاستسلام؟ هذا الذي وقف أمام أقوى دول الأرض. فبلغ به التشدد أقصاه، هل كان تشدده عنتا ولددا، أم كان رفضا ثوريا لحلول صورية؟ هل كان مفاوضا ماهرا وهل بدد أم حفظ؟

لتقدير موقف المفاوض المصري في ١٩٢٤، ولفهم الجوانب المختلفة لتلك المباحثات تلزم الإشارة إلى أهم مكامن القوة المصرية في مواجهة الاحتلال البريطاني. كما يلزم استعراض تطور العلاقات المصرية البريطانية مذ ١٩١٩، باعتبار أن السياق التاريخي هو وحده الذي يحدد معنى الحدث التاريخي.

❊ ❊ ❊

---

(١) محمد إبراهيم الجزيري، جمع وترتيب. آثار الزعيم سعد زغلول، عهد وزارة الشعب (١٩٢٧) ص ٣٣٤ - ٣٥٧.

ويبدو لكاتب هذه السطور، أن أهم ما يمكن التقاطه، إدراكا لمكامن القوة والضعف في الصراع المصري البريطاني، هو درجة تطور الجماعة المصرية وأثر ذلك على الأسلوب الإنجليزي في حكم مصر وفي تطور الصراع بين البلدين.

اختلف احتلال مصر عن احتلال كثير غيرها من البلاد المستعمرة. أتاها الإنجليز في سبتمبر ١٨٨٢، فوجدوا بها دولة تتكون من مجلس للوزراء وبرلمان منتخب، ومن وزارات ومصالح وإدارات، ومن جيش نظامي وشرطة. وإدارات إقليمية، وأجهزة قضائية. دولة تكامل بناؤها على مدى ثلاثة أرباع القرن ـ حتى صارت بمعايير القرن التاسع عشر متكاملة الوجود والأركان. وهي عينها الدولة التي استطاعت بجيشها وإداراتها منذ أربعين عاما أن تناوئ المطامع الأوربية وأن تهزم الدولة العثمانية وتهدد وجودها بالاندثار، وأن تنشئ دولة قوية موحدة تمتد من أواسط إفريقيا جنوبا إلى حدود تركيا شمالا، وتقدم نمطا للحكم أكثر تطورا من النمط العثماني التركي السائد في منطقة الشرق الأوسط. وتنشئ المدارس وتبعث البعثات وتنهل من علوم الغرب وفنونه. ووجدوا بها شعبا على درجة عالية من التوحد، يتمتع بقدر كبير من النضج القومي. وله صحافته وجماعاته السياسية وغير السياسية. وفوق ذلك له ثورته التي تمثل طموح الثورات الديمقراطية الوطنية على أنضج ما عرفت مجتمعات القرن التاسع عشر، وهي الثورة العرابية، ثورة مصر للمصريين.

وإذا كان العرابيون قد هزموا، فليس من المشكوك فيه أنهم كانوا على أبواب النصر لولا أن واجههم الغزو البريطاني بقوة ما كان لمجتمع شرقي وقتها سلطان على مقاومتها. وكان الإنجليز يدركون أن هذا الاقتحام العسكري المسلح هو أيسر الخطوات في السيطرة على مصر. وهم أن حققوا الغزو بقوتهم المادية المجردة فليست تلك القوة المادية المجردة بكافية لضمان سيطرتهم على مصر، وهي وحدها لا تتضمن حكما آمنا هادئا يحقق مصالح الاحتلال وأهدافه البعيدة. وإذا كانت الثورة العرابية قد صفيت، فإن الأرض التي أخرجتها لا تزال قادرة على إخراج مثلها. وهدف «مصر للمصريين» الذي ارتفع في وجه الفئة التركية الشركسية الحاكمة جدير بأن يرتفع من باب أولى في وجه الإنجليز. وإذا لم يستطع المصريون طرد الاحتلال، فهم قادرون بالأقل على جعل

وجوده وجودا شديد الإرهاق. وذلك في بلدِ الإنجليزُ حديثو العهد بمسالكه وأساليب التعامل معه.

ومن جهة أخرى لم يكن في مقدور الإنجليز أن يُسفروا عن حقيقة نواياهم من احتلال مصر. كانوا حريصين على كسب الأمر الواقع لصالحهم بأقل قدر من العنف وبأكثر ما يمكن من الهدوء والخفاء، وبالتسرب الدءوب الصبور، وذلك حذر تأليب المجتمع الدولي عليهم. إذ كانت الدول الكبرى من بداية القرن التاسع عشر متنافسة في الاستيلاء على مصر، حريصة ألا تنفرد بالاستبداد بها واحدة منها. وفرنسا على تنافس تاريخي مع بريطانيا على مصر، والسلطان العثماني لا ينظر إلى إلحاق مصر ببريطانيا إلا بعين السخط، وروسيا تستميل الباب العالي ضد الإنجليز ليسمح لها بمنفذ من الدردنيل إلى البحر المتوسط. والإنجليز وسط كل ذلك يتحاشون أن يجدوا أنفسهم أمام اختيار واحد من أمرين صعبين، إما الإسراع بترك مصر تهدئة للدول الكبرى، وإما البقاء بها بقاءً قد يؤدون عنه ثمنا غاليا من مصالحهم في جهات أخرى من العالم.

كانت نقطة البداية في السياسة البريطانية إزاء هذه الاعتبارات، أن تدخل مصر بدعوى «إقرار النظام والأمن» دعما لسلطة الخديو «الشرعية» التي تحداها العرابيون. وأن يبقى استمرار وجودهم متشحا بهذه الدعوى ذاتها. وأن يجري التغيير لصالحهم باسم المحافظة على الأوضاع القائمة. ويصطبغ الحكم بالصبغة الإنجليزية باسم تمصير الحكم. وتنتقل السلطة إلى أيديهم باسم الحفاظ على السلطة التقليدية للخديو.

وبغير الدخول في تفصيلات كثيرة، يمكن القول إنه برغم هزيمة الثورة وتصفية الجيش المصري وإلغاء دستور العرابيين، والتقاط عناصر الثوار ومحاكمتهم ونفيهم أو حبسهم، وبرغم دخول مصر في حوزة الإمبراطورية البريطانية، فقد بقيت هياكل الحكم وأشكاله كما لو أن تعديلا طفيفا هو ما لحقها. الخديو بسلطته التقليدية يشكل حكومة من مصريين تشرف على أجهزة الإدارة والأمن بواسطة موظفين مصريين. وبجوار الوزارة توجد هيئتان نيابيتان استشاريتان، تشكلان بالتعيين والانتخاب من المصريين، ويمتد الحكم إلى الأقاليم بأجهزة المديريات والمحافظات والمجالس البلدية والمديرية. ويصل إلى القرى بالعمد والمشايخ والخفراء، وكل ذلك يتكون من مادة مصرية صرف.

وفي الجهة المقابلة يوجد جيش الاحتلال البريطاني لا يؤدي عملا بمصر إلا بأمر الخديو صاحب السلطة الشرعية. ولا يستند وجوده بمصر من الناحية الشرعية إلا على رضاء الخديو والحكومة المصرية، ويوجد المعتمد البريطاني، لا يزيد وضعه الرسمي على وضع غيره من قناصل الدول الأخرى، ولا يستطيع التعبير عن إرادته السياسية إلا من خلال قرارات الحكومة المصرية.

وخلال السنوات الأولى للاحتلال، أمكن تحقيق السيطرة على أجهزة الحكومة بواسطة شبكة من المستشارين البريطانيين عينوا في الوزارات المصرية، وكان وضعهم الرسمي أنهم مستشارون يقدمون الخبرة والنصح دون أن يكون لأحدهم صلاحية إصدار القرار الذي بقي في يد الوزيرأو الرئيس المصري. وسدت الفجوة بين السلطة والخبرة بما سمي بـ«النصائح الملزمة» إذ صارت نصيحة الخبير واجبة الاتباع عملا ولكن بقرار مصري. ثم عين سردار إنجليزي للجيش المصري، ومفتش عام إنجليزي للبوليس ووكيل إنجليزي لوزارة الداخلية وآخر لوزارة الأشغال. ولكن كان تعيين المستشارين والسردار والوكلاء يتم بقرار من الحكومة المصرية وبوصفهم موظفين مصريين، ويمكن شكلا تنحيتهم بقرار مصري. وإن كان الوضع العملي أن تعيينهم وتنحيتهم يجري بواسطة «النصائح الملزمة» للمعتمد البريطاني.

تمثلت الحكومة الخفية لمصر في المعتمد البريطاني وجيش الاحتلال وجماعة المستشارين وكبار الموظفين في بعض المراكز، وأداتهم في الحكم «النصائح الملزمة» أي الإرادة الإنجليزية مستورة في قرار مصري. وكان هؤلاء شريحة جد محدودة. وبقي هيكل الإدارة والتنفيذ مصنوعا بمادة مصرية صرف، كما بقي الهيكل السياسي والتنظيمي للحكومة وللهيئات التي يفترض أن يصنع القرار السياسي فيها (سواء الخديو أو الوزارة أو المجالس النيابية) مصنوعة بمادة مصرية صرف. وكفل هذا الوضع للإنجليز هدوءا واستقرارا كانوا حريصين عليه. ولكن هذا الوضع أفقدهم القدرة على التصدي المباشر لأجهزة الدولة والحكم، إذا حدث أن أوجبت الظروف عليهم هذا التصدي المباشر. وهذا الوضع هو الذي مكن الخديو عباس الثاني أن يناوئهم، وهو عينه الذي أوجد تلك الازدواجية التى عرفت فيما بعد بالسلطتين الشرعية والفعلية.

وفي ١٩٠٤ استطاع الإنجليز أن يكسبوا اعترافا دوليا أوربيا بسيطرتهم الفعلية على مصر. ورغم أن هذا الاعتراف كان محدودا بعدم تغيير الأوضاع الراهنة من الجهة الرسمية، فقد كان من شأنه أن تصير سياسة مصر أسلس للإنجليز من الناحية الدولية، بما يمكنهم من زيادة نفوذهم المباشر في حكم مصر، لولا أن تطور الحركة الوطنية المصرية حتم عليهم الحذر والحيطة. ولم يصر سهلا على السياسة البريطانية أن تعدل صيغة حكمها لمصر تعديلا جوهريا في ظروف تصاعد الحركة الوطنية، التي كشفت عن قوتها في حادث دنشواي ١٩٠٦ وما تلاه. فاكتفت بالعمل على زيادة عدد الموظفين الإنجليز بالإدارات المختلفة بالتدريج.

وفي ١٩١٤ أتاحت الحرب العالمية الأولى للإنجليز اتخاذ الخطوة التي طمحوا إليها من قديم، بإعلان الحماية على مصر وخلع الخديو عباس. وصاحب ذلك إعلان الأحكام العرفية وتعيين حاكم عسكري بريطاني له صلاحيات إصدار الأوامر العسكرية. ولكن بقيت أجهزة الدولة على حالها تقريبا، على رأسها السلطان ثم مجلس الوزراء. ورغم الزيادة النسبية في عدد البريطانيين في الوظائف الكبرى، إذ بلغت نسبتهم في ١٩١٩ نحو تسعة الأعشار في وكلاء الوزارات ومديري العموم ونحو الربع في الدرجات الكبيرة التالية[1]. رغم ذلك بقي الهيكل العام لأجهزة الدولة المصرية على وصفه المصري. ولم تفد زيادة عدد البريطانيين في الوظائف العليا تحكما أكبر في هذا الجهاز بقدر ما أفادت توليد السخط عليهم من الموظفين المصريين مما أسهم في انضمام القسم الغالب منهم إلى قوى ثورة ١٩١٩.

إن القصد من بيان هذه الظاهرة أنه إذا كان الإنجليز ومن يواليهم من المصريين، يسيطرون على المراكز الحيوية لصنع القرار وتلقي المعلومات وضمان الإشراف على التنفيذ، فإن الهيكل الحكومي العام، جمعا للمعلومات وتنفيذا للسياسات بقي مصريا في صميمه. ومن خلاله كانت تجرى إدارة الشئون العامة وتصعيد المعلومات من مجالات النشاط المختلفة وتنفيذ القرارات، وذلك على مدار السنين الأربعين منذ الاحتلال. كما بقيت هيئات صنع القرار المصري موجودة على رأس هذا الهرم السياسي والإداري.

---

(١) محمد كامل سليم. أزمة الوفد الكبرى سعد وعدلي. كتاب اليوم مارس ١٩٧٦. ص ١٣٠ – ١٣١.

والهيكل في عمومه يسمح بتدفق القرارات والمعلومات والتنفيذ في قنواته. ولا يتصل بالسلطة الإنجليزية إلا من خلال قنوات تحويل اصطناعية في قمته، بواسطة المستشارين وكبار الموظفين الإنجليز. وبقي المندوب السامي البريطاني مجردا من الصفة الشرعية في علاقته بالجهاز الحكومي، ولا يرتبط به ارتباطا عضويا ـ بقي موصول الروابط به بـ«النصائح الملزمة» وحدها.

ويمكن تصور أنه مع درجات الحرارة العالية، أو تحت ضغط أقوى من المعتاد، كان يمكن أن يذوب اللحام بين تلك الشريحة الإنجليزية المتحكمة في القرار السياسي، وبين الجهاز الحكومي المصري. وهذا ما أنبأت عنه أحداث ثورة ١٩١٩. وإن ذلك من شأنه أن يرتب نتيجتين أولاهما انعزال السلطة البريطانية عن أدوات التنفيذ والإدارة اليومية بحيث تفقد المصدر الأساسي لتلقي المعلومات والمجرى الأساسي لتنفيذ القرارات. وثانيهما أن هذا الانعزال لم يكن من شأنه أن يؤدي إلى تفكك الجهاز الحكومي، كما هو جدير بأن يحدث لأي جهاز يفقد قمته المسيطرة والموجهة. لأن السلطة البريطانية لم تكن ترتبط عضويا بالحكومة المصرية. بل إن هذا الانعزال كان يمكن أن يعيد نظام العمل إلى مجاريه الأصلية.

تلك الظاهرة كانت من أحسم ما واتى الثورة المصرية في ١٩١٩، ومن أخطر ما عاناه البريطانيون منها. وإذا كان الإنجليز لم يفقدوا خلال الثورة كل أعنة الإمساك بأجهزة الدولة فقد اهتزت تلك الأعنة في أيديهم اهتزازا هدد بانفلاتها، وكانت النذر كلها تتدافع في هذا الاتجاه. وكان ذلك من أهم الأسباب التي دفعت الإنجليز لتقديم التنازلات للحركة الوطنية المصرية.

تمثلت بوادر الانفلات للسلطة من أيدي الإنجليز في أمرين، أولهما، أن الوفد كقيادة للحركة الوطنية طرح مرارا شعار المقاطعة وعدم التعاون مع الإنجليز. ولم تكن المقاطعة الاقتصادية هي المقصودة في الأساس، وهي لا تشكل ضغطا حاسما على الإنجليز في المدى القريب أو البعيد، ولا تشكل خسارة ذات شأن كبير لهم في مصر، باعتبار أن احتلالهم مصر لم يكن فحسب يهدف أن تكون سوقا لمنتجاتهم أو حقلا للمواد الخام، ولكن باعتبارها الشريان الحيوي بين أجزاء الإمبراطورية البريطانية في الشرق والغرب،

وباعتبار مركزها الاستراتيجي إزاء القوى العالمية الأخرى. ولكن أهم ما قصد إليه هو عدم التعاون مع الإنجليز في أجهزة الحكم. وقد أعلن مرارا عن وجوب مقاطعة تشكيل الوزارة أو الاشتراك فيها بما أعجز السلطان فؤاد والإنجليز عن تشكيل وزارة مصرية فترات عدة، واعتبر من يقبل الاشتراك في الوزارة خارجا على إجماع الأمة خائنا لها، وجرت محاولات اغتيال محمد سعيد ويوسف وهبة لقبولهما على التوالي رئاسة الوزارة، وما لبثا أن استقالا على التعاقب. واضطر اللورد اللنبي المندوب السامي أن يصدر في ٢٨ من إبريل ١٩١٩ قرارا يمنح وكلاء الوزارات سلطات الوزراء. وكان من شأن هذه المقاطعة أن تجرد السياسة الإنجليزية من وسائل تحققها بواسطة القرارات الوزارية المصرية، وأن تعرقل صلتها بأجهزة الحكم. وثانيهما، أن الموظفين المصريين بدءوا إضرابهم متضامنين مع طوائف الشعب الأخرى في مارس ١٩١٩. وتم الإضراب في أوائل إبريل. مما أدى إلى استقالة وزارة حسين رشدي. قد بدأت حركة الإضراب تلك بعد خطاب ألقاه اللورد كيرزون بمجلس اللوردات شرح فيه الحالة في مصر وأثنى على الموظفين المصريين ورجال الجيش والشرطة وأشاد بحسن سلوكهم، فجاء إضرابهم كما يذكر الأستاذ الرافعي «حادث فذ في حياة مصر القومية، فقد كانت هذه أول مرة أضرب فيها موظفو الحكومة لأسباب سياسية..»[1].

وتظهر أهمية هذا الإضراب في أنه كان المشكلة التي فازت بالنصيب الأكبر من مراسلات اللنبي إلى كيرزون في تلك الشهور[2]. وإذا كان الموظفون قد أضربوا فترة ما ثم عادوا لعملهم، فقد كانت السمة الأساسية لنشاط أجهزة الحكومة هو الاسترخاء الكبير في تنفيذ قرارات السلطة البريطانية مما ألجأ الإنجليز إلى الاستناد على قوات الاحتلال في مقاومة النشاط الثوري.

وتظهر أهمية هذا العامل أيضا في المراسلات المتبادلة بين اللنبي وكيرزون، التي نشرت كتابا أبيض في مارس ١٩٢٢، والتي انتهت إلى إصدار الحكومة البريطانية

---

(١) عبد الرحمن الرافعي. ثورة ١٩١٩ الجزء الأول (الطبعة الثانية ١٩٥٥) ص ٢٥٥.

(٢) مؤسسة الأهرام. مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ - ١٩٧٠، ص ٣٠٨ - ٣٣٦.

تصريح ٢٨ من فبراير ١٩٢٢ معترفا باستقلال مصر وإلغاء الحماية. تكشف تلك المراسلات عن تحبيذ اللنبي لإلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر، ويذكر في ١٧ من نوفمبر ١٩٢١ مؤيدا رأيه «إن كل قرار لا يسلم بمبدأ استقلال مصر ويستبقي الحماية يجر لا محالة إلى خطر جدي من نشوب ثورة في البلاد جميعها، ويفضي على أي حال إلى الفوضى التامة في الإدارة فتصبح الحكومة مستحيلة..»[١] ويشرح هذا الأمر قائلا: «يجب ألا يغيب عن الأذهان أن كيان الحكومة كله مصري وأن الموظفين البريطانيين تكاد وظائفهم تكون محصورة في مناصب الاستشارة والتفتيش والأعمال الفنية. وعلى هذا فإن من المستحيل القيام بالهيمنة البريطانية بدون المعاونة التامة من جانب المصريين في كل فروع الإدارة. كما اتضح ذلك في ربيع ١٩١٩ حينما عولج السير بالحكومة بدون وزارة ومع إضراب جانب عظيم من الموظفين المصريين..» ويستطرد اللنبي شارحا وجهة نظره: «ولا شك أنه يسع أية قوة عسكرية قوية تعمل بشدة أن تحافظ على درجة معينة من تأمين الحياة والأملاك في المدن الكبرى ولكن المهمة تكون أشق بمراحل في الأقاليم. على أنه ليس ثم إدارة عسكرية يسعها أن تأمل أن تحل محل الإدارة المعقدة للحكومة المدنية أو تحول دون المصالح المالية والاقتصادية أن يلحقها ضرر بليغ. وقد قضى المستشارون في عملهم أكثر من عامين اعتقادا منهم أن ستنتهج سياسة المنح السخية، وأدخلوا بلا شك هذا الاعتقاد في روع وزراء مختلفين وغيرهم ممن هم على اتصال بهم. لذلك يشعر المستشارون أن عليهم أن يبينوا أنه إذا اتبعت سياسة مناقضة لهذه لا يستطيعون أن ينتظروا أن يحتفظوا بثقة الوزراء المصريين، أو أن يكون في مقدورهم أن يؤدوا خدمة نافعة في المستقبل..»، وفي تلك الرسائل كان اللنبي حريصا على أن يبلغ حكومته عن ردود الفعل التي لوحظت في جهاز الدولة وفي حركة الموظفين خاصة، إزاء اعتقال سعد زغلول وبعض من أصحابه ونفيهم إلى جزيرة سيشل في ديسمبر ١٩٢١، وذلك بتفاصيل تتعلق بكل وزارة وحجم الإضراب فيها[٢]. ودافع عن اقتراحه إلغاء الحماية في ١٢ من يناير ١٩٢٢ بقوله:

---

(١) الكتاب الأبيض الإنجليزي. ترجمة عبد القادر المازني المحرر بجريدة الأخبار (مارس ١٩٢٢)، ص ٤، ٥.

(٢) الكتاب الأبيض... المرجع السابق. ص ٢٥، ٢٧، ٣٠.

«لسنا نستطيع أن نرجو أن يستمر جو الانتظار الهادئ الموجود الآن.. ولئن حبطت آمال مصر مرة أخرى ليكونن من المستحيل الحصول على حكومة مصرية.. وأحر أن ينتهي الأمر إذ ذاك إما إلى ضم بلاد عنيفة العداء لا معدى عن حكمها بالقوة، وإما إلى التسليم التام من جانب حكومة جلالة الملك (البريطانية)»[1]، ثمة علاقة تلازم وثيق بين الوجود العسكري الأجنبي وبين السيطرة الأجنبية على أجهزة الحكم. والوجود العسكري ضامن لهذه السيطرة ولجعل النصائح ملزمة وتحويل الخبرة إلى سلطة، والوجود العسكري مضمون بهذه السيطرة أيضا. وليس من جيش محتل يطمئن إلى استمرار وجوده في بلد محتل إلا إذا انعكس هذا الوجود سيطرة على الدولة. والاحتلال مقصود به في النهاية تحريك سياسة البلد المحتل سياسيا واقتصاديا إلى ما يحقق مصالح المحتلين. ومن جهة أخرى فحيث يكون جيش الاحتلال هدفا في ذاته ضمانا لقاعدة عسكرية استراتيجية أو لطريق مواصلات حيوي، فإن السيطرة على أجهزة الحكم لازمة لضمان هذا البقاء ولتحريك سياسة البلد المحتل إلى ما يخدم هذا الوجود العسكري.

أدركت الحركة الوطنية المصرية هذه العلاقة، مما عبر عنه سعد زغلول مرارا بأن رقابة أجنبية تستند إلى قوة عسكرية هو الحماية عينها. وأدركت أيضا أنه في نطاق هذا التلازم الوثيق بين الاحتلال العسكري والسيطرة المدنية على جهاز الحكم، فإن أضعف الحلقات في الوجود الاستعماري البريطاني هي السيطرة الإنجليزية على جهاز الدولة. وذلك بسبب أن لم يكن للحركة الوطنية الثورية قوة عسكرية قادرة على مواجهة الاحتلال، وبسبب ما سلفت الإشارة إليه عن طبيعة أوضاع الحكم المصري وسيطرة الإنجليز عليه بقنوات اصطناعية غير مباشرة. وأن أجهزة الدولة ومؤسسات الحكم والإدارة ليست بمعزل عن الحركة الوطنية الشعبية ولا تقف خارجها وفي مواجهتها كجيش محتل، ولكنها فحسب جزء متميز بوضعه وبوظيفته عن سائر الجماعات المصرية ويمكن أن تشملها الحركة الثورية فيتجرد المستعمر من أهم أسلحته. وكان شعار الاتحاد والتضامن بين المصريين جميعا مما أمكن به استيعاب هذه الأجهزة في الإطار الواسع

---

(١) الكتاب الأبيض... المرجع السابق. ص ٣٣.

الفضفاض للحركة الوطنية. كما كان شعار المقاطعة وعدم التعاون مما أمكن به تحريك تلك الأجهزة ضد السلطة البريطانية، إذ فقدت تلك السلطة معاونة الأجهزة لها بنسبة متزايدة في الإدارة والحكم وتعرت عن الممارسة الشرعية لهما. ولم تكن مشكلة الإنجليز ساعتها، أن يوجدوا عسكريا أو لا يوجدوا، فإن قوتهم العسكرية كانت قادرة على البقاء في المدى القصير على الأقل، سيما في مواجهة حركة ثورية تستند في الأساس إلى الوسائل السلمية المشروعة، ولا تلجأ إلى العنف إلا في أشكاله البسيطة، تحطيما لبعض المرافق، أو قياما بالاغتيالات السياسية الفردية كوسيلة مساعدة سرية. ولكن كانت مشكلتهم أن في الاستيعاب الوطني لأجهزة الحكم وحصارها عزل لها عن الاستعمار، يجعل حكومة الإنجليز لمصر مستحيلة كما عبر عن ذلك اللورد اللنبي، ويجرد جيش الاحتلال من وسيلة حمايته المدنية، ويجرده من وظيفته السياسية وهي تحريك الحكومة المصرية لخدمة المصالح البريطانية.

ومن هنا يظهر أن سعد زغلول عندما كان يقول «نحن أقوياء» لم يكن يضلل ولا كان يهيم في أحلام بعيدة عن الواقع، وإنما كان سياسيا عمليا يصدر عن حساب سليم في أساسه للممكنات المتاحة. ومن هنا يمكن فهم حديث ملنر إلى سعد في ٢١ من يوليو ١٩٢٠ إبان مفاوضاتهما: «إننا الآن في مصر حائزون على كل شيء وفي قبضتنا كل شيء، ونريد أن نتخلى لكم عما في أيدينا في نظير أن تقبلوا أن يكون مركزنا الفعلي عندكم مركزا شرعيا..». فرد عليه سعد: «إننا لا نستطيع مطلقا أن نوافق على تصحيح مركزكم في مصر فيصبح المركز الفعلي مركزا شرعيا لأن هذا يناقض الاستقلال على خط مستقيم، وما أتينا إلى هنا إلا بحثا عن الاستقلال.. ولا نقبل أن يكون لبريطانيا مراقبة علينا مستندة إلى قوة عسكرية في بلادنا، إننا ما أتينا هنا إلا للخلاص من هذا..»[1]، ودلت هاتان العبارتان على أنه كان واضحا لدى سعد وملنر العلاقة بين القوة العسكرية والرقابة على الدولة، وأن ما كان يعنيه ملنر بـ«الشرعية» ليس مجرد اعتراف حقوقي بالوجود العسكري البريطاني بمصر، ولكنه إشراف ونفوذ على جهاز الدولة. وليست الشرعية المعنية في سياق هذا الحديث مجرد مسألة معنوية شكلية أو صورية، ولكنها ذات تأثير

---

(١) محمد كامل سليم: صراع سعد في أوربا. كتاب اليوم (يونية ١٩٧٥) ص ٦٨.

فعلي حاسم من جهة تجريد الحركة الوطنية من أهم أسلحتها الموجهة لأضعف حلقات الوجود البريطاني بمصر.

على أن أخطر ما كان يتهدد تلك القوة لثورة ١٩١٩ أن حصار الحركة الوطنية لأجهزة الحكم واستيعابها النسبي لها كان يتأتى بها استطاعته قيادة الثورة وواتت به الظروف التاريخية والسياسية، من تعبئة شبه إجماعية لجماهير الشعب، حتى لم يعد خارج نطاق الحركة الوطنية الثورية إلا عناصر محدودة، لا تظهر أمام الرأي العام شبه الإجماعي إلا بصورة الخارجين على مبدأ الوطنية وعلى «المصرية» ذاتها، وهو أمر لم يكن يجرؤ أحد وقتها على المواجهة به. وبهذا بدت الحركة الوطنية مستوعبة «للمصرية» بحيث لم يكن في مقدور جهاز الدولة كجهاز مصري أن يجد بديلا عنها من القوى السياسية في البلاد. وبهذا أمكن فصم صلاته بالسياسة البريطانية وعزله عنها، أو بالأقل انفلات تلك الصلة والتهديد بعزله كلية عنها. ومن ثم كان شعار «الاتحاد» يفيد ضمان التعبئة الشعبية بهذا الذي يشبه الإجماع. والذي يمكن به إضفاء طابع الشرعية على شعار المقاطعة ومنع التعاون، الذي دفع هذا الجهاز إلى موقف المناوأة السياسية لبريطانيا.

ووجه الخطورة في ذلك أن أجهزة الحكم والإدارة بحكم تنظيمها الداخلي تجنح إلى إقرار الأوضاع الراهنة وإلى الابتعاد عن النشاط السياسي الثوري. وهي بحكم تكوينها التاريخي في مصر تنتمي بقياداتها العريضة إلى الفئات الاجتماعية المحافظة. ولم يمكن تحريكها سياسيا إلا بحركة شبه إجماعية استوعبت المصرية بحيث لم يعد ثمة بديل مصري ترتبط به أو بالأقل تلتزم الحيدة السياسية بشأنه. وبهذا فإذا أمكن في أية انعطافة سياسية تقسيم التكتل العريض، وإيجاد جماعة سياسية تتسم بالمصرية وتسلك غير سبيل الحركة الوطنية. أمكن تأليف تلك الأجهزة لصالح سياسة الاعتدال الخادمة وقتها لمصالح النفوذ البريطاني. لذلك كان جهد الحركة الوطنية محافظة على سلاحها أن تحتفظ بهذا الوضع شبه الإجماعي، وهو هدف من أشق ما يكون في الممارسة السياسية. وأن تتبع مفاوضات سعد - ملنر حسبما كشفت عنها مذكرات الأستاذ محمد كامل سليم[1].

---

(١) محمد كامل سليم: ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها. كتاب اليوم (مايو ١٩٧٥).
صراع سعد في أوربا. كتاب اليوم (يونيو ١٩٧٥).
أزمة الوفد الكبرى، سعد وعدلي. كتاب اليوم (مارس ١٩٧٦).

لتكشف عن مدى الجهد الذي بذله ملنر بمعاونة عدلي يكن لتعميق الخلاف داخل قيادة الوفد بين المعتدلين وبين سعد زغلول ومن وقف معه، ومدى الجهد الذي حاوله سعد زغلول بالصبر والمصابرة والمناورة ليكون انقسام المنقسمين من المعتدلين محض انسلاخ لأفراد في قيادة الوفد لا يصدع ولا يمس التكتل الجماهيري العريض. ومن هنا كان حرص الوفد على ألا يظهر كحزب من الأحزاب وأن يضطرد أدبه السياسي على ذكر كونه وكيلا عن الأمة وليس حزبا. أي «وفدا» وليس جماعة من الجماعات، لتظل له القدرة على استيعاب المصرية. ومن هنا يظهر أن سعد زغلول كان حريصا على أن يبقي صيغته السياسية محددة في مسألتي الاستقلال والديمقراطية بوصفهما الجامع الشامل. ومن هنا كان حرص سعد في مفاوضاته جميعا مع الإنجليز، أن يرفض سياسة الخطوات، فإما أن يتحقق استقلال تام فعلي وإلا فلا اتفاق.. وأن أي اتفاق على خلاف ذلك، حتى لو حقق كسبا جزئيا. كان خليقا بأن يفض التجمع العريض ويجرد الوفد من مكنة استيعاب «المصرية»، وإذا قبل الوفد أخذ الجزء فإنه لا يستطيع في المقابل إلا أن يدفع الكل. والخطوة الأولى لن تتلوها خطوة ثانية. ويلحظ من تتبع تعليقات سعد والوفد في هذه الفترة على مشروعات الاتفاق التي كانت تطرح، أنه كان ينظر إليها بتقييم إجمالي عام، هل ينطوي المشروع في مجمله على حماية سافرة أو مستورة أولا. وكان يقود الحركة السياسية في مصر بهذا المنطلق.

* * *

وقد يفوت القارئ اليوم ضخامة الشعور الكامن وراء تعبير سعد زغلول عن وقفته في سبتمبر ١٩٢٤ أمام أقوى دول الأرض. فهكذا كانت بريطانيا وقتها، إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس كما كان يقال، تسيطر على نحو ربع الكرة الأرضية، ذات قوة عسكرية وذات بأس في البحر والبر. وعبارة سعد تلك لم تكن إلا تعبيرا عن وقفة الشعب المصري ضد بريطانيا على مدى ستة أعوام منذ انتهت الحرب العالمية الأولى وانفجرت ثورة ١٩١٩. وأن إدراك سعد للمغزى التاريخي لتلك الوقفة حيث تواجه الحركة الوطنية المصرية أقوى دول الاستعمار، وإدراكه أنه قوي جدا بالحق وبالعدل، هذا الإدراك هو مما استحق به سعد أن يكون زعيما لشعب وقائدا لثورة. وما كان ليتبوأ

مكان الزعامة لولا فهمه لمكامن القوة في شعبه وقدرته على التعبير عنها، ولا كان ليكون قائدا لثورة لولا إدراكه أنه يقف أمام أقوى قوى الأرض. وبهذا النظر ارتفعت هامته السياسية لتطل علينا إلى اليوم ـ بعد أكثر من نصف قرن ـ بعبرة الدرس وحكمته.

في ١٤ من ديسمبر ١٩٢٠ دخل عبد العزيز فهمي ومعه جماعة «المعتدلين» على سعد في مقر الوفد بباريس، وكانت الجفوة قد بلغت مداها بين سعد وبينهم بسبب تشدده في مواجهة الإنجليز وإيثارهم مسلك «الاعتدال والتعقل». قال عبد العزيز فهمي لسعد: «أسقطت ياسيدى من حسابك ومن تفكيرك أمورا أربعة على أعظم جانب من الأهمية:

١ ـ قوة بريطانيا الهائلة ونفوذها الطاغي وسلطانها الواسع بعد أكبر انتصار أحرزته في تاريخها وتأثيرها في الدول جميعا.

٢ ـ ضعف مصر الهائل وسيطرة الإنجليز عليها سيطرة تامة.

٣ ـ عدم وجود المعين لمصر في أية دولة في الأرض، ومصر في عزلة تامة.

٤ ـ أن مشروع ملنر مفيد؛ لأنه على الأقل ينقذ مصر من حالتها الحاضرة التعسة الشنيعة ويمنحها شيئا من القوة والقدرة على استئناف الجهاد والقيام بثورة في المستقبل».

فأجاب سعد في احتقار ظاهر، حسبما يحكي محمد كامل سليم[1]: «كيف يجوز لك أن تزعم أني أسقطت كل هذا من حسابي ومن تفكيري. أنت تتكلم في بديهيات بعضها ظاهر وبعضها مضلل. إنما أنت وإخوانك الذين أسقطتم من حسابكم ومن تفكيركم أمرا واحدا على الأقل، وهو على أعظم جانب من الأهمية والخطورة وبُعد الأثر وهو أن في أعناقكم أمانة، وهي السعي والجهاد للحصول على الاستقلال التام. وليس لكي أن تقبلوا أول شيء أو أي شيء يعرض عليكم، ما دام أنه دون الاستقلال بمراحل. أنتم تتلمسون المعاذير وتستطيلون الجهاد، وتريدون خيانة الأمانة عن عمد وسبق الإصرار». «فضج المعتدلون» بالغضب وخرجوا ساخطين. وصف سعد مرة عدلي يكن

(١) محمد كامل سليم: أزمة الوفد الكبرى.. المرجع السابق. ص ٤٤ – ٤٥.

زعيم «المعتدلين» وقتها بقوله: «لا يفهم الوطنية كما نفهمها، وهو عملي واقعي، يرى الممكن فيسعى إليه والصعب فينصرف عنه، لا يفهم المثل العليا ولا يعرف التضحية كيف تكون»[1].

في فبراير ١٩٢١ كان سعد لا يزال بباريس، وكان الوفد يمر بمحنة صعبة قبيل خروج المعتدلين منه، ونشر تقرير لجنة اللورد ملنر يتضمن توصيات اللجنة لحل المسألة المصرية. كان التقرير بعيدا تماما عن الاستجابة للمطالب المصرية الوطنية، وكان الوفد مهددا بالانقسام والمناورات تحيط بالجميع والمستقبل غير واضح المسار، فعلق سعد على مشروع ملنر بقوله: «إنه في ذمتي واعتقادي مشروع حماية، فلا يمكن لي مطلقا أن أحسنه للأمة بأية طريقة. وليس أمامنا الآن من طريقة عملية بعد رفضه إلا استمرار الكفاح واستئناف الثورة والجهاد بالطرق السلمية وغير السلمية، المشروعة وغير المشروعة، ومحاربة كل من يتصدى لتأييد الحماية ومشروعها الجديد، واستمرار الاحتجاج على بقائها في كل فرصة وكل مناسبة وغير مناسبة، ثم التشنيع المستمر على الاستعمار البريطاني لبلادنا في الداخل والخارج، في الداخل بالإثارة المستمرة، وفي الخارج لإيقاظ الضمير الدولي على مخازي الإنجليز في مصر والتنكيل برجالاتها الوطنيين. هذا هو برنامجي ومنهاجي حتى يأتي الله بالفرج. ولا يجوز مطلقا أن نسمح باليأس أن يتسرب إلى قلوبنا، ولا للضعف أن يتسلل إلى نفوسنا، كما لا يجوز أن ننسى أهدافنا العليا وهي الحرية والاستقلال والجلاء التام عن البلاد. ولا بد أن يأتي يوم يعلو الحق على الباطل. هذه سنة الله وسنة الطبيعة ودرس التاريخ. وليس العجز يعد على الأمم. وإنما العار أن تضع الأمة غل الاستعباد في عنقها وأن تقبل المهانة في استسلام، وأن تذل نفسها برضائها لعزة الأجنبي»[2].

وبهذا المعنى نفسه خطب في الإسكندرية بعد عودته من مباحثاته الفاشلة مع ماكدونالد في أكتوبر ١٩٢٤ فدعا لاستئناف الجهاد، وأكد على ما يراه مكمن القوة المصرية محرضا على الاتحاد والتماسك والتضامن تحت لواء: الاستقلال التام لمصر

---

(١) محمد كامل سليم. ثورة ١٩١٩.. المرجع السابق. ص ١٢.

(٢) محمد كامل سليم. أزمة الوفد الكبرى.. المرجع السابق. ص ١٧٩.

والسودان. وذكر: «إن كانت حياتي قصيرة فإن حياة الأمة طويلة. يجب على الآباء أن يلقنوا هذه المبادئ وهذه الحقائق لأبنائهم»[1].

تلك كانت وجهة سعد كمعبر عن ثورة ١٩١٩ وعن الحركة الوطنية المصرية. إذ تصدى المصريون لبريطانيا ذات القوة الهائلة، وهم مدركون أن معركتهم ليست سهلة وأن النصر ليس سريعا، ولم يمكن تصديهم لها نوعا من المجازفة ولا كانت مطالبهم رؤى وخيالات، ما داموا عاقدين العزم على مقابلة الصعب بالتضحيات واستطالة الزمن بالصبر وطول النفس. وسعد زغلول عندما يفاوض ملنر أو ماكدونالد لا يساوم بيعا وشراء، ولكنه يواجه المستعمر بمطالب الحركة الوطنية ويستكشف حصيلة جهاد الشعب في الفترة الماضية. وهو إذ يرفض ما دون الاستقلال، فذلك لاعتقاد منه أن الاستقلال لا يتجزأ. إما استقلال وإما حماية، وجوهر المسألة يتعلق عنده برفض الرقابة الأجنبية على الدولة، ورفض الاحتلال العسكري. والمساومة تكون في غير هذين الأمرين. والرفض هنا ليس فعلا سلبيا يفيد محض عدم الرضاء، ولكنه رد إيجابي يفيد نفي العدوان واستمرار الجهاد، ليس تجاهلا صوريا للواقع الراهن، ولكنه تحد ومناجزة لهذا الواقع ولاستمراره.

---

(١) محمد إبراهيم الجزيري.. المرجع السابق. ص ٣٦٣ - ٣٦٥.

(٢)

مفاوضات ما قبل الاستقلال

بين سعد وملنر

انفجرت ثورة ١٩١٩ فور نفي سعد زغلول وأصحابه في ٨ من مارس. ثم أفرج عنهم بضغط الثورة في ١٧ من إبريل، وأذن لهم بالسفر من منفاهم بمالطة إلى باريس حيث يعرضون مطالب مصر على مؤتمر السلام المنعقد هناك. ولكن الوفديين وجدوا صدا تاما من المجتمعين بفرساي، وأعلن الرئيس الأمريكي ويلسون اعترافه بالحماية البريطانية على مصر في ٢٢ من إبريل، ثم تضمنت معاهدة الصلح مع ألمانيا اعترافا بتلك الحماية. وبدا واضحا أن الدول الكبرى المنتصرة في الحرب إنما اجتمعت لتعيد اقتسام العالم غنيمة فيما بينها، وأنها استقرت على ترك مصر لبريطانيا. وبدا واضحا أن الأوضاع الدولية قد أقرت نهائيا ورسميا لأول مرة منذ الاحتلال البريطاني لمصر، أقرت أن تكون مصر داخل نطاق الحوزة البريطانية، ولم يعد ما تخشاه بريطانيا من تحد لنفوذها في مصر من جهة العلاقات الدولية.

ولكن كان قدر بريطانيا مع مصر أنه كلما هدأ لها الميدان الدولي، كلما عاكستها الأمواج داخل مصر. حدث ذلك في ١٩٠٤، ويحدث الآن في ١٩١٩ على نحو أكثر عتوا. وبعد إذ انفجرت الثورة المصرية عالجتها السياسة البريطانية بما يلزم من عنف ولين، ثم قررت في مايو تشكيل لجنة لـ«بحث أسباب الاضطرابات» ولترسم استراتيجية حكم مصر في الفترة التالية، وشكلت اللجنة برئاسة اللورد ملنر وزير المستعمرات في سبتمبر ووصلت إلى القاهرة في ٧ من ديسمبر ١٩١٩ حيث بقيت إلى ٦ من مارس ١٩٢٠.

وكما قوبل الوفديون بمقاطعة دولية من دول مؤتمر فرساي، قوبل ملنر في مصر بمقاطعة شعبية تامة نفذها ضده الوفديون بشعار عدم التعاون، ولم يستطع أن يحادث مصريا من أنصار السياسة البريطانية إلا خفية ومسارقة، وثبت لديه يقينا إلى أن مدى بعيد يسيطر الوفد على الحركة السياسية المصرية وإلى أي مدى بعيد يرفض المصريون التعاون مع المستعمر. وما إن عاد إلى لندن حتى دعا الوفد من باريس إلى مفاوضته فسافر إليه الوفد المصري وبدأت مفاوضات سعد ملنر التي استطالت من يونيو إلى نوفمبر سنة ١٩٢٠.

تم أول لقاء بين الطرفين في ٦ من يونيو، واجه كل صاحبه ومن ورائه تجربة الشهور الماضية. يجلس سعد ومن ورائه مقاطعة المصريين لملنر، ويجلس ملنر ومن ورائه مقاطعة الدول الكبرى لمصر وتنكرهم لمطالبها. على أن أخطر مشاكل المصريين حول مائدة اللقاء كانت فيما بينهم لا في الجانب المقابل. فإذا كان الوفد قد أثبت هيمنته على الحركة السياسية المصرية، فإن فريقا من قادة الوفد قد أحبطتهم نتيجة «فرساي» وأزعجهم قيام الثورة المصرية نفسها، وبدءوا يلوذون بالسياسة البريطانية من خلال عدلي يكن الذي كان يقودهم من خارج الوفد. ولم تكن المشكلة أن يتخلف فرد أو أفراد، ولكن كانت المشكلة أن يثير هؤلاء انقساما في الكتل الواسعة الملتفة حول الوفد.

والظاهر أن لم تكن مفاوضات سعد ملنر مفاوضات بالمعنى الدقيق للكلمة من وجهة نظر الإنجليز. بل كانت جزءا من مهمة البحث والتقصي التي ندبت لها لجنة ملنر، كما كانت أيضا مشاغلة سياسية لتحقيق الخلاف داخل الوفد من جهة، ولتجميد الأوضاع في مصر حذر أن تتصاعد موجات الثورة من جديد. بعث ملنر إلى اللنبي في ٣٠ من يونيو يقول إنها: «ليست في الواقع إلا مناقشات تقصد اكتشاف مدى الاستعداد الموجود عندهم»[1]. وتظهر طريقته في إدارة المناقشات أنه إنما كان يتحسس مواقع الخطو ويدرس ردود الفعل تجاه كل نقطة تثار، ويثير المسائل المختلفة واحدة واحدة لا ليصل إلى قرار، ولكن ليستطلع وجهات النظر. ثم يجيء في الاجتماع التالي ليثيرها ذاتها واحدة واحدة مع تفصيلات أكثر، ويترقى في طرح التفاصيل لا ليحسم ولكن ليحلل وليدرس ما وراء كل موقف.

---

(١) محمد كامل سليم. صراع سعد... المرجع السابق. ص ٤٣.

كان يمكن أن تنقطع المفاوضات في ١٧ من يوليو، إذ قدم كل طرف مشروعا رفضه الطرف الآخر. ولم يبق من هذا التاريخ إلا المد والمط كسبا لوقت ينضج فيه الانقسام داخل الوفد، ويتبين فيه الحجم السياسي للمنقسمين ومدى نفوذهم لدى الرأي العام المصري. وجاء مشروع ملنر الثاني في ١٨ من أغسطس يكتسب معناه ودلالته من هذا السياق.

المهم في صدد الموضوع المطروح بيان تصور كل من الطرفين لفكرة الاستقلال والتبعية وتحليلها إلى عناصرها السياسية المختلفة، وموقف كل من الطرفين بالنسبة لكل من هذه العناصر وتطور هذا الموقف. وقد كان ملنر ماهرا اللغاية في تحليله لعناصر العلاقات المصرية البريطانية، وكانت له المبادرة في هذا الأمر، من خلال الأسئلة التي بدأ بها المفاوضات وألقى بها تباعا على بساط البحث. فكان هو السائل وكان سعد المجيب. ويفهم من تتبع النقاش أن عناصر المسألة تحددت عن قسمين رئيسيين، سلفت الإشارة إليهما: الوجود العسكري والهيمنة على أجهزة الحكم. وكلا الأمرين قائم ولكن ينقصه «الشرعية» أي تسليم المصريين به، وكان جهد ملنر أن يبتدع نوعا من الاستقلال تمنحه بريطانيا لمصر، مقابل أن يرضى المصريون بوجودها العسكري وهيمنتها على دولتهم. ووجدت بريطانيا في الاعتراف الدولي بحمايتها على مصر منطلقا لها. فإن الأوضاع الدولية الجديدة التي أنتجتها الحرب والتي سمحت بهذا الاعتراف لتسمح لبريطانيا بأن تستخلص موافقة دولية على أن تكون هي المهيمنة على الامتيازات الأجنبية لحسابهم في مصر، فتكسب إزاء الدول الكبرى سيطرة منفردة على مصر لم تخلص لها من قبل بسبب الامتيازات، وتكسب إزاء المصريين الهيمنة على أجهزة الحكم باسم رعاية مصالح الأجانب. وتحددت عناصر المسألة، من وجهة النظر البريطانية، في وجود القاعدة العسكرية، والتحالف بين البلدين، وحق مصر في تبادل التمثيل السياسي مع الدول الأخرى، والوضع الممتاز لممثل بريطانيا في مصر، والموظفين البريطانيين في الحكومة المصرية، والامتيازات الأجنبية. وإذا أمكن التبسيط في التعبير أمكن القول بأن ملنر في مباحثاته كان يحلل المسألة إلى عناصر عديدة، بينما كان سعد زغلول يجمع العناصر في صورة واحدة ويقيسها في وضعها الشامل، وكلما وجد أن الأمر يتمخض عن بقاء القاعدة العسكرية والإشراف على الدولة بأية صورة من الصور قال: «هذه في ذمتي واعتقادي حماية».

عرض ملنر مبدأ التحالف بين البلدين، ولم يرفض سعد قيام حلف بين بريطانيا ومصر المستقلة. ولعل هذه هي النقطة الوحيدة التي سمح أن يقدم فيها تنازلا للطرف الآخر مقابل إلغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال. ولكنه رفض التحالف الدائم لأنه: «لا شيء أبدي في هذه الدنيا»، كما تحفظ بالنسبة لتحديد مجالات مساعدة مصر لبريطانيا وحجم هذه المساعدة. وعرض ملنر مسألة القاعدة العسكرية. للمحافظة على القنال ودون التدخل في شئون مصر الداخلية، فأجاب سعد في البداية: «ليس هذا ممكنًا وإنجلترا عندها مواقع كثيرة أخرى تحت يدها.. لماذا لا يكتفى بالجيش المصري؟»: وذكر أن للدفاع عن القنال نظامًا حددته معاهدة ١٨٨٨ التي ضمنت حيدتها واكتفت بدفاع مصر عنها، وإذا كانت بريطانيا تكتفي بإبقاء قوة صغيرة بمصر كما أشار ملنر، فهي لا تكفي لدفع اعتداء. ثم أجاب على تصميم ملنر: «آسف، لا يمكننا مطلقا الموافقة على ذلك؛ لأن الجلاء مطلب أساسي من مطالبنا..»[١]. ومن الملاحظ أن ما عرضه ملنر من حصر القاعدة العسكرية بمنطقة القنال لم يكن أمرا مقررا في السياسة البريطانية. وكان ملنر أكثر صراحة في حديث له مع عدلي يكن حيث ذكر أن حياد القنال المضمون بمعاهدات دولية لا يمكن من استقرار القاعدة هناك. ولا بد أن تكون القاعدة في شرق الدلتا وأن يسمح بنقل الجنود من مكان إلى آخر[٢]. وهذا النظر نفسه أكده المشروعان البريطانيان اللذان قُدما فيما بعد. أما عن التمثيل الخارجي، فقد عرض ملنر ألا تمارسه مصر المستقلة إلا بواسطة الممثلين البريطانيين؛ لأن الممثلين الأجانب لا هم لهم إلا بث الدسائس وتحريك الفتن ضد بريطانيا، ولكنه ووجه بمعارضة واضحة من المصريين حتى من المعتدلين. ولعل هذه النقطة هي الوحيدة التي أبدى عدلي يكن اعتراضا بشأنها. وتهددت المفاوضات بالانقطاع لولا أن ملنر في الاجتماع التالي يزف «بشرى» موافقة بريطانيا على أن يكون لمصر حق تبادل التمثيل السياسي مع الدول الأخرى. ثم استمسك بأن يكون لممثل بريطانيا وصف ممتاز لا كغيره من ممثلي الدول، فرفض ذلك باعتبار أنه من مظاهر الحماية[٣].

---

(١) محمد كامل سليم. صراع سعد... المرجع السابق. ص ١٠-١٦.

(٢) محمد كامل سليم. صراع سعد... المرجع السابق. ص ٩٠.

(٣) محمد كامل سليم. صراع سعد... المرجع السابق. ص ٢٠-٢٨.

كان هذا مجمل الحوار الدائر بين الطرفين حول المسألة العسكرية والعلاقات الخارجية. أما الوجود المدني البريطاني في جهاز الدولة المصري، فقد عولج من خلال مسألة الموظفين الإنجليز والامتيازات الأجنبية. بدأ الحديث عن المسألة الأولى بقول ملنر إن بلاده يهمها ضمان الإصلاحات التي باشرتها في مصر، وذلك ببقاء الموظفين الإنجليز ضمانا لحسن سير العمل «وضمانا لتنفيذ المخالفة». فأوضح سعد استحالة إبقاء هذا «الجيش العرمرم» ممن يشغلون الوظائف الفنية والإدارية، أشار ملنر إلى بعض وظائف كبرى لا يمكن التخلي عنها، كالمستشار المالي ذي السلطة القاطعة بالنسبة لمسائل الدين العمومي والرأي الاستشاري فيما عدا ذلك، وموظف كبير بإدارة الأمن العام بالنسبة للأجانب، وضابط كبير يرأس أركان حرب الجيش. فأجاب سعد بأن ضمان حُسن سير العمل يكفله النظام الديمقراطي البرلماني، وأن هذا النظام يتنافى مع وجود رقابة ما للإنجليز على أجهزة الحكم، أما الموظفون الإنجليز الكبار «فإن مصر لا يمكن أن توافق على ذلك، لأنه احتلال مدني شامل، واشتراك لبريطانيا مع مصر في السيادة الداخلية..»، وذكر أن مصر قد تحتاج إلى خبرة الأجانب ولكنها لا تحتاج إلى حكم الأجانب، وأن ثمة فارقا بين الكفاءة والسلطة، وأشار إلى تجربة محمد علي حيث أدار مصر بمهارة رغم أميته، واستفاد من خبرة الأجانب دون أن يستمدوا سلطة لهم إلا منه شخصيا. وكان ملنر يعقب دائما على حديث سعد بأن الرأي العام البريطاني سيصيبه الذهول لو أجيب سعد إلى كل ذلك[1]. وفي ٧ من يوليو أرسل ملنر إلى سعد مذكرة تفصيلية عن مسألة الموظفين تضمنت بيانا بعدد الموظفين البريطانيين ونسبتهم إلى مجموع الوظائف ومرتباتها، وأشارت إلى أن النظام المالي المصري بناه الموظفون الإنجليز، وإذا ابتعد هذا العنصر خيف تقوض أركان الحكومة، ولكن مع زيادة عدد المصريين الأكفاء يمكن اختصار عدد الأجانب تدريجيا، ولكن إذا ترك لمصر إخراج من تشاء، فهي تفقد أعظم مستشاريها خبرة وتفقد الجاليات الأجنبية ضمان حُسن معاملتها، ولا ينتظر أن يسكت المعتمد على مثل تلك الحالة، لأنه «يمثل حليفة مصر وأسمى الأجانب مقاما في مصر بل حامي مصالح الأجانب فيها»، وانتهت المذكرة إلى عدد من الاقتراحات

---

(١) محمد كامل سليم. صراع سعد... المرجع السابق. ص ١٦-١٨.

منها: «٣ ـ الوظائف الآتية يستمر الإنجليز يشغلونها لخطورتها، وذلك لفترة من الزمن يُتفق عليها وهي وظائف المستشار المالي والمستشار القضائي ومدير الأمن العام للأجانب في وزارة الداخلية ووكيله، وهؤلاء يعينون باتفاق بين الحكومتين البريطانية والمصرية، وذلك لإيجاد ضمانات للدول لإلغاء الامتيازات الأجنبية..»، وأضافت إلى هذه الوظائف النائب العام لدى المحاكم المختلطة وحكمدار البوليس في القاهرة والإسكندرية وبور سعيد وضابطًا كبيرًا بوزارة الحربية يشرف على الجيش المصري. وقد قرر الجانب المصري رفض هذه المذكرة إلا فيما تضمنته من مبدأ تعويض الموظفين الأجانب عند تركهم الخدمة تعويضات سخية، وترتب على ذلك أن أجلت جلسات المفاوضات إلى أجل غير مسمى[١].

أما عن الامتيازات الأجنبية، فالحاصل أنه نظام يقيد سلطة الدولة وسيادتها على قاطنيها في التشريع والقضاء بالنسبة لرعايا الدول الأجنبية المتمتعة بهذه الامتيازات. فيكون لهم قضاؤهم القنصلي أو محاكم خاصة (المحاكم المختلطة) تختص بنظر منازعاتهم، كما أن التشريعات الوطنية لا تطبق على رعايا أية دولة منهم إلا بموافقة تلك الدولة. وقد تمتع الرعايا البريطانيون بهذه الامتيازات حتى احتلت بلدهم مصر، فلما احتلتها استشعرت في الامتيازات ما ينتقص من سلطانها الفعلي في مصر، وأطمعها الاحتلال في أن تحتكر النفوذ دون غيرها، ووجدت في هذا النظام نوعا من الشركة البغيضة يعرقل سعيها الانفراد بمصر ويقوي من إمكانات تنافس تلك الدول معها. ولم يكن في مكنة الإنجليز في إطار المحاذير الدولية السائدة أن يلغوا الامتيازات، وتشبثت الدول بامتيازاتها مناوئة للنفوذ البريطاني. وصف كرومر الموقف بقوله: «إن أعداء بريطانيا يشكون في حيدتها معهم إذا ألغيت الامتيازات، ولم يكونوا ليتركوا حقوقا كسبوها بمصر تسهيلا لمهمة منافسيهم الإنجليز، كما أن أصدقاء بريطانيا كانوا يرفضون التنازل عن الامتيازات ما داموا لا يضمنون بقاء بريطانيا في مصر وهي تعلن دائما عزمها على الجلاء»[٢].

---

(١) محمد كامل سليم. صراع سعد... المرجع السابق. ص ٤١.

(٢) Cromer, Modern Egypt, Vol. II (1908), pp. 430-431.

فلما تحقق الاعتراف الأوربي بمركز بريطانيا الفعلي بمصر في ١٩٠٤ بدأ التفكير في تطوير نظام الامتيازات بما يمكن من استيعابه لصالح الإنجليز، حسبما يلاحظ من التقارير السنوية الثلاثة لكرومر عن أعوام: ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، فأرفق بالتقرير الأول مذكرة لمستر برونيات تندد بمساوئ الامتيازات، وتبلور المشروع بالتقريرين اللاحقين، بتكوين مجلس لشورى القوانين بتشكيل مصري أجنبي تكون موافقته على التشريعات السارية على الأجانب بديلا عن موافقة كل من الدول المعنية، ويتراوح عدد أعضائه بين ٣٦ و ٤٠ عضوا، منهم أربعة مصريون هم مستشارو وزارات المالية والحقانية والداخلية والأشغال (وكانوا إنجليزا)، فضلا عن عدد من قضاة المحاكم المختلطة وخمسة تعينهم الحكومة المصرية من غير الموظفين، وعشرون يمثلون رعايا الدول ذات الامتيازات. ولا تكون قرارات المجلس نافذة إلا بتصديق كل من الحكومتين المصرية والبريطانية[1]. ومن الجلي إن كان هدف المشروع جمع المصالح الأجنبية في إطار واحد يخضع للهيمنة البريطانية، ويربط مصالح الرعايا الأجانب بالاحتلال البريطاني لينتقل ولاؤهم بالتدريج إلى السلطة البريطانية. كما استهدف إيجاد صفة قانونية شرعية للحكومة البريطانية في الاشتراك في مباشرة التشريع المصري عن طريق حقها في التصديق على قرارات تلك الهيئة، وهو أمر لم يوات السلطة البريطانية قط. ولكن المشروع تلكأ ولم يجد طريقه إلى النور. فلما وضعت مصر تحت الحماية في عام ١٩١٤ ندب المندوب السامي في ٢٤ من مارس ١٩١٧ لجنة برئاسة سير برونيات مستشار دار الحماية لإعداد مشروعات تعديل الامتيازات في إطار الوضع الجديد، وأعدت المشروعات على أساس دمج القضاءين الوطني والمختلط وتغليب العنصر البريطاني فيه عن طريق الوظائف ذات الأهمية الخاصة كمنصب النائب العام. وإنشاء مجلسين نيابيين، أحدهما استشاري يتكون من النواب المصريين. وآخر يملك السلطة التشريعية يتكون من مصريين وأجانب ويشكل بالانتخاب والتعيين. وقد ذاع نبأ تلك المشروعات عندما أرسلت إلى رئيس الوزراء حسين رشدي في نوفمبر ١٩١٨. فقوبلت بموجة من الاستنكار الشعبي كانت من مقويات تفجير ثورة ١٩١٩[2].

---

(١) اللورد كرومر. تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان سنة ١٩٠٦. ترجمة المقطم (١٩٠٧) ص ٣٥-٤٥.

(٢) عبد الرحمن الرافعي. ثورة ١٩١٩، الجزء الأول. مرجع سابق. ص ٧١، ٧٢.

كانت الحلول البريطانية لمسألة الامتيازات تصدر دائما عن كونها وسيطا بين طرفين؛ مصر والأجانب. وهي كشأن الوسطاء تمثل كلا من الطرفين لدى الآخر وتميل لمصادرة المصالح المتعارضة لصالحها وليكون لها أوفر الأنصبة. وقبل ثورة ١٩١٩ بدت بمظهر من يعبر عن مصالح مصر لدى الدول صاحبة الامتيازات بحكم كونها المسيطر على السياسة المصرية وبحكم تحدي الدول الأخرى لها، فظهرت بمظهر المدافع عن «حقوق» مصر. ولكن بعد الحرب العالمية انقلب الوضع، إذ تحدى المصريون سلطتها، واعترفت الدول الأخرى بالحماية في معاهدتي فرساي ١٩١٩ ولوزان ١٩٢٣. فانقلب الدور البريطاني إلى التعبير عن مصالح الأجانب لدى مصر والظهور بمظهر الدفاع عن «حقوقهم». وذلك على ما يلحظ في مفاوضات سعد ملنر وما تلاها. أثار ملنر الحديث عن الامتيازات و«حقوق» الأجانب، فحاول سعد أن ينحي هذه المسألة عن نطاق المفاوضات الجارية بقوله: «هذه المسألة ستعالجها مصر فيها بعد مع بريطانيا وسائر الدول الأجنبية». فعاد ملنر يقترح أن تبذل بريطانيا نفوذها لدى الدول المعنية للنزول عن الامتيازات، وأن ذلك يكون ممكنا «إذا اقترحت بريطانيا أن تحل محلها فيها حتى تطمئن هذه الدول على أن لا ظلم يقع على رعاياها في المستقبل»، وأنه يسهل على مصر مستقبلا أن تفاوض بريطانيا وحدها بشأن أوضاع الأجانب بدل أن تفاوض ست عشرة دولة، فأجاب سعد: «إذا كان المراد بإلغاء الامتيازات تطبيق القوانين المصرية على الأجانب كما تطبق على الوطنيين.. فذلك ما نبغيه ونرجو السعي فيه، أما إذا كان إلغاؤها يعني تحويل السلطة فيها من أيد كثيرة إلى يد واحدة فهذا لا فائدة لنا منه، ولا يعتبر إلغاء للامتيازات الأجنبية، بل إقامة سلطة جديدة لبريطانيا في مصر تتمكن بموجبها من التدخل في شئون التشريع والقضاء الخاص بالأجانب. وهذا اشتراك في السيادة الداخلية لا تقبله مصر لأن فيه إخلالا خطيرا بالاستقلال..»[1].

وفي ٥ من يوليو قدم الجانب البريطاني مذكرة للمصريين في هذا الشأن، وهي ما عرف بمشروع «سيسل هيرست»؛ أحد أعضاء لجنة ملنر، مزجت المذكرة بين مبدأ حلول بريطانيا محل الدول ذات الامتيازات، وبين إقرار التدخل البريطاني في صميم

(١) محمد كامل سليم. صراع سعد... المرجع السابق. ص ١٩، ٢٠ - ٢٥.

نشاط أجهزة التشريع والقضاء والإدارة. وحددت اقتراحات عشرة من أهمها تعيين المستشار المالي باتفاق الحكومتين لتكون له اختصاصات صندوق الدين، وليكون مستشارا للحكومة المصرية، وتعيين مستشار بريطاني بوزارة الحقانية يختص بجميع مسائل القضاء المتعلقة بالأجانب فضلا عن استشارته فيما تطلبه الحكومة، ويكون له حق الاتصال المباشر بالوزير، واعتراف مصر بحق بريطانيا في التدخل بواسطة ممثلها (المندوب السامي) لمنع تطبيق أي قانون مصري على الأجانب إذا رآه مجحفا بهم. فضلا عن مسائل أخرى تتعلق بالمساواة بين الأجانب عامة والرعايا البريطانيين وضمان بقاء المدارس الأجنبية وتعلم اللغات الأجنبية ونشاط المعاهد الدينية الأجنبية وإلغاء صندوق الدين الدولي والمحاكم القنصلية وما إلى ذلك. وقد أجاب المصريون بمذكرة رفضوا فيها بحزم الاقتراحات الثلاثة الأولى باعتبارها «تتناقض كل المناقضة مع الاستقلال الذي تسعى إليه مصر»، وأنه إذا قبلت مصر نيابة بريطانيا عن الدول ذات الامتيازات، فلمدة محدودة وبشروط خاصة. وفي اجتماع لاحق أوضح سعد تلك الشروط التي يقبل بها النيابة البريطانية، وهي ألا يكون اعتراض المندوب السامي على تشريع ما موقفا لتنفيذه، وأنه عند الخلاف يحتكم إلى عصبة الأمم. وكان رأي سعد أن المشروع يجعل بريطانيا «في نظر الدول حامية فعلا وقانونا، وتكون بالتالي حامية للأجانب من قوانين البلاد. ولا يخفى ما في هذا من الخطر الوبيل على مصر، فضلا عن أنه يجعل لإنجلترا الحق في التدخل في كل الشئون الإدارية بحجة أنها تضر بالأجانب. فيأتي المندوب السامي البريطاني مثلا ويطلب من الحكومة عزل مدير ما لأنه ظلم الأجانب بقرار أو بمشروع قام به، أو يعارض في إنشاء ترعة بحجة أنها مضرة بمصلحة الأجانب، والأجانب بطبيعة الحال منتشرون في أنحاء البلاد لا في بقعة واحدة..»[1].

المشروعات المتبادلة

وعلى الجملة فقد أرجئت اجتماعات الجانبين منذ ٨ من يوليو ١٩٢٠ بعد رفض المصريين مذكرتَي الموظفين والامتيازات. ثم جهد كل جانب أن يبلور موقفه في مشروع

---

(١) محمد كامل سليم. صراع سعد... المرجع السابق. ص ٣٤-٣٦، ٩٥.

اتفاق. شكَّل الوفد المصري لجنة لوضع مشروعه من عبد العزيز فهمي ولطفي السيد وعلي ماهر ومحمد علي علوبة. وهي لجنة كانت تعمل بتوصيات من عدلي يكن أكثر مما تعمل بالتفاهم مع سعد، وعمل سعد من جهة أخرى بمعاونة واصف غالي على إعداد مشروع آخر يستطيع به أن يقيس مشروع اللجنة الأولى وأن يراجعه. وجاء في النهاية المشروع المصري مزيجا من المشروعين يعكس وجهتَيْ نظر وموقفين مصريين لا وجهة واحدة ولا موقفا واحدا. وعلى العموم فقد كان لسعد من هذا المشروع مادتيه الأوليين، حسبما يذكر محمد كامل سليم[1]، وقد تضمنتا اعتراف بريطانيا صراحة باستقلال مصر وإنهاء الحماية وإنهاء الاحتلال العسكري لها واستردادها الداخلية والخارجية كاملة باعتبارها دولة ملكية ذات نظام دستوري (مادة ١)، وجلاء الجنود البريطانيين عن مصر خلال مدة يجري الاتفاق عليها (مادة ٢). ثم جاءت النصوص التالية تجيز لبريطانيا إنشاء قاعدة عسكرية على الشاطئ الآسيوي لقناة السويس لمدة عشر سنوات لا يكون لها حق التدخل في شئون مصر الداخلية ولا الإخلال بحيدة القناة حسب اتفاقية ١٨٨٨ (مادة ٨)، مع عقد تحالف دفاعي تشترك به بريطانيا في الدفاع عن مصر وتساعدها به مصر في حالة الحرب (مادة ١٠)، ومع حق مصر في تبادل التمثيل السياسي مع الدول الأخرى، على أن توكل لممثلي بريطانيا النيابة عنها وفق آراء وزير الخارجية المصري إذا لم تر موجبا لإنشاء تمثيل لها في بلد ما، وعلى ألا تبرم مصر تحالفا مع دولة ما دون موافقة بريطانيا (مادة ٩، ١١). وبالنسبة للامتيازات تقبل مصر استعمال بريطانيا حقوق الدول الممتازة على ألا تشترط موافقة بريطانيا على التشريع المطبق على الأجانب وإنما يجوز لها الاعتراض على التشريع الذي لا نظير له في شرائع الدول الممتازة أو إذا كان تشريعا ماليا لا يسوي في المعاملة بين المصريين والأجانب، ويبلغ الاعتراض في مدة معينة ولا يوقف التنفيذ، ويحتكم في حالة الخلاف إلى عصبة الأمم. وكل ذلك محدود بخمس عشرة سنة فقط (مادة ٤، ٦)، ويحل موظف بريطاني محل صندوق الدين في حالة إلغاء الصندوق، ونائب عام مختلط بريطاني في حالة إلغاء المحاكم القنصلية (مادة ٥، ٧). والاتفاقية كلها محدودة بثلاثين عاما (مادة ١٢).

---

(١) محمد كامل سليم. صراع سعد... المرجع السابق. ص ٥٨، ٥٩.

أما المشروع البريطاني فلم يتضمن اعترافا باستقلال مصر، بل تعهدا بريطانيا «بضمان سلامة أرض مصر واستقلالها» (مادة ١) مع إبقاء قوة عسكرية يحدد مكانها فيما بعد، وذلك نظير مسئولية بريطانيا عن سلامة مصر ولحفظ المواصلات الإمبراطورية ومع حق استعمال الموانى والمطارات (مادة ٣)، ومع الاعتراف بحق تبادل مصر التمثيل السياسي مع الدول الأخرى يكون لممثل بريطانيا حق التقدم على الآخرين (مادة ٩ و١٠). وبالنسبة للامتيازات فإنه نظير تعهد بريطانيا في مساعدة مصر على استرداد حريتها في التشريع والإدارة يكون لها حق التدخل لوقف أي قانون يمس الأجانب، ولمصر ساعتها رفع الأمر لعصبة الأمم (مادة ٥، ٦، ٧)، ويعين مستشاران، مالي وقضائي، بريطانيان يكون للأول اختصاص صندوق الدين وللآخر التأكد من حُسن إدارة القوانين بالنسبة للأجانب فضلا عن استشارتها (مادة ٤، ٨)، ولم يحدد المشروع لسريان الاتفاق زمنا معينا[1].

وإن أوجه الخلاف بين المشروعين واضحة، خاصة فيما يتعلق بمبدأ الاعتراف بالاستقلال وإلغاء الحماية ووظيفة القاعدة العسكرية وأماكن وجودها ودوام الاتفاقية، وبالنسبة لسلطات بريطانيا عن الامتيازات وسلطات المستشارين المالي والقضائي. لذلك ما إن تبادل الطرفان المشروعين في ١٧ من يوليو ١٩٢٠، حتى تبادلا الرفض أيضا، وقرر سعد مغادرة لندن إلى فرنسا، لولا أن قابله ملنر ليستميله إلى البقاء والتداول في الأمر. ولم يخف عن فطنة سعد ما يسعى إليه ملنر من كسب الوقت، ولكنه قَبِل البقاء بضغط المعتدلين في الوفد، وكانوا بغالبيتهم في قيادة الوفد وقتها يحاصرون سعدا، وكان هو يفعل الأفاعيل هجوما عليهم ومصابرة لهم والتفافا وراءهم، وعينه على مصر حذر الانقسام، ولم يكن قد قيس بعد حجم التأييد والقوة السياسية التي يتمتع بها كل من الجانبين.

تقدم الجانب البريطاني بمشروع ثان في ١٨ من أغسطس دلت صياغته على الخبث الشديد، فقد علق في ديباجته استقلال مصر على تحديد العلاقات بين البلدين وتعديل

---

(١) القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤. مجموعة وثائق رسمية (طبعة ١٩٥٥). يراجع نص المشروعين فيها. ص ٨٧-٩٢.

نظام الامتيازات. ثم علق الأمرين على مفاوضات تتم مع ممثلين معتمدين من الحكومة المصرية بما يشير إلى إزماع بريطانيا تخطي الوفد، وتخطي سعد زغلول الذي كان يمثل الوفد لا الحكومة. وكان المرشح لتولي تلك المفاوضات هو عدلي يكن يؤيده من الوفد «المعتدلون» كما علق المشروع الاتفاقية على مفاوضات أخرى تجريها بريطانيا مع الدول ذات الامتيازات (بنود ١، ٢، ٥). ثم أورد نصا تقدمت به بريطانيا خطوة في الاعتراف باستقلال مصر مقابل صيانة مصالح بريطانيا والدول الممتازة عن طريقها والدفاع المشترك واستعمال الموانئ وميادين الطيران وغيرها وإبقاء قوة عسكرية بمصر (بنود ٣، ٤ ثانيا) وأبقت من المشروع الأول ما يتعلق بتبادل التمثيل الأجنبي، والمركز البريطاني الممتاز بمصر، والمستشارَيْن المالي والقضائي، وحق بريطانيا في منع تطبيق أي تشريع مصري على الأجانب (بند ٤)، ثم تضمن أحكاما تفصيلية عن حقوق الأجانب بالنسبة للنشاط التعليمي والديني وغيرهما[1]. ووجه المناورة في المشروع أنه وإن لم يتقدم خطوة عن سلفه إلا في الوعد بالاعتراف باستقلال مصر، ومقابل تلك الخطوة أوقف تنفيذ الاتفاق كله حتى تتم مفاوضة بريطانيا مع دول الامتيازات. وربط مسألة الاستقلال بمسألة الامتيازات[2]. ووجه المناورة أيضا أنه علق الأمر على تخطي سعد زغلول والوفد في المفاوضات الرسمية، الأمر الذي كشف عنه من قبل كتاب ملنر إلى اللنبي في ٣٠ من يونية السابق الإشارة إليه. وأن ما وعد به من اعتراف بالاستقلال إنما توخى فيه أن يحقق ما لا يصبو «المعتدلون» في الوفد إلى سواه، وبهذا يعمق الصدع بينهم وبين

---

(١) يراجع نص المشروع في «القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤»، مرجع سابق ص ٦٦-٦٨. وكذلك في «عبدالرحمن الرافعي. ثورة ١٩١٩». الجزء الثاني (طبعة ١٩٥٥) ص ١٥٧-١٦٠.

(٢) يراجع كتاب «الامتيازات الأجنبية». محمد عبد الباري. لجنة التأليف والترجمة والنشر،(١٩٣٠). وقد ذكر المؤلف (ص ١٧٦، ١٧٧): «كان من أعظم الأخطاء ربط الكلام في الامتيازات الأجنبية بتسوية العلاقات المصرية البريطانية. وهو خطأ وقع فيه كل الساسة والمفاوضين المصريين. ووجه الخطأ أن هذا يعطل تسوية مسألة الامتيازات، وحل مسألة علاقات إنجلترا بمصر جميعا. لأن إنجلترا ترتب على إلغاء الامتيازات الاعتراف بحقوق تزعمها تذهب باستقلال مصر الفعلي. وهذا ما ينفر المصريين ويدعوهم إلى النظر نحو نيات إنجلترا بعين الحذر الشديد..».
والملاحظة صحيحة، إلا فيما يتعلق بأن هذا الخطأ كان مذهب جميع المفاوضين. فقد كشفت المادة التاريخية التي لم تكن متاحة للمؤلف. عن أن سعدا حاول فصل المسألتين بعضهما عن بعض، ولم يقبل ربطهما إلا بضغط المعتدلين.

سعد زغلول
يفاوض الاستعمار

سعد زغلول يفاوض الاستعمار

دراسة في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠ ـ ١٩٢٤

طـارق البشـري

تصميم الغلاف: رجائي عبد الله

الطبعـة الأولى ٢٠١٢

تصنيف الكتاب: تاريخ

© دار الشروق

٨ شـارع سـيبويه المصـري
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
www.shorouk.com

رقـم الإيداع ١٩٠٠٤/ ٢٠١١
ISBN 978-977-09-3089-2

سعد وفريق المتشددين، وهذا ما حدث فعلا، إذ بلغ الخلاف حول المشروع بين الوفدين إلى ما كان لا بد معه من طرح الأمر على الرأي العام المصري، وأيد ملنر فكرة استطلاع الرأي العام المصري، وذكر في تقريره فيما بعد: «إن المناقشة التي تقع بين الجمهور في مصر على أثره تمكننا من سبر غور الرأي العام المصري أكثر مما تيسر لنا سبره فيما مضى، وأن نقارن بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية..»[1].

انتقلت معركة المفاوضات إلى مصر. ناور سعد مع المعتدلين، فأرسل أربعة منهم (محمد محمود، وعبد اللطيف المكباتي، وأحمد لطفي السيد، وعلي ماهر) ووعد بألا يرسل برأيه في المشروع. ولكنه في الوقت ذاته اتفق على أن ينضم إليهم في مصر مصطفى النحاس وويصا واصف وحافظ عفيفي؛ وكانوا من أنصار اتجاهه، ثم أرسل إلى النحاس وغيره خفية عن زملائه خطابات تتضمن رأيه كاملا في المشروع وأن: «فيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشيء الكثير كالقوة العسكرية والتدخل في التشريع للأجانب، وفي القضاء المختص بهم، والتدخل في المالية وفي الحقانية بواسطة موظفين إنجليز وجعل المعتمد البريطاني ذا مقام خاص.. وتقييد حرية مصر في عقد المعاهدات.. وتولي إنجلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بإلغاء الامتيازات مع الدول الأخرى..»[2]، واستمرت حركة استطلاع الرأي العام حتى أوائل أكتوبر حيث أسفرت عن تحفظات أوجبت الحركة الوطنية المصرية وجوب مراعاتها في المشروع وتعديل المشروع وفقا لها. ومن أهم تلك التحفظات إلغاء الحماية صراحة، وعدم تعليق المعاهدة على إنهاء الامتيازات ودخول مصر طرفا في مفاوضات الامتيازات، وحذف ما يتعلق بالمستشار القضائي، وقصر سلطات المستشار المالي على مسألة صندوق الدَّيْن، وإلغاء كل حكم في المعاهدة يقيد استقلال مصر. وعرضت التحفظات على ملنر فرفضها وانقطعت المفاوضات رسميا في ٩ من نوفمبر ١٩٢٠.

بهذا تكامل بحث الموضوع أمام لجنة ملنر فأنهت تقريرها ورفعته إلى مجلس الوزراء البريطاني بعد شهر، ثم نشر التقرير في ١٩ من فبراير سنة ١٩٢١. وكان أهم ما تضمنه

(١) القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤.. المرجع السابق، ص ٦٤، ٦٥.

(٢) عبد الرحمن الرافعي. ثورة ١٩١٩. الجزء الثاني.. المرجع السابق، ص ١٦٨.

أنه في حديثه عن السياسة البريطانية المقبلة، ينبغي مراعاة الشعور المتأصل وهو رغبة المصريين في حفظ قوميتهم وجنسيتهم، وأنه لا غنى عن ذلك لاستمالة العناصر «المعتدلة» حتى يمكن أن تنحاز لبريطانيا، وأنه لا يكفي لذلك إعطاء الحكم الذاتي لمصر؛ لأن المصريين لا يعدون أنفسهم من جملة الأملاك البريطانية، وهذا الأمر يوجب تمييزا بين قضية الارتقاء الدستوري في مصر وقضيته في البلاد الأخرى كالهند. وإذا كانت ثمة بلاد تبلغ حالة القومية تدريجيا. فإن المصريين يعتبرون أنفسهم قد بلغوا تلك الغاية. ثم أشار إلى الجانب الآخر وهو أهمية مصر للنظام الإمبراطوري، وذكر أن التوفيق بين الجانبين يوجب عقد معاهدة تطلق «سراح المصريين من الوصاية» دون أن تعرض المصالح البريطانية الحيوية للخطر، وذلك بأن يكون لبريطانيا: الدفاع عن مصر، والإشراف على العلاقات الخارجية المصرية، والإبقاء على القوة العسكرية، والحصول على «نصيب من المراقبة على التشريع المصري والإدارة المصرية فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة..»، ثم عرض التقرير لمشروع ملنر الثاني فذكر أنه إذا كان أتيح فيه لمصر تبادل التمثيل السياسي مع الدول الأخرى، فإن اختيار مصر لسياسة خارجية مستقلة عن بريطانيا «ضرب من المحال»، ورفض أن تكون القاعدة العسكرية محصورة في الجانب الشرقي لقناة السويس أو في منطقة القنال عامة، مشيرا في ذلك إلى أن مصلحة بريطانيا لا تقتصر على ضمان المرور في القنال، بل تشمل المواصلات البرية والجوية والبحرية عامة، ثم عرج على مسألتي الموظفين البريطانيين والامتيازات بما لا يجاوز ما سبق ذكره[1].

عدلي.. كيرزون

كان أمهر ما صنعه ملنر أن صاغ مشروع اتفاق أمكن به تقسيم الوفد، وفرز المعتدلين عن المتشددين. وأمهر ما صنعه سعد أنه صابر وناور وحسم فخرج المنشقون أفرادا. وكلتا الجراحتين بالغة الدقة. انتقل الوفد إلى باريس بعد قطع المفاوضات، والانقسام حاصل لا ينقصه إلا الإعلان عنه. وتخلف عدلي يكن في لندن أياما مما أثار ريبة سعد

(١) القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤.. المرجع السابق. ص ٥٨، ٥٩.

الشديدة.. وكانت ملامح الخطوة التالية قد أخذت في التشكل أثناء سير المفاوضات ومع نهايات الشهر الأول لها. بدت الظواهر مع كتاب ملنر إلى اللنبي في ٣٠ من يونيو عن وجوب اشتراك بعض الوزراء في المفاوضات المقبلة. وبعد تبادل رفض مشروعي ١٧ من يوليو، نقل عدلي يكن إلى سعد في ٢٤ من يوليو طلب ملنر ألا تكون «المقاطعة مغاضبة» فلا يعارض استمرار المفاوضة على يد غيره إذا هو قطعها، فرفض سعد أن يعطي وعدا بذلك. ثم جاء مشروع ١٨ من أغسطس وفي مقدمته اشتراط إجراء مفاوضة على أساسه مع وفد رسمي معتمد من الحكومة المصرية. فلما شارفت المفاوضات على القطيعة، عرض عدلي على سعد في ٢٦ من أكتوبر طلب ملنر أن تقوم «وزارة ثقة» في مصر يؤيدها سعد وتجرى المفاوضة، فرفض سعد تأييد أية وزارة تقوم بالمفاوضة قبل استجابة الإنجليز إلى تحفظات الأمة[1]. وظهرت خطة عزل سعد والمتشددين وتخطيهم بوزارة يشكلها عدلي ومعه معتدلو الوفد لتفاوض وفق مشروع ملنر. ومنذ وصول الوفد إلى باريس بدأ سعد نشاطه لإفشال هذا المشروع، فسرب الأخبار إلى مصر عن مواقف عدلي يكن وتأييده مشروع ملنر وعرقلته المفاوضات وعمله على تقسيم الوفد. فلما ترك المعتدلون باريس إلى القاهرة، أرسل سعد برقيته المشهورة «نبتت فكرة» يسد بها الطريق أمامهم، أوضح فيها بإيجاز أن هؤلاء يروجون فكرة أن الوفد مع تمسكه بخطه السياسي لا يمنع غيره من الدخول في المفاوضات على خلاف هذه الخطة بل يؤيد تلك الوزارة ويعلن ثقته بها. وعلق على ذلك بأنها فكرة غير مفهمومة ولا تؤدي إلا لإفساد خطة الوفد «إني لا أدخل في أي مفاوضة على أساس مشروع ملنر قبل تعديله بالتحفظات ولا أؤيد من يدخل فيها بدون هذا الشرط..»[2].

المهم، أن استقر رأي الحكومة البريطانية على أن عدلي يكن هو أنسب من يتولى المفاوضة المقبلة، لتمتعه بتأييد المعتدلين في الوفد ولكونه الأقدر على حصار سعد زغلول[3]. وتسهيلا لمهمته أذاعت الحكومة البريطانية في ٢٦ من فبراير ١٩٢١ بلاغا

---

(١) محمد كامل سليم. صراع سعد.. المرجع السابق ص ٧٧، ٧٨، ٦٢-١٦٣.

(٢) د. عبد العظيم رمضان. تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ (١٩٦٨)، ص ٣٠١-٣٠٧.

(٣) د. يونان لبيب رزق. تاريخ الوزارات المصرية (١٩٧٥) ص ٢٢٤.. إلخ.

رسميا صدر عن دار الحماية إلى السلطان فؤاد يبلغه «أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى..»، وأنها ترغب في تبادل الآراء حول اقتراحات ملنر مع وفد يعينه السلطان للبحث في إمكان «إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التي لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأماني المشروعة لمصر والشعب». ثم شكل عدلي وزارته في ١٧ من مارس وسجل برنامجها في خطاب قبول الوزارة «الوصول إلى اتفاق لا يجعل مجالا للشك في استقلال مصر.. مسترشدة بما رسمته إرادة الأمة..»، وتحدث عن إشراك الوفد في ذلك وتكوين جمعية تأسيسية يعرض عليها الاتفاق وتضع الدستور.

ما جرت هذه التطورات حتى عاد سعد من باريس بعد غيبة دامت العامين منذ نفي إلى مالطة. كان استقبال المصريين له في الإسكندرية (٤ من إبريل) وعلى طول طريق القطار إلى القاهرة ثم في شوارع القاهرة، كان مما وصفه شهود العيان بأن لم ير له مثيل من قبل[١]. ووقر في أذهان الكافة أنه استفتاء على الثقة به شبه إجماعي. وما لبث سعد من بعد هذا الاستعراض الضخم لقوته أن صرح لصحيفة الأهرام في ٢١ من إبريل بما يراه من شروط لتكون وزارة عدلي «وزارة ثقة» وهي: الوصول إلى إلغاء الحماية صراحة، والاعتراف باستقلال مصر استقلالا دوليا عاما، ومراعاة تحفظات الأمة على مشروع ملنر، وإلغاء الأحكام العرفية على الصحف قبل الدخول في المفاوضات، وأن تكون رئاسة وفد المفاوضة والأغلبية فيه للوفدين. وبعد أربعة أيام ألقى في شبرا خطبة شهيرة، أعلن فيها أن رئيس وزراء مصر يعين ويسقط بإشارة من المندوب السامي الموظف بالحكومة البريطانية، وأن رئاسة رئيس الوزراء لوفد المفاوضة يعني أن «جورج الخامس يفاوض جورج الخامس»، وانفجر الوضع بمظاهرات عاتية ضد عدلي وحكومته، وانفصل عن الوفد فريق من المعتدلين، وتصاعدت الحركة الشعبية مما ألجأ الحكومة إلى قمعها بالقوة وسقط الشهداء. وكان أخطر الحوادث بالإسكندرية إذ حدث استفزاز من بعض الأجانب أدى إلى اصطدام تدخل الجيش البريطاني بسببه. الأمر الذي استغله كيرزون من بعد في مفاوضته مع عدلي.

---

(١) أحمد شفيق. حوليات مصر السياسية. التمهيد الجزء الثاني ص ٣٢-٥٢، وبه وصف تفصيلي شيق لاستقبال الجماهير لسعد زغلول.

وشكل وفد المفاوضات في ١٩ من مايو برئاسة عدلي وفيه حسين رشدي وإسماعيل صدقي وغيرهم. وبدأت المفاوضة مع اللورد كيرزون وزير خارجية بريطانيا في ١٢ من يوليو بالحديث عن سعد زغلول. وانتهت بعد أربعة أشهر بالحديث عنه أيضا، وبينهما امتهان واستصغار وازدراء جدير بمفاوض لا يحوز ثقة شعبه. ذكر كيرزون لعدلي في الاجتماع الأول: «كان المظنون بعد عودة سعد باشا زغلول إلى مصر أن يقع تعيين الوفد الرسمي.. في جو من اتحاد واتفاق لا في جو انشقاق وانقسام.. إني أتخيل أنه (سعد) سيجعل مهمتكم شاقة».. وآذن ذلك بأن الإنجليز لن يسهلوا مهمة صديقهم عدلي. وفي ٢ من نوفمبر قبيل انقطاع المفاوضات (١٩ من نوفمبر) ذكر لويد جورج رئيس الوزراء لعدلي يكن «إن الهياج والشغب الذي يحدثه زغلول يزعجهم ويخيفهم (الوزارة والبرلمان) وهم لا يرضون بحال أن يطأطئوا الرءوس أمام زغلول.. إني لأعجب كيف لو تتخذ ضده إجراءات شديدة.. وكيف لم ينف من مصر، وعندي أنه أكبر عدو لاستقلال مصر وأنه لا سبيل لاتفاق مع استرساله في التهييج..»، وذكر أنه يعز عليه أن يعود عدلي بغير نتيجة، ولكن لا سبيل للوصول إلى اتفاق ما دام زغلول يسلك طريق التهييج، واقترح وقف المفاوضات واستئنافها عندما تصبح الأحوال أكثر هدوءا[1]. كان سعد إذًا شبحا مخيما على المفاوضات، وكان بوصفه ممثلا للحركة الوطنية المصرية صاحب القرار المصري فيها، شاء عدلي أم أبى، استمسك لنفسه بالرياسة أم تركها. وكان ظن المعتدلين المنشقين من قبل، أن سيسلس لهم قياد المفاوضة لو غاب سعد، ولكن سعدا لم يكن قويا بنفسه، إنما بما يعبر عنه من مطالب أمته، وبما يتأيد به من شعبه. وقد ذهب إلى الإنجليز، عدلي صديقهم اللبق، وتكشف محاضر المفاوضة، بأي استخفاف عومل الرجل، وإلى أي مدى أفقدوه كرامته السياسية، تركه كيرزون في أوائل أغسطس لقضاء بعض المهام السياسية عشرة أيام، وعهد بمفاوضته إلى أحد موظفي الوزارة مستر لاندس، ثم سافر جورج لويد في إجازة الصيف أربعة أو خمسة أسابيع وتركه، ثم تركه كيرزون لقضاء إجازته ستة أسابيع، ورئيس وزراء مصر باق بلندن، لا يستطيع وصل المفاوضة ولا قطعها، ولا البقاء ولا العودة. يتحدث وأعضاء وفده مع موظفي الخارجية البريطانية بمذكرات وتقارير لا تصل إلى شيء، ويحتمل

---

(١) القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤.. المرجع السابق. ص ١٨٥، ١٨٦.

حديث كيرزون إذ يسأله بخفة: «لماذا تريدون أن يكون لكم تمثيل سياسي بالخارج»، وفي النهاية يستدعيه لويد ليصرفه بقوله: يعز علي أن تعود بغير نتيجة، ولكن سعد لا بد أن ينفى. فيعود عدلي لا كما ذهب[1].

لا يكاد المطالع يلحظ وقفة وقفها المفاوض المصري ولا مبادرة جاءت على يديه. كانت المفاوضات كلها رغبات ومواقف بريطانية بلغت من التشدد أقصاه، فكانت عدولا كاملا عن كل ما أبداه ملنر في مشاريعه وتقاريره من تنازلات مع سعد. كان ملنر يقصر وظيفة القاعدة العسكرية على حماية المواصلات البريطانية ولا يعترض صراحة على مبدأ تحديد أماكنها، فجاء كيرزون يجعل للقاعدة أيضا وظيفة حماية حدود مصر وحماية المصالح الأجنبية بها؛ لأن الجيش والبوليس المصريين لا يكفلان هذه الحماية. ولا يحفل بتعليق رشدي أن تلك الوظائف تهدم الاستقلال، ثم لا يوافق على تحديد مكان القاعدة «وزارة الحربية (البريطانية) لا تقبل على أي حال وضع الجيوش على القنال وفي الشاطئ الشرقي، وكأني بهم مصابين بالجرب يبعدون إلى أقصى مكان ممكن». فإذا ذكره عدلي بمرونة ملنر قطع عليه السبيل «أقول لكم بكل صراحة إنه من المستحيل أن نعقد اتفاقا إلا إذا أعطيت القوة العسكرية معناها الحقيقي»، سأله عدلي عما إذا كان يقصد أن تقوم القوة العسكرية بحفظ الأمن، أي التدخل في شئون مصر الداخلية، فأجاب: «نعم هي هناك لهذا ولا فائدة من أن نغالط أنفسنا وننكر ذلك». وفي الجلسة السابعة فقد كيرزون صبره من كثرة ما ذكره عدلي بمرونة ملنر، فقطع بأنه لا يمكن تغيير وجهة نظر الحكومة البريطانية بشأن القاعدة العسكرية وأن الحكومة «لم تقبل النتيجة التي وصل إليها اللورد ملنر في هذا الصدد، ويجب ألا يغيب عن الفكر أن الاستقلال الذي تطلبونه لم تكسبوه..»[2].

أما بالنسبة لحق مصر في تبادل التمثيل الدبلوماسي الذي اعترف به ملنر في مشروعاته وتقريره فقد سحبه كيرزون، واكتفى بالسماح بأن تنشئ مصر وزارة للخارجية وأن يكون للدول الأجنبية تمثيل بمصر، شريطة أن يكون وزير الخارجية المصري متصلا

---

(١) القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤.. المرجع السابق. ص ١٢٤، ١٣١، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٢، ١٦٤، ١٦٨.

(٢) القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤.. المرجع السابق. ص ١٠٢، ١٠٧، ١١٨، ١٢٢، ١٤٤.

بالمندوب السامي البريطاني أوثق اتصال، أما تمثيل مصر بالخارج فلا يجوز إلا عن طريق الممثلين البريطانيين، حذر أن تتولى أمر مصر حكومة لا تنطوي على الود لبريطانيا فيكون هذا التمثيل منشأ للدسائس والأخطار. وتمسك بأن يكون ممثل بريطانيا بمصر مندوبا ساميا، ولم تُجد معه محاولات عدلي وزملائه لزحزحته في هذين الأمرين[1].

أما عن الموظفين الإنجليز، فقد وعد كيرزون بإنقاص عددهم بعد المعاهدة عما يبلغ حاليا وهو ١٦٠٠ موظف. ولكن يلزم تضمين الاتفاق ما يحتم موافقة المندوب السامي على تعيين أي موظف أجنبي بالحكومة المصرية مستقبلا. وبالجلسة الرابعة أثار مسألة المستشار المالي وأرسل للجانب المصري مذكرة تضمنت اختصاصات له لم تكن وردت بمشروعات ملنر، وتوجب أن يكون له حق الاتصال المباشر برئيس الوزراء ووزير المالية المصريين. علق إسماعيل صدقي على الأمر بقوله: «إن الاقتراحات الجديدة المقترحة للموظف المالي تفيد معنى الإشراف..»، وذكر رشدي أنه صار للمستشار في المشروع الجديد «حق الابتداء في أن يبدي آراءه»، كما تضمنت المذكرة أن يكون له حق الاعتراض أو وجوب الموافقة في حالتي عقد القروض وتحويل إيراد المصالح العمومية مما وصفه عدلي بأن ستكون للمستشار «له مكانة قوة الحكومة والبرلمان». فعلق كيرزون بأن حديث المعترضين «قائم كله على أنكم محل للثقة التامة، وإذا كنا سنثق في كل شيء فلا وجه لأن نضع شيئا في المعاهدة». وتساءل عما إذا كان البرلمان المصري الحديث النشأة يمكن أن يكون ضمانة تغني عن الرقابة البريطانية. واقترح بالجلسة الخامسة أن يكون للمستشار القضائي حق الاعتراض على القوانين المراد تطبيقها على الأجانب، ثم عاد في الجلسة ١٧ فقرر إمكان الاستعاضة عنه بثلاثة أمور: استبقاء حكمدار بوليس في القاهرة والإسكندرية وبور سعيد، وإنشاء إدارة لأمن الأجانب بوزارة الداخلية، وإبقاء مستشار ملكي بوزارة الحقانية[2] أما بالنسبة للامتيازات الأجنبية، فقد استمسك بما عرضه ملنر بغير تعديل، كما استمسك بما أورده مشروع ملنر الثاني من تعليق نفاذ المعاهدة على تسوية مسألة الامتيازات.

---

(١) القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤.. المرجع السابق. ص ١١٤، ١٢٣، ١٣٢.

(٢) القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤.. المرجع السابق. ص ١٠٨، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٨، ١٧٤.

وقدم كيرزون مشروع معاهدة لعدلي، تضمنت كل ما تمسك به في المفاوضات، نصت مادتها الأولى على رفع الحماية «مقابل إبرام المعاهدة» وهي معاهدة دائمة بالسلام والمودة والتحالف، ويكون للقوات البريطانية حق المرور في مصر وأن تستقر في أي مكان ولأي زمان يحددان من آونة إلى أخرى، فضلا عن استعمال التسهيلات والثكنات وأماكن التمرين والمطارات والترسانات، وذلك كله لحماية المواصلات البريطانية «ومساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها» (مادة ١٠)، ومنعت مصر أن تعقد أي معاهدة إلا بعد موافقة المندوب السامي (مادة ٦)، ويكون للمستشار المالي فضلا عن حقوق صندوق الدين، حق الاطلاع على جميع الأمور الداخلية التي في اختصاص وزارة المالية والدخول المباشر على رئيس الوزراء ووزير المالية والموافقة على عقد القروض وتخصيص الإيرادات، مع مسئوليته عن ميزانية المحاكم المختلطة ومعاشات الموظفين الأجانب وميزانية المستشارين المالي والقضائي (مادة ١٢، ١٣، ١٤)، وللمندوب القضائي حق الدخول على وزيرَي الداخلية والحقانية والاطلاع على جميع الأمور التي تمس الأجانب بالوزارتين ومراقبة تنفيذ القوانين على الأجانب (مادة ١٥، ١٦). وتكون وزارة الخارجية المصرية على أوثق اتصال بالمندوب السامي، ولمصر أن تمثل خارجيا بوزراء مفوضين (مادة ٢ – ٨)، ولبريطانيا حق التفاوض وحدها مع الدول ذات الامتيازات وليس عليها إلا أن تتداول مع مصر «قبل البت في هذه المفاوضات رسميا» (مادة ٩)، ثم أورد المشروع نصوصا تتعهد فيها مصر بحماية الأقليات وكفالة المساواة والحرية التامة لجميع سكان مصر بغير تمييز بسبب المولد أو الجنس أو اللون أو الدين (مادة ٢٣ – ٢٦)؛ وهي أحكام وإن كانت تلتزمها سائر الدول في تنظيماتها الحديثة، فقد كان خطر إبرامها في معاهدة مع بريطانيا أنها تجيز لبريطانيا حق التدخل في شئون مصر الداخلية بزعم إخلال مصر بأي من هذه الأحكام، وأن بريطانيا خاصة تصبح ذات إشراف على التشريعات المصرية والإدارة المصرية باسم مراقبة تطبيق تلك الأحكام.

لم يستطع وفد المفاوضة أن يقبل المشروع وإلا «لاستُقبلنا بغير ما نود ونشتهي» حسبما ذكر عدلي مرة في مفاوضاته وعاد إلى مصر وقدم استقالته.

(٣)

استقلال مصر

تصريح ٢٨ من فبراير ١٩٢٢

فشل المعتدلون أيضا. وكان لا بد من خطوة سريعة قبل أن يعود الوضع إلى سابق تفجره، تمثلت تلك الخطوة في كلمتين وردتا في نهاية مفاوضات عدلي كيرزون، الأولى حديث لويد جورج عن ضرورة استخدام العنف مع المهيجين في مصر ونفي سعد زغلول، ولا بد للحركة الوطنية أن تغيب، لا عن مائدة المفاوضات بلندن، ولكن عن مسرح الأحداث بمصر. والثانية وردت في حديث عدلي وكيرزون في ١٩ من نوفمبر آخر جلسات المفاوضة، فبعد أن أبدى كيرزون أسفه لرفض مشروعه سأل عدلي عما إذا كان يمكن ترتيب حالة مؤقتة على أساس مشروعه تطبق بضع سنين يستتب خلالها الأمن ويستقيم النظام، فرد عدلي بأنه لا يقبل هذه الفكرة ولو قبلها، لن تقره البلاد عليها. لأن المصريين لن يوافقوا على الاحتلال ولا على إشراف دولة أجنبية على شئونهم ولو مؤقتا، ثم قال: «وقد يمكنكم أن تنفذوا ما لا يقرونه من نظامات، ولكن لا تتوقعوا منهم قبولا لها. وعلى أي حال فلست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التي تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين..»، فسأله كيرزون عن إمكانية تنفيذ مشروع كهذا فيما يتضمن من تمثيل خارجي لمصر ونظام نيابي «من غير معاونة رجال ذوي نفوذ مثلك»[1].

---

(١) القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٤٥.. المرجع السابق. ص ١٩٢.. إلخ.

وفور عودة عدلي. بدأ اللنبي يراسل كيرزون محذرا من احتمال نشوب الثورة من جديد إذا استبقت بريطانيا الحماية على مصر ولم تسلم بمبدأ استقلالها. ثم أرسل إليه في ٦ من ديسمبر يذكره بفكرة عدلي يكن، أن تنفذ بريطانيا من تلقاء نفسها الخطة الواردة بمشروع كيرزون فيكون «من المستطاع تأليف وزارة تكون مستعدة للعمل معنا». وأن الحماية حالة يبغضها المصريون أشد البغض، وهي لا تفيد بريطانيا و«لا قيمة لها بالنسبة للمفاوضات مع الدول الأجنبية، ويمكن معالجة هذا الأمر عن طريق إعلان مبدأ مونرو بريطاني يتعلق بمصر. وأرسل في ١١ من ديسمبر يقول إن مصريا كائنا من كان لا يستطيع أن يوقع معاهدة لا تتفق مع الاستقلال التام، ومن ثم لا بد من العدول عن فكرة تسوية المسألة المصرية بواسطة معاهدة، وذكر أن تركيا قبل حرب ١٩١٤ كانت تحل مشاكلها من مصر بواسطة فرمانات تصدر من جانب واحد، ولا يوجد ما يمنع من اتباع هذه الطريقة الآن، ثم نبه إلى ما تعانيه السلطات البريطانية في إدارة مصر في ظروف الحماية[1].

في تلك الفترة وخلال شهر ديسمبر، كانت التدابير تجرى على أساس إبعاد سعد زغلول والميهجين من أصحابه عن مصر، وضرب الوفد ومنع اجتماعاته ومصادرة نشراته، أي فرض الغياب السياسي عليه فرضا عن الساحة المصرية. منعت السلطات البريطانية اجتماعا للوفد في ٢١ من ديسمبر، وأنذرت سعدا وبعض رفاقه في اليوم التالي بعدم الاشتراك في السياسة والإقامة في الريف، فرفض الوفديون الإنذار، فاعتقل هؤلاء ونفوا إلى جزيرة سيشل في ٢٣ من ديسمبر. وأمكن للسلطات البريطانية أن تسيطر مؤقتا على الاضطرابات التي نشأت من جراء ذلك. وفي الوقت نفسه كان اللنبي يتباحث مع السلطان فؤاد وعبد الخالق ثروت حول تشكيل وزارة جديدة من المعتدلين ويوافي حكومته تباعا بتلك الأخبار، ويستحثها على إلغاء الحماية من طرف واحد، حتى يمكن أن يضمن لحلفائه من المصريين وزنًا سياسيا يمكنهم من حكم البلاد لصالح العلاقات الودية مع بريطانيا. وفي ١٢ من يناير أرسل يوضح أن جو الانتظار الهادئ الموجود حاليا ليس في الوسع أن يستمر طويلا، وأرفق مذكرة يطلب فيها من

(١) الكتاب الأبيض.. المرجع السابق. ص ٨، ٩، ١٣ (رسالة ١١ من ديسمبر).

حكومته الموافقة على إرسالها إلى السلطان فؤاد، تتضمن طمأنة المصريين إلى أن ما تطلبه بريطانيا من ضمانات ليس مقصودا به إبقاء الحماية فعلا أو حكما، وأن أصدق رغبات بريطانيا أن تترك للمصريين إدارة شئونهم بأنفسهم، وأن وجود المستشارين البريطانيين للحقانية والمالية ليس مقصودا به استخدامهما للتدخل في الشئون المصرية، وإنما استبقاء الاتصال اللازم لحماية المصالح الأجنبية، وأن الحكومة البريطانية لن تستعمل الضغط على حرية المصريين تأييدا لمعاهدة ما، بل هي مستعدة أن تلغي الحماية وتعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة دون انتظار لعقد المعاهدة. ويمكن إنشاء برلمان مصري تسأل الوزارة أمامه. كما يمكن إعادة تكوين وزارة الخارجية المصرية، وأن المندوب السامي سيلغي الأحكام العرفية فور صدور قانون التضمينات. ويمكن وقف تطبيقها في جميع الأمور الماسة بحرية المصريين في استعمال حقوقهم السياسية حتى يتم إلغاؤها. وأنه مع قيام هذه الحالة الجديدة يمكن اشتراك الحكومتين في عقد اتفاق حول «(أ) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية، (ب) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبي مباشر أو غير مباشر، (جـ) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات، (د) السودان»، وشرح اللنبي هذه التحفظات مقارنا بينها وبين مشروع معاهدة كيرزون؛ فالتحفظ الأول يتعلق بالقاعدة العسكرية، والثاني يشمل المواد ٦، ١١، ١٤ من المشروع، والثالث يستوعب المواد ٩، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦، ١٧، ٢٣ ـ ٢٦. وقد تلكأت الحكومة البريطانية في الموافقة على هذه الخطة، ثم طلب كيرزون إلى اللنبي كلا من إيموس وكلايتون المستشارين، فرد عليه اللنبي بأن المستشارين جميعا يوافقون على خطته، وأن إرسال هذين المستشارين من شأنه تقويض مركز اللنبي في مصر وقال: «إذا قبلت اقتراحاتي بلا إبطاء فإني مقتنع أنها ستؤدي إلى تسوية دائمة للمسألة المصرية، أما إذا رفضت فلست أستشف بديلا عنها سوى تدابير القمع.. وخليق بمصاعب بريطانيا العظمى إذ ذاك أن تتضاعف كثيرا». فاستدعي اللنبي وإيموس وكلايتون إلى لندن في ٢٨ من يناير، وعادوا في ٢١ من فبراير، وما لبث أن صدر تصريح ٢٨ من فبراير[1].

---

(١) الكتاب الأبيض.. المرجع السابق. ص ٣١-٤١.

Elie Kedourie, The Chatham House Version and the Middle-Eastern Studies (1970), pp. 148-158.

صدر تصريح ٢٨ من فبراير ١٩٢٢ الذي حكم العلاقة المصرية البريطانية أربعة عشر عاما تالية حتى أبرمت معاهدة ١٩٣٦. تضمن التصريح إعلان الحكومة البريطانية ثلاثة مبادئ أولها «انتهت الحماية البريطانية على مصر، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة»، ثانيها إلغاء الأحكام العرفية التي ضربت في ٢ من نوفمبر ١٩١٤ وذلك فور إصدار قانون التضمينات. وثالثها أن تحتفظ الحكومة البريطانية بصورة مطلقة بما يلي:

(أ) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر. (ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة. (جـ) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات. (د) السودان، «وذلك حتى يمكن بمفاوضات ودية غير مقيدة» إبرام اتفاقات تتعلق بهذه الأمور، مع إبقاء الحال على ما هو عليه حتى تبرم هذه الاتفاقات.

وقد أبلغ هذا التصريح من المندوب السامي إلى السلطان فؤاد، ومعه تبليغ لم يخرج مفاده عن مشروع المذكرة التي سبق أن أعدها اللنبي وأرسلها إلى كيرزون طالبا منه الموافقة على إرسالها إلى السلطان في ١٢ من يناير، مما سبقت الإشارة إليه. فكان التبليغ بمثابة مذكرة تفسيرية للتصريح، وأشار إلى أن بريطانيا لم يلجئها إلى طلب الضمانات بالنسبة للقوات العسكرية إلا الأوضاع العالمية والداخلية، وإن وقتا سيجيء تكون فيه مصر مدعاة للثقة، وأن الحكومة البريطانية لا تروم استخدام المستشارين المالي والقضائي للتدخل في شئون مصر وإنما هما فقط أداة اتصال لحماية المصالح الأجنبية. وإنه يمكن لمصر فورا إعادة منصب وزير الخارجية «والعمل لتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر»، وأن إقامة نظام دستوري برلماني بمصر أمر يرجع إلى السلطان وإلى الشعب المصري، وأنه بالنسبة لتعليق إلغاء الأحكام العرفية على صدور قانون التضمينات فإن المندوب السامي «على استعداد لإيقاف تطبيق الأحكام العرفية في جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين في التمتع بحقوقهم السياسية».

ثم صدر تبليغ بريطاني إلى الحكومات الأجنبية عامة، تضمن إخطارها بالإنهاء للحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وحرية مصر في إعادة وزارة الخارجية وتمهيد الطريق لتبادل التمثيل السياسي والقنصلي، ثم ذكر «أن إنهاء الحماية.. ليس من شأنه حدوث أي تغيير في الحالة الحاضرة فيما يختص بمركز الدول الأخرى في

مصر ذاتها.. ولذلك فهي (بريطانيا) ستتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر.. مصلحة بريطانيا أساسية، وتعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل في شئون مصر عملا غير ودي، وتعد كل اعتداء يوجه إلى الأراضي المصرية عملا يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التي في وسعها».

وفي ٤ من مارس ١٩٢١ وجه اللنبي مذكرة إلى المستشارين البريطانيين بالوزارات المصرية تضمنت تعليماته لهم بمناسبة التعديلات الأخيرة، وتتلخص تلك التعليمات في:

١ - أن إدخال نظام المؤسسات البرلمانية في مصر، يتضمن مسئولية الوزراء أمام الهيئة النيابية المنتخبة، وهي مسئولية لا تتفق مع أي تقييد لسلطة الوزراء التنفيذية ما دامت تلك القيود لا تستند إلى الدستور أو القوانين المصرية أو معاهدة ما.

٢ - في مثل هذه الظروف يحتاج وضع المستشارين البريطانيين إلى تحديد جديد، فبعد أن كانوا يقتسمون المسئولية مع الوزراء، آن الأوان لكي تصبح تلك المسئولية ملقاة على الوزير وحده حسبما يراه ضروريا، وتنحصر مهمة المستشار في بذل النصيحة للوزير، على أنه من المفهوم أن الوظائف الحالية للمستشار المالي باقية على حالها بالنسبة للقروض الخارجية والإيرادات.

٣ - من المحتمل أن يكون من المرغوب فيه قريبا إلغاء كثير من وظائف المستشارين، على أن اثنين لا بد أن يبقيا انتظارا لإبرام اتفاقية تحدد نهائيا المصالح التي ترغب بريطانيا في ضمانها، وهما المستشاران المالي والقضائي.

٤ - لن يكون للمستشار المالي مقعد بمجلس الوزراء، ولكن سيكون من واجبه أن يبقى على اتصال بجميع المسائل المالية التي تعرض على المجلس، وأن تكون له كافة التسهيلات التي تجعله على إلمام بالمسائل الداخلية في نطاق وزارة المالية. وأن تصله كافة المراسلات والتوصيات الخاصة باللجنة المالية المنشأة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من مارس ١٨٨٤.

٥ - يعنى المستشار القضائي مستقبلا بصفة خاصة بالمسائل المتعلقة بالمحاكم المختلطة وبإعمال القوانين التي تمس الأجانب.

٦ - يترتب على المبادئ المبينة فيما سبق أن الموظفين البريطانيين الأقل درجة من المستشار سيصبحون في المستقبل تحت سلطان الوزير وحده.

٧ - أن المندوب السامي ليتعاطف مع رغبة الحكومة المصرية في التعجيل بإحلال المصريين الأكفاء محل الأوربيين في الوظائف الرسمية، فإذا تعذر ذلك وجب اتخاذ الإجراءات الضرورية لإعداد المرشحين المناسبين.

٨ - أن المندوب السامي لواثق من أن الحكومة المصرية مستعدة لتعويض الموظفين الأوربيين المتقاعدين بروح السخاء ما دام سيتأثر مستقبلهم وأوضاعهم الوظيفية بتنفيذ هذه السياسة(١).

* * *

تلك كانت جملة الوثائق البريطانية الأساسية التي رسمت تقريبا أسس العلاقات بين البلدين في المرحلة المقبلة. ومجمل الأمر أن أنهيت الحماية واعترف باستقلال مصر على أصرح ما كان سعد زغلول يطالب في مفاوضاته مع ملنر بشأن هذه النقطة. كما اعترف بحق مصر في تبادل التمثيل السياسي والقنصلي مع الدول الأخرى، وإقامة نظام دستوري برلماني يقوم على أساس المسئولية الوزارية أمام البرلمان. وأن إنهاء الحماية والاستقلال والتمثيل السياسي أمور تتعلق بصميم الوضع الدولي السياسي لمصر وبصميم العلاقات المصرية البريطانية. أما النظام البرلماني فهو وإن كان «نظريا» لا يمس هذا الوضع ويعتبر أمرا متعلقا بالأوضاع المصرية الداخلية البحتة، إلا أن وجه اتصاله بالعلاقات المصرية البريطانية يتأتى من جهة التأثير الفعال للنظام البرلماني في تقييد السلطات البريطانية الفعلية في الإشراف على أجهزة الحكم المصرية. لذلك فإن مذكرة ٤ من مارس سالفة البيان، هي أثر من آثار اعتراف بريطانيا بحق مصر في إقامة النظام البرلماني. ويذكر إسماعيل صدقي في مذكراته، وقد كان له ضلع كبير مع عبد الخالق ثروت في المباحثات التي أسفرت عن صدور التصريح، وكان وزيرا مع ثروت في الوزارة التي شكلت فور إعلان التصريح، يذكر أن ترتب على التصريح فضلا عن إلغاء

(١) F.O. 407/192 No. 144, From Allenby to Curzon, March 13, 1922.

الحماية والاعتراف بالاستقلال، تأليف لجنة الدستور وإعدادها له، ووضع أساس إدارة البلاد بواسطة الحكومة الوطنية دون غيرها، وإلغاء وظائف المستشارين الإنجليز في وزارات الحكومة فيما عدا المستشار المالي والمستشار القضائي، مع قصر مهمة هذين على إبداء الرأي والمشورة، وإبطال ما جرى عليه العمل من حضور المستشار المالي جلسات مجلس الوزراء. والبدء في إحلال المصريين محل الأجانب في وظائف الحكومة، وتبعية الموظفين الأجانب للوزير المصري دون سواه، والبدء في إلغاء الأحكام العسكرية[1].

ومن جهة ثانية اعترف الإنجليز بأن ما يطلبونه من مصر هي ضمانات مؤقتة تمليها الأوضاع الدولية والداخلية. وأنه يمكن فيما بعد الاطمئنان إلى ما تقدمه مصر من ضمانات. وأن تلك العبارة التي وردت في البند ٤ من التبليغ البريطاني للسلطان لتفيد استعداد الإنجليز للتنازل عن شرط دائمية أية معاهدة تبرم بين البلدين، أو بالأقل يمكن للجانب المصري عند الضرورة الاستناد إلى ما تفيده من هذا المعنى. كما أن ما ورد في البند ٥ بالنسبة لوظيفة المستشارين المالي والقضائي ليفيد اعترافا بقصر وظيفتهما على كونها أداة اتصال لحماية المصالح الأجنبية دون تدخل في شئون مصر الداخلية وهو أمر تضمنته مذكرة اللنبي في ٤ من مارس. وقد سبقت الإشارة، أثناء الحديث عن مفاوضات سعد ملنر، أن سعدا وإن كان امتعض من ربط مسألة الامتيازات ووضع الأجانب بالعلاقات المصرية البريطانية، فلم يكن يمانع من أن تتضمن المعاهدة ذكرا للمستشارين المالي والقضائي شريطة حصر اختصاصات الأول في شئون الدَّين العام وحصر اختصاصات الثاني في إبداء الاعتراض غير الموقف للتنفيذ بالنسبة لتطبيق القوانين على الأجانب. وذلك حسبما ورد بمشروع الوفد لملنر في ١٧ من يوليو ١٩٢٠. وعلى أية حال فإن تلك المسألة وإن لم تكن حسمت بالتصريح، فقد صار الموقف المصري أقوى مما كان بشأنها وذلك في أية مفاوضات تجرى مستقبلا.

ومن جهة ثالثة، فإن الإنجليز احتفظوا لأنفسهم في التصريح بجملة تحفظات، تمنحهم مستقبلا إمكانية تصرف شبه طليق حسبما تتراءى لهم مصالحهم في الظروف

---

(١) إسماعيل صدقي. مذكراتي. دار الهلال (١٩٥٠) ص ٢٨. يراجع أيضا خطاب استقالة عبد الخالق ثروت.

السياسية الراهنة والمتغيرة، وتأمين المواصلات الإمبراطورية والدفاع عن مصر تَحفُّظان يسندان وجودهم العسكري بمصر. وحماية المصالح الأجنبية والأقليات تَحفُّظ يبرر لهم مستقبلا التدخل في الشئون الداخلية لمصر، والتصريح صريح في إبقاء الحالة في هذه الأمور على ما هي عليه. أي المحافظة على الوضع الراهن. وحق مصر في تبادل التمثيل السياسي مع الدول الأخرى، محدود ومحاصر بالتبليغ البريطاني لتلك الدول من وجوب احترامها للعلاقات الخاصة التي تربط مصر ببريطانيا واعتبار تدخل تلك الدول في شئون مصر عملا غير ودي منها لبريطانيا، وهو ما أسماه اللنبي في مراسلاته «مبدأ مونرو» بريطاني، يقرر دوليا اعتبار مصر منطقة نفوذ بريطانية.

وإذا كان يمكن الاتفاق مع ما ذكره اللنبي في مراسلاته لكيرزون من أن التحفظات تغطي كل ما طلبه الإنجليز من مصر وفقا لمشروع كيرزون إلى عدلي يكن حسبما سلف البيان. فإن مشتملات التصريح لا يتعين النظر إليها في وضعها الساكن، ولا يكفي تقييمه بالنظرة القانونية وحدها التي تزن الممنوح والممنوع وقيود الاستقلال وإطلاقات التحفظات، تزن ذلك كنصوص جامدة ثابتة مجردة عن الحركة السياسية. إنما يتعين النظر إلى مشتملات التصريح في سياقها السياسي، وفي إطار الصراعات السياسية التي أنتجته والقوى السياسية التي تحيط به في التطبيق والتي تكسبه عملا مضمونه الفعلي.

إن مطالعة عبارات التصريح تكشف عن كونه يعطي ويتحفظ، ويطلق ويقيد. ويرمي بإنصاف المعاني، فهو صيغة للصراع السياسي، ترسم بعض ضوابط إدارة هذا الصراع مستقبلا. وهو باليقين ليس حاسما لصراع قائم ولا يفيد إقرار نتائج ثابتة له. هو بهذا المفاد تتحدد نتائجه لا وفقا لمعاني عباراته، ولكن وفقا للعمليات السياسية التي تجرى بعده وفي ظله، ويمكن أن تؤدي إلى استقلال فعلي لمصر أو إلى السيطرة الفعلية لبريطانيا. وتترتب آثاره من خلال العمليات السياسية السابقة له واللاحقة عليه أيضا، وحسب ما تسفر عنه العلاقات بين القوى السياسية المختلفة التي يمثل نشاطها اللاحق عليه إسهاما في تشكيله وتحديد معناه.

وأول ما يبدو في تصريح ٢٨ من فبراير أن الإنجليز قد اضطروا إلى إصداره اضطرارا. ليتفادوا وضعا تصير فيه الحكومة مستحيلة. على حد تعبير اللنبي في مراسلاته مع

كيرزون. وأن ما حدث في ربيع ١٩١٩ عندما استحالت الحكومة، كان أمرا أوجب على البريطانيين الحرص على تفادي تكراره مستقبلا بأي شكل. ومن هنا كان إنهاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر، أمرا اضطر إليه مصدرو التصريح، وهو كسب للحركة الوطنية المصرية لا شك فيه. وما كان يمكن انتزاع هذا الاعتراف منهم لولا الثورة، ولا كان يمكن لولاها أن ينهوا وضعا جهدوا في السعي إليه أربعين عاما منذ الاحتلال، ولم ينجحوا في إقراره إلا بعد قيام الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤، فأريد منهم أن يتنازلوا عنه بعد أربع سنين، فور انتهاء حرب عالمية خرجوا منها منتصرين.

والملاحظ أيضا، أن مشروع ملنر الأول (١٧ من يوليو) لم يتضمن أكثر من تعهد بريطاني بسلامة مصر واستقلالها. ومشروع ملنر الثاني (١٨ من أغسطس) تضمن اعترافا باستقلال مصر دون إلغاء صريح للحماية، الأمر الذي كان مجالا لواحد من أهم تحفظات الرأي العام المصري عند طرح المشروع عليه. ثم جاء مشروع كيرزون ينهي الحماية صراحة ويعترف بأن مصر دولة ذات سيادة. فثمة ترق في الصيغ البريطانية. ولكن صيغة منها لم تصل إلى صراحة صيغة تصريح ٢٨ من فبراير وحسمها في هذه المسألة. وفضلا عن ذلك فإن كل الصيغ السابقة كانت تطرح مقابل عقد المعاهدة التي تمثل رضاء مصريا لما تتضمنه تلك المشاريع من وجود بريطاني عسكري وسياسي في مصر، أي مقابل حصول بريطانيا على الشرعية حسب تعبير ملنر، كان ذلك موقفا ثابتا في المفاوضات وكشفت عنه أيضا ذات الصيغ التي وردت في المشاريع. ودل ذلك على أن بريطانيا كانت تصر في المساومة السياسية على أن إنهاءها الحماية واعترافها باستقلال مصر يكون هو كل ما تقدمه لقاء إقرار المصريين لشرعية وجودها. فجاء تصريح ٢٨ من فبراير بصورته الحاصلة من جانب واحد، ينهي الحماية ويعترف بالاستقلال بغير مقابل أداه المصريون. وبهذا صار في مكنة المفاوض المصري الوطني في أية مفاوضات لاحقة أن يتمسك بخروج مسألة الحماية والاستقلال من نطاق المساومات. وهذا ذاته ما صنعه سعد زغلول في مفاوضات ١٩٢٤ على ما سيجيء. وما تلزم الإشارة إليه هنا أنه إذا كان مبدأ إنهاء الحماية كسبته مصر بجهاد ثورة ١٩١٩، فإن كسبها إياه بغير مقابل من معاهدة أو اتفاق إنما كسبته بسبب هذه الصلابة التي وقفت بها الحركة الوطنية المصرية في كافة المباحثات والمناورات والمفاوضات التي جرت في الأعوام الثلاثة السابقة على

التصريح. وبهذا استردت مصر استقلالها السياسي - أيا كانت التحفظات عليه - دون أن تدفع ثمنا سياسيا ما يقيد الحركة الوطنية مستقبلا في سعيها لإتمام هذا الاستقلال.

والحاصل، أنه إذا كانت تحفظات تصريح ٢٨ من فبراير تتحدد في صورتها الفعلية في مسألة القاعدة العسكرية ومعاهدة الدفاع المشترك ووجود المستشارَيْن المالي والقضائي واستغلال الامتيازات الأجنبية للنفوذ إلى مراقبة السياسة المصرية، فإن تلك المسائل قد انفصلت سياسيا عن مسألة الحماية والاستقلال، وصارت وحدها مجال المفاوضات والمساومات السياسية مستقبلا. ولم يكن الإنجليز بهذا مفرطين، ولا كانوا يقصدون بطبيعة الحال التسليم النهائي الثابت ببعض من حقوق مصر. إنما كانوا يتراجعون من أجل الالتفاف والتطويق. لقد عرفوا أن حكومة مصر مستحيلة عليهم بغير رضاء المصريين. فكان سعيهم أن يخلقوا أو يشكلوا رضاء مصريا يقبلهم ويسع وجودهم السياسي والعسكري. فاوضوا سعدا ليعجموا عوده فوجدوه عصيا ولا يلين، ووجدوا طلبتهم في معتدلي الوفد وقتها وعدلي يكن، فسعوا سعيهم ليسيطر هؤلاء على الوفد ومحاصرة سعد، فلما لم يستطع هؤلاء، خرجوا على الوفد ليقسموه ويحصلوا من شعبيته على نصيب، فلما لم ينقسم، حاولوا ضربه بتولي عدلي الوزارة وقمع الوفديين، فلما لم تصب سهامهم بدأ مسلك جديد تأتى به تصريح ٢٨ من فبراير.

وإن تتبع التنازلات الإنجليزية الجزئية في المسألة المصرية، ليكشف عن أنها تنازلات كانت تستخلصها الحركة الوطنية بثوريتها وتشددها في المفاوضات، ولكن كان الإنجليز يقدمونها ويعلنون عنها في ظروف وفي سياق سياسي يقصد به إثقال موازين المعتدلين وتقويتهم سياسيا على حساب الحركة الوطنية. قدم ملنر مشروعه الثاني ليدعم الاتجاه المعتدل في الوفد، وقدمت الحكومة البريطانية إعلان أن الحماية تعتبر علاقة غير مرضية لتقوية عدلي يكن قبيل تشكيله الوزارة.

وإذا كان كيرزون قد سد السبيل أمام عدلي على الوجه غير الكريم الذي سلف بيانه، فذلك أنه لا قوة لحاكم لا تثق به أغلبية شعبه، ثم قدموا تصريح ٢٨ من فبراير لتقوية الاتجاه المعتدل ذاته في شخص عبد الخالق ثروت قبل إعلانه عن تشكيل وزارته، وصحب ذلك ضرب الوفد بنفي سعد وبعض من أصحابه واعتقال آخرين وممارسة

القمع مع النشاط الوفدي والوطني عامة. وكان الترقي في التنازلات البريطانية مصدره تقدير حجم الجرعة التي يمكن بها تقوية المعتدلين للوقوف في وجه المعارضة الوطنية، وكلما فشلت واحدة زيدت التالية. ومن هنا يظهر أن هذا الترقي لم يكن مصدره، مهارة المعتدلين، فقد كانوا قابلين أول شيء وأي شيء عرض عليهم كما نعتهم سعد من قبل. ولكن كان مصدره صلابة الحركة الوطنية سواء كانت هي المفاوض المباشر أو كانت في المعارضة. وأن الانغلاق البريطاني في وجه عدلي يكن ثم التسليم بعده مباشرة بتصريح ٢٨ من فبراير، مهما كانت نواقصه - ليكشف عن أن سبب ذلك يكمن في المقاومة العنيفة الشرسة التي نشط بها الوفد وسعد خلال مفاوضات عدلي كيرزون. وأن ما انطوى عليه التصريح من كسب إنما ينضاف إلى ثمار جهاد الحركة الوطنية المصرية.

كان سعي الإنجليز إذًا أن ما تكسبه الحركة الوطنية منهم يعطونه للمعتدلين لا لها ليقووهم عليها وليستطيعوا استرداد ما أعطوه من خلال حلفائهم المعتدلين. وهكذا كانت خطتهم في تصريحهم ٢٨ من فبراير، أن يدفع الإنجليز ثمنا معجلا يغير مقابل حال، يدفعوه لحلفائهم ويستثمره هؤلاء سياسيا في مصر ليقووا على خصومهم الوفديين وليمكنهم تولي الحكم، ثم يردوه من خلال ما عسى أن يجرى بعد ذلك من مفاوضات بشأن التحفظات، فيؤدي المقابل ويتحقق مشروع كيرزون على مرحلتين بعد أن استحال تحقيقه على مرحلة واحدة. وإن ضرب الوفد ونفي قيادته كان جزءا من هذه الخطة. وأفيد ما فيه ليس مجرد عزله عن معارضة التصريح والكشف عن نواقصه، ولكن ضمان غيابه خلال المرحلة التالية التي يعد فيها الدستور وتجرى الانتخابات ليتولى الحكم الأحرار الدستوريون؛ حزب المعتدلين الذي شُكل في تلك الفترة. ومن هنا تولد عن تصريح ٢٨ من فبراير نتيجة بالغة الأهمية وهي أن الصراع الوطني قد صار من أهم وجوهه صراعا داخليا بين الوفد حزب الحركة الوطنية الديمقراطية وبين خصومه المحليين وهم الملك والأحرار الدستوريون. وأن المسألة الوطنية صارت لصيقة بالمسألة الديمقراطية. وأن مسألة مَن مِن هؤلاء يمسك السلطة ليتوقف عليها طريقة إعمال تصريح ٢٨ من فبراير، هل يكون مقدمة لإتمام استقلال فعلي لمصر، أم مجرد حركة التفاف تستمر بها السيطرة البريطانية الفعلية. هل سيعتبر إنهاء الحماية استردادًا لبعض حقوق مصر لا تدفع لقاءه ثمنا بل تطالب بالمزيد، أم ستدفع عنه المقابل المحدد في مشروع كيرزون، بما فيه من

اعتراف مصري بالوجود العسكري والسياسي البريطاني الطليق في مصر أرضا ودولة وسياسة؟

الوفد والتصريح

وقف الوفد وسعد زغلول ضد تصريح ٢٨ من فبراير وقفة عنيفة، اعتبره سعد في إحدى خطبه «أكبر نكبة على البلاد»[1] وقال في خطبة أخرى: «نحن الوطنيين لا نعتبره إلا خيانة كبرى للبلاد».[2] وإن المعارضة الوفدية للتصريح لتفهم في ضوء ما سبق بيانه عنه.

والحاصل أن الموقف السياسي من حدث ما لَيختلف عن الموقف التاريخي من الحدث ذاته. الموقف الأول ينظر إلى حدث لم يكتمل ولم يتحدد بعد نوع الآثار المترتبة عليه وحجمها، والثاني ينظر إلى حدث تكامل بآثاره ونتائجه. الأول ينظر إليه من خلال ما قبله وما يعاصره، والثاني ينظر إليه من خلال ما قبله وما يعاصره ومن خلال ما بعده أيضا. الأول ينظر إليه باعتباره واحدا من بدائل عدة تتداولها القوى السياسية المتصارعة، والثاني ينظر باعتباره الواقع الذي تم. الأول ينظر إليه نظرة مساهم في صنعه ومساهم في تحديد نوع الآثار المترتبة عليه، والثاني ينظر إليه نظرة تحليل له في سياقه الزمني. وتصريح ٢٨ من فبراير كما مرت الإشارة، لم يكن حدثا باتا منغلقا بآثاره، أي محسوم النتائج منذ وقوعه، إنما هو حدث يراد منه تشكيل أحداث أخرى ويجري الصراع بين القوى المختلفة حول ذلك.

وقد نظر الوفد إلى التصريح باعتباره جزءا من مشروع سياسي متكامل، أجزاؤه الأخرى سبق بيانها ومنها: ضرب الوفد وتقوية المعتدلين الذين شكلوا حزب الأحرار الدستوريين ووضع الدستور على قدهم بما يمكنهم من تولي الحكم والتفاوض مع الإنجليز بشأن التحفظات. وأن تلك الصورة التي تتجمع جزئياتها للباحث بطول الأناة في جميع المادة التاريخية وتركيبها، تلك الصورة ليلمسها معاصرو الحدث بحكم

---

(١) مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة. جمعها محمود فؤاد (طبعة ١٩٢٤). من خطاب سعد زغلول في ٢٠ من سبتمبر ١٩٢٣. ص ٢٠.

(٢) مجموعة خطب... المرجع السابق. من خطاب سعد زغلول في ٢٣ من ديسمبر ١٩٢٣. ص ١١١.

المعايشة والمشاهدة المباشرة. يصف سعد زغلول يوم صدور التصريح بقوله: «في هذا اليوم عينه أنزلوني من معقلي، أخرجوني من سجني، فصلوني عن أبنائي وإخواني، ووضعوني في سفينة حربية مكثت فيها يومين وهي لا تتحرك.. فعلوا هذا في اليوم الذي أعلنوا فيه ذلك التصريح وصعدت فيه وزارة تردت إلى منصة الحكم؛ لأنهم أرادوا أن يمدوا لهم يدا بكتاب وأخرى بسيف، فلم يكن إلا أن مزق سيفهم كتابهم.. وهكذا فهمت الأمة جميعها صغيرها وكبيرها هذا الدليل المادي.. إن تصريح ٢٨ من فبراير خدعة خادعة..»[1]. وعاد يشير إلى القصة نفسها وارتباط التصريح بقمع الحركة الوطنية ودلالة ذلك في خطابات أخرى، حتى أطلق عليه «استقلال بالنبوت»[2].

ومن هنا كان الهجوم الوفدي على التصريح هجوما على المشروع البريطاني كله باعتبار أنه لو تحقق المشروع كاملا لما كسبت مصر شيئا، بل تكون خسرت حركتها الوطنية.

وإذا كان يراد ضرب الحركة الوطنية وعزلها عن الحركة السياسية المصرية في الفترة التي تلي العمل بالتصريح، فقد كان لا بد للوفد أن يركز سهامه على الأحرار الدستوريين، القوة السياسية التي أريد بالتصريح تقويتها على حسابه، والتي كان الإنجليز يضمنون بها تنفيذ التصريح لصالحهم، وذلك مصداقا لقول كيرزون إلى عدلي يكن: «كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا.. من غير معاونة رجال ذوي نفوذ مثلك؟». وقد سبقت الإشارة إلى ما ترتب على التصريح من تحويل الصراع الوطني إلى صراع داخلي بين الوفد وبين الأحرار الدستوريين أو الملك. فكان لا بد للوفد من هزيمة الأحرار الدستوريين لا باعتبارهم خصوما فحسب، ولكن لأن هذه الهزيمة هي الشيء الوحيد الذي يفقد الإنجليز «معاونة الرجال ذوي النفوذ» ويمكن بذلك أن يستخلص كسب ما من التصريح. وقوي هذا العامل مع نهايات ١٩٢٣ عندما عاد سعد زغلول من منفاه، وأطلق سراح الوفديين، وكان الدستور قد صدر، وكانت المعركة الانتخابية الأولى تدور سجالا، واستقطب بها الموقف تماما بين الوفد والأحرار. وإذا كان أريد بالتصريح تقوية الأحرار، فقد لزم

---

(١) مجموعة خطب... المرجع السابق. خطاب سعد في ٢٠ من سبتمبر ١٩٢٣، ص ٢٥.

(٢) مجموعة خطب... المرجع السابق. خطاب سعد في ٧ من ديسمبر ١٩٢٣. وقد أطلق سعد على تصريح ٢٨ من فبراير عبارة «استقلال بالنبوت» أي بالعصا الغليظة.

الوفد أن يضعف الأحرار بالتصريح ذاته باعتبار مساهمتهم في التخطيط له وإعداده مع اللنبي، وخاصة ثروت صدقي. وقد أشار سعد في خطاب له إلى النمط الذي سيجرى تنفيذ التصريح وفقا له على أيدي الأحرار الدستوريين بقوله إن ثروت وصدقي «تعهدا بصفتهما الشخصية بتعهدات ينفذانها عند تولي الوزارة، كالتعهد بعدم الدخول في اتفاقات سياسية بدون استشارة المندوب السامي، وبعدم توظيف الضباط والمستخدمين الأجانب من غير رضائه، سواء كان ذلك في الجيش أو البوليس أو في غيرهما من الوظائف ابتداء من مدير، ولا تعقد سلفة خارجية أو تخصص إيرادات مصلحة عمومية للوفاء بأي تعهد من غير موافقة المستشار المالي..»،ثم قال: «أية خيانة أكبر وأشنع من أن يتفق رجلان من الأمة مع خصومها على أن ينفذا فيها سياستهم المضرة..»[1].

ولم يخن سعدا ذكاؤه القانوني عندما نظر إلى التصريح، ما اعترف به من استقلال وما تحفظ به عليه، فوجد فيه شركا فقال: «أما القول بأن هذا التصريح أعطانا ولم يأخذ منا شيئا فقول غير صحيح وغير حقيقي. إننا إذا قبلناه لا نأخذ شيئا ونكون أعطينا أنفس الأشياء.. إننا عملنا لرفع الحماية عنا فإذا قبلناه انتهينا لا بأن نثبت الحماية فقط بل بأن نشرك الأجنبي في حكم بلادنا[2]». إن التصريح صدر من جانب واحد ولكنه يفتح الطريق لتبادل الحقوق والالتزامات، أي للمعاهدة. الجانب البريطاني يقوم بإنهاء الحماية والاعتراف بالاستقلال، والجانب المصري مطالب بتقديم ما يحقق «التحفظات». فإذا تورط مصري في إعلان قبول التصريح إجمالا، فإنه يكون في الحقيقة قد أعلن قبوله للتحفظات، أي تورط في تقرير حقوق عليه لبريطانيا؛ أي عقد معاهدة. أما حقوقه هو الواردة بالتصريح فلا تحتاج بداهة إلى قبول منه. لذلك كان لا بد في العمل السياسي الوطني المعاصر للتصريح، أن يرفض التصريح، لأن الرفض هو الوسيلة الوحيدة لعزل التحفظات عن الاعتراف الحاصل بالاستقلال. وصف سعد التصريح مرة بقوله: «كمن يقول لآخر إني أعطيتك ألفًا إلا ألف.. فهذا التصريح من غير التحفظات مليح الملاحة كلها وجميل كل الجمال ولكنه بهذه التحفظات هو الحماية بعينها»[3].

(١) مجموعة خطب... المرجع السابق، من خطاب سعد في ٢٣ من ديسمبر ١٩٢٣. ص ١٠٥، ١١١.
(٢) مجموعة خطب... المرجع السابق. ص ٢٢
(٣) مجموعة خطب... المرجع السابق. ص ١٠٦.

والحق إن كان سعد والوفد دائما مشدودَي البصر إلى الاحتلال لا إلى الحماية فحسب. والفرق بين الحماية والاحتلال في السياسة المصرية وقتها، هو الفرق بين الأحرار الدستوريين والوفد.. وأصل الاستعمار البريطاني لمصر هو الاحتلال العسكري لها، الذي أمكن به أن تنفذ السلطة البريطانية الفعلية إلى أجهزة الحكم المصري. لذلك كان شعار الحركة الوطنية منذ نموها بعد الاحتلال، ومن بدايات القرن العشرين هو الجلاء لتواجه به الاحتلال العسكري. واستمر ذلك حتى ١٩١٤ حيث فرضت الحماية على مصر. وقد تعلق نظر معتدلي الوفد «ثم الأحرار الدستوريين» بعد الحرب العالمية الأولى بإنهاء الحماية فحسب، وكان معنى الاستقلال لديهم قاصرا على إنهاء الحماية. بينما تعلق بصر الوفد والحركة الوطنية بالاستقلال التام من حيث كونه إنهاء للحماية وجلاء للقوات الأجنبية عن مصر ونفيا للنفوذ البريطاني عن الحكومة المصرية. كتب اللنبي إلى كيرزون يقول إن الفكرة في برنامج عبد الخالق ثروت «هي أن ترجع مصر إلى الأحوال التي كانت سائدة في مصر في ١٩١٤ قبل أن تعلن الحماية»[1] أما عن موقف الوفد فقد ذكر سعد أن أبسط الفلاحين يُعرف الاستقلال بأنه «خروج الإنجليز من البلاد وحكمها بأهلها دون غيرهم»، وتساءل ماذا يفيد مصر من لفظ الاستقلال، «وجنود الإنجليز يروحون ويغدون في أرضها ويقيمون في ثكناتها، وطياراتها تحلق في سمائها وفوق رءوسها، وموظفوها في المالية والحقانية ينهون ويأمرون ويشتركون في جميع الشئون الداخلية». وذكر أن المزايا الممنوحة لمصر «مهددة في كل وقت بوجود عساكر الاحتلال في مصر»[2].

حكومة الوفد والتصريح

أفرج عن سعد زغلول في ٢٧ من مارس ١٩٢٣، فترك معتقله بجبل طارق إلى فرنسا للاستشفاء، وأفرج عن باقي المنفيين في سيشل في ١٤ من مايو وأطلق سراح المعتقلين السياسيين، وعاد سعد إلى مصر في ١٧ من سبتمبر فاستقبل بمثل ما استقبل به

---

(١) الكتاب الأبيض.. المرجع السابق. من رسالة اللنبي إلى كيرزون في ١٢ من ديسمبر ١٩٢١. ص ١٦.

(٢) مجموعة خطب... المرجع السابق. ص ٨٧، ١٠٦،١٠٨.

في عودته الأولى في إبريل ١٩٢١. وخاض الوفد معه الحملة ضد الأحرار الدستوريين وتصريح ٢٨ من فبراير، وقاد المعركة الانتخابية التي أسفرت عن كسب الوفد أكثر من ٩٠٪ من مقاعد مجلس النواب، ولم يحصل الأحرار إلا على ستة مقاعد، وسقط أقطابهم أمام مرشحي الوفد، وكذلك سقط جملة من كبار المرشحين الذين خاصمهم الوفد ومنهم يحيى إبراهيم رئيس الوزراء. وحصل الحزب الوطني على أربعة مقاعد. وبذلك تهيأ الوفد وسعد لتشكيل أول وزارة برلمانية دستورية بعد الثورة.

والمهم هنا أن انتصار الوفد وتوليه الوزارة، وهزيمة الأحرار. كان ذلك أول كسب للحركة الوطنية وأول هزيمة للسياسة البريطانية في نطاق تصريح ٢٨ من فبراير، فلم يتحقق لواضعي التصريح أن يحصلوا على «معاونة الرجال ذوي النفوذ» لأن معاونيهم لم يصيروا من ذوي النفوذ ولا أمكن للتصريح أن يقويهم على حساب الوفد. وبذلك فقد التصريح ولو مؤقتا الأداة التي تمكن من تطبيقه لصالح الإنجليز، وظهر أن نتيجة أعماله ليست - على الأقل - مضمونة الكسب للإنجليز على ما كان يؤمل اللنبي.

والحاصل أن سعدا والوفديين والوطنيين عامة، ترددوا فترة فيما إذا كان من الملائم أن يرأس سعد الوزارة، وذلك حذر المواجهة الرسمية مع الاحتلال التي قد تكشف عن ضعف الجانب المصري، وحذر أن يكون توليه الوزارة مما يفيد اعترافا على وجه ما بتصريح ٢٨ من فبراير. فلما حسم الأمر لصالح تشكيل سعد الوزارة، حرص على أن يذكر في جواب قبول الوزارة الذي أرسله إلى الملك فؤاد في ٢٨ من يناير ١٩٢٤ أن الأمة جمعاء تتمسك بمبادئ الوفد «التي ترمي إلى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في الاستقلال الحقيقي لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال..»، وتحفظ في صدر جوابه بأن قبوله الوزارة لا يعتبر «اعترافا بأية حال أو حق استنكره الوفد المصري»، قاصدا بذلك تحفظات تصريح ٢٨ من فبراير. فلما افتتح البرلمان في ١٥ من مارس أشار إلى «مهمة تحقيق استقلالها (البلاد) التام بمعناه الصحيح». وأن حكومته مستعدة للتفاوض مع بريطانيا «مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان..»، ثم أشار إلى سياسة مصر الخارجية كدولة مستقلة بقوله: «وعلى مصر أن تتبوأ مكانها بين الدول بإيجاد علاقات الوداد

وتوكيدها مع جميع الدول من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام، والأمل وطيد في أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر في جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال»، وبهذا تحددت سياسة الوزارة الوفدية من البداية برفضها تحفظات تصريح ٢٨ من فبراير، واشتراطها للمفاوضة أن تكون طليقة من كل قيد، مع استهداف الاستقلال التام الحقيقي، وأن تولي الوزارة لا يعني اعترافا بتحفظات التصريح. مع الحرص على انتهاج سياسة خارجية مستقلة لا تعترف بامتياز ما لدولة ما يخالف الاستقلال التام، وفي هذا رفض للتبليغ البريطاني للدولة الأجنبية باعتبار مصر منطقة نفوذ بريطاني، على ما سلفت إليه الإشارة.

وقد حدث في ٢٥ من فبراير أن أجاب رامزي ماكدونالد رئيس بريطانيا على سؤال بمجلس العموم، فذكر أن حكومته مقيدة بتصريح ٢٨ من فبراير، واستُقبل جوابه في مصر بموجة من السخط والاحتجاج، وتوجهت مظاهرة للطلاب إلى سعد في وزارة الداخلية حيث خطب فيهم بأن لكل أن يصرح بما يشاء، ولكن برنامج وزارته يفيد عدم الارتباط بأية تعهدات سابقة. ولم يمض يومان حتى أصدر الوفد بيانا بمناسبة مرور عامين على صدور التصريح احتج فيه على التصريح واستنكره واستنكر حديث ماكدونالد الأخير. ووصف التصريح بأنه خدعة هائلة «دبرها المستعمرون من الإنجليز وأيدها المستضعفون من أبناء الوطن». ومن أهم ما جاء فيه أن التصريح نكبة وطنية كبرى «لو أن الأمة قبلته صراحة أو ضمنا بموافقتها عليه أو بسكوتها عنه؛ ذلك لأنه يجعل مشروعا ما كان إلى اليوم غصبا، إذ يمنح إنجلترا لأول مرة في تاريخ القضية المصرية حق الاحتفاظ على صورة مطلقة بمسائل أربعة، هي في الواقع كل شيء» ودل هذا البيان على أن موقف الوفد هو استخلاص الاعتراف بالاستقلال وحده وتخليصه من التحفظات بالهجوم على التصريح حذر أن يؤول أي موقف غير مهاجم على أنه قبول للتحفظات.

وبالنسبة لوجود القاعدة العسكرية البريطانية في مصر، فقد حدد سعد موقف وزارته في جواب ألقاه بمجلس النواب عن سؤال عن المفاوضات في ١٠ من مايو، قال: «إني أرى أن هناك تناقضا بَيِّنًا بين الاستقلال ووجود الاحتلال»، فلما سئل عما إذا

كان «وجود الجنود البريطانية في أية بقعة بوادي النيل لا يتنافى مع الاستقلال قال: «نحن متفقون على أن هذا تناقض وأنه لا مناسبة بين الاستقلال والاحتلال»، ثم أجاب عن سؤال آخر بأنه كرئيس للحكومة وللوفد يستنكر تصريح ٢٨ من فبراير، وأن حكومته لا تدخل مفاوضة إلا حرة من كل قيد «وإلا مستنكرة محتجة على أن للإنجليز حقا في الاحتفاظ بالنقط الأربع». فلما سئل عن تصريحات ماكدونالد في ٨ من مايو من تقيد حكومته بالتصريح، قال إنه لا يرتبط بما يصرح به رئيس وزراء بريطانيا، ولكنه يرتبط بالدعوة التي ترد إليه، فإن كانت مطلقة دخل المفاوضة طليقا من كل قيد و«إني لا أدخل في المفاوضات إلا على أمل أن نحصل على الاستقلال التام لمصر والسودان، وإن لم يكن هذا موجودا فلا أدخلها ولا أقرب منها بل لا أبقى في الحكومة أيضا»، ثم أدلى بحديث لمراسل التايمس في ٢١ من مايو، أكد فيه تصريحاته السابقة و«أن دخوله في أية مفاوضة لا يجب أن يفهم منه أي تنازل أو تخل عن حقوق مصر بحال من الأحوال، ولا أن يؤخذ منه أي قبول بحالة ممتازة لبريطانيا العظمى بالنسبة لمصر..»، وأنه يرفض المفاوضة طبقا لما صرح به ماكدونالد على أساس تصريح ٢٨ من فبراير، ثم قال: «إنه من السهل التوفيق بين المطالب المصرية والمصالح البريطانية المشروعة، ولكنه يرى أنه من المحال طبعا الوصول إلى اتفاق يكون مرضيا للمطامع الاستعمارية..»، ثم استنكر دعوى بريطانيا حماية قناة السويس كطريق للمواصلات، وهو التحفظ الأول في التصريح الذي يبرر به الإنجليز وجودهم العسكري بمصر فقال: «حماية القنال هي ذات أهمية للمواصلات العالمية، وأن لبريطانيا العظمى مصالح كما لغيرها من المصالح فيه، فهو طريق عام للملاحة. والحكومة المصرية تقدر هذه المصالح قدرها وهي مستعدة لحمايتها، ولكنها لا ترى من الضروري أن يعهد بهذه الحماية إلى بريطانيا العظمى..»، ثم أشار إلى إدراكه لأن حكومة ماكدونالد (حزب العمال) لا تستطيع إتمام تسوية يعارض فيها المحافظون والأحرار معا، ولكن «لا تنتظر مني بلا شك أن أقوّي مركز المستر ماكدونالد على حساب مصر»[1].

---

(١) محمد إبراهيم الجزيري.. المرجع السابق. ص ١٤٥-١٤٧.
أحمد شفيق.. الحولية الأولى.. المرجع السابق. ص ١٧٧، ١٧٨.

أما بالنسبة للموظفين البريطانيين، فإن الحكومة الوفدية وإن لم تتخذ موقفا حاسما بشأنها، فقد تشكلت - من خلال المواقف الجزئية والتصريحات الرسمية - ملامح سياسة تفيد لو قدر لها التمام إقصاء الهيمنة البريطانية عن أجهزة الحكم المصرية. يذكر الأستاذ الرافعي ضمن أهم ما اتخذ البرلمان الوفدي من قرارات حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال البريطاني في مصر من الميزانية، وكانت الميزانية تتحمل هذه النفقات منذ ١٨٨٢ ولم تنقطع إلا في ١٩٢٤ (جلسة ٢٣ من يونيو)، وكذلك ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة المصرية لدى الشركات الأجنبية بدلا من اختيار أجانب لهذا العمل (جلسة ١٥ من يونيو) فضلا عن الشروع في تقرير استقلال العملة المصرية عن العملة البريطانية وسحب الودائع المصرية من بنك إنجلترا (جلسة ٩ من يونيو)[١]. والأهم من ذلك في مسألة الموظفين ما يذكره اللورد لويد من أن مجلس الوزراء اتخذ قرارا بدمج ميزانيتَيْ كل من المستشارَيْن المالي والقضائي بالميزانية العامة لكل من وزارة المالية والحقانية، وكان ذلك هو الخطوة الأولى تجاه نفي سلطة كل من هذين الموظفين في التدخل الفعال. وما لبثت حكومة الوفد في أواخر عهدها أن شرعت في رفض تجديد عقد اشتغال سير إموس المستشار القضائي في ١٨ من نوفمبر[٢]. وفي ١٧ من مايو أجاب سعد بمجلس النواب على سؤال عن سردار الجيش المصري، وكان إنجليزيا دائما منذ بداية الاحتلال فقال: «إن سردار الجيش المصري هو موظف ومرءوس لوزير الحربية المصرية ومسئول أمامه قانونا، ويجب عليه قانونا أن يرجع إليه في أعماله، أما مرتبه فيتقاضاه من الخزينة المصرية، ولا يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا، بل ولا الرئيس الأدنى أيضا. ولكن هذا كان من قبل. ويجب علينا أن نمحوه. كما أن إقامة السردار بالسودان لا يتفق مع مصلحة العمل. وهذا واقع من قبل أيضا، ويجب أن تتخذ الوسائل لإزالة ذلك.. كلنا ولا شك متألمون،

---

(١) عبد الرحمن الرافعي. في أعقاب الثورة. الجزء الأول (الطبعة الثانية ١٩٥٩) ص ١٥٧، ١٥٨.

(٢) Lord Lioyd, Egypt since Cromer, Vol. II, 1934, pp.88, 93.

كما أشار المارشال ويفل إلى أن سعدا قد عمل على تحويل المستشارين المالي والقضائي إلى وضع لا قيمة له، وأن سعدا شعر أنه من القوة بحيث يستطيع معاملة رجال اللورد اللنبي الذين ذهبوا إليه لمناقشته بشأن المستشار القضائي، فعاملهم بصلف اقتضى تذكيره بأنه يخاطب ممثلي حكومة بريطانيا العظمى.

Wavell, Allenby, Soldier and Statesman, 1954, pp.331-332.

بل وننظر بعين المقت لهذه الحالة، ولا نحب أن تبقى دقيقة واحدة، ونريد أن يكون جيشنا ضباطه وجنوده وسلاحه وكل ما يتعلق به مصريا، هذه أمانينا وهذا ما نسعى إليه..» وفضلا عن ذلك كانت الحكومة تنهج سبيل المناوأة لكبار الموظفين البريطانيين حضا لهم على اعتزال العمل[1]. ثم كان تعيين محمود فهمي النقراشي وكيلا لمحافظة القاهرة ثم وكيلا لوزارة الداخلية، مما قصد به اقتحام الوزارة الوفدية لأجهزة الأمن التي يشرف عليها البريطانيون بواسطة موظفيهم الكبار. وقد أثار ذلك حذر الإنجليز بالنظر إلى هذا الهدف، وبالنظر إلى أن النقراشي كان من أصلب العناصر وقتها ومن النشطين في التنظيم السري للوفد من قبل.

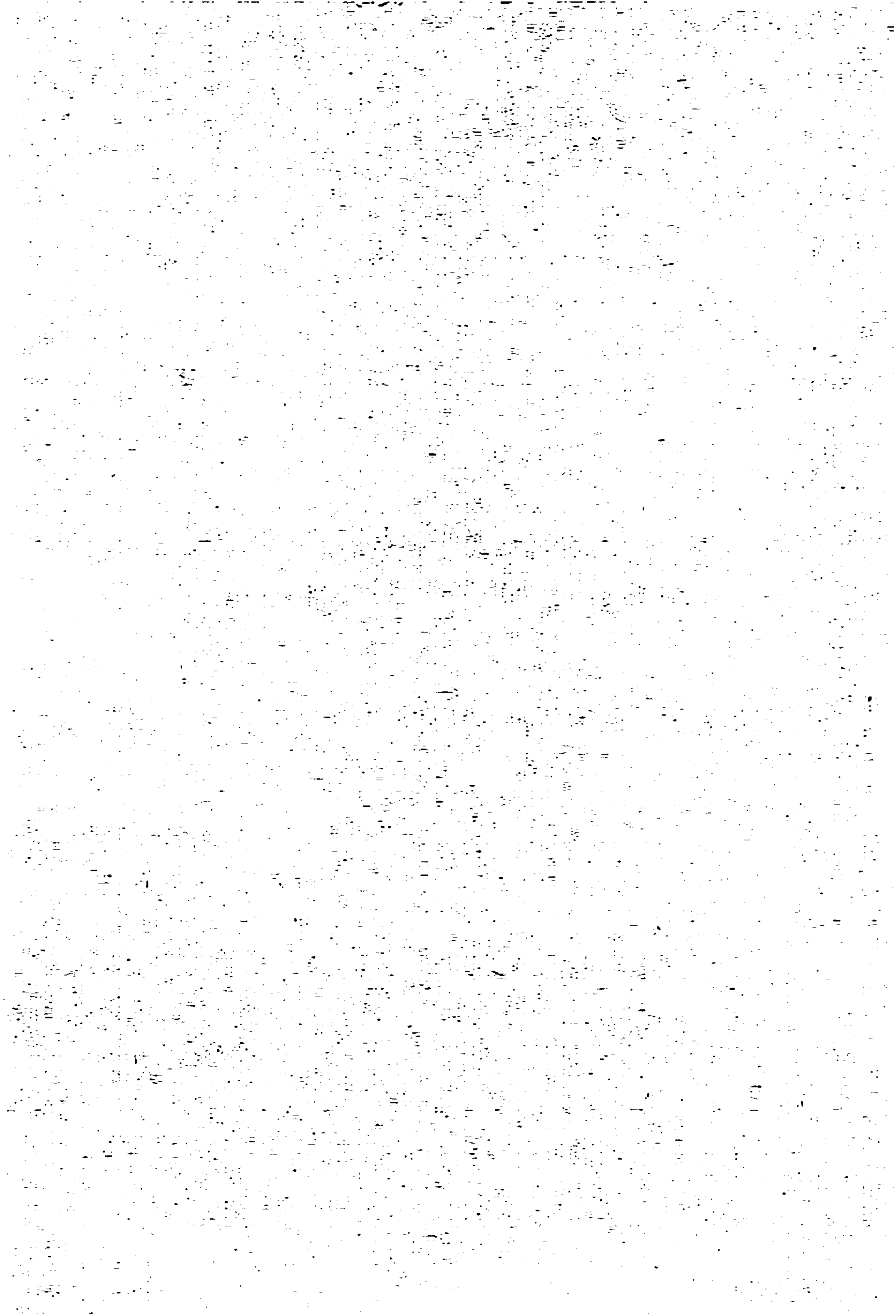
وفضلا عن ذلك، فإن مسألة تعويضات الموظفين الأجانب عند تركهم خدمة الحكومة، كانت من المسائل التي أولاها الإنجليز أهمية خاصة في مفاوضاتهم منذ ملنر وضمنوا مشروعاتهم نصوصا تضمن التعويض السخي لهؤلاء الموظفين. ولم يكن المفاوض المصري يمانع في مبدأ المعاملة السخية لهم سواء كان سعديا أم عدليا. وبعد أن صدر تصريح ٢٨ من فبراير وأعد الدستور وآذن عدد الموظفين الأجانب في مصر بالنقصان بناء على ما ثبت في مذكرة اللنبي في ٤ من مارس ١٩٢٢ التي سلفت الإشارة إليها، أصدرت وزارة يحيى إبراهيم القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ تضمن أحكاما بما يحصل عليه التاركون من تعويضات سخية، وتبادلت الحكومتان المصرية والبريطانية كتبا في هذا الشأن تضمن أن يكون لتلك الأحكام قوة المعاهدة الدولية؛ فلا تستطيع مصر من جانب واحد بعدها تعديلها. وحاول سعد بعد توليه الوزارة أن يعدل من تلك الأحكام فلم يوافق الإنجليز. وأثير الموضوع بمجلس النواب، ودفع نواب الحزب الوطني سعدا لأن يستنكر هذا القانون ويعتبره «ضربة على الخزانة ونكبة على أموال الأمة وأنه سابق لأوانه، بل أقول إنه مخالف للدستور» (جلسة ٢٤ من يونيو). ورغم أن سعدا أبقى العمل بهذا القانون باعتباره اتفاقا انعقد بين الحكومتين فلا يملك طرف واحد وقفه. إلا أن الإثارة التي حدثت بشأنه تركت ظلالا كثيفة على العلاقات بين البلدين.

---

(١) «Lord Lioyd» المرجع السابق ص ٨٤.

الباب الثاني

السودان في السياسة المصرية



(١)

السودان بين مصر وبريطانيا

بريطانيا والسودان

السودان لم يكن فحسب من أصعب ما واجه الحركة الوطنية المصرية من مسائل بل كان أعقد تلك المشاكل خلال النصف الأول من القرن العشرين. ووجه الصعوبة أن الإنجليز مع رفضهم العنيد الاستجابة لمطالب مصر في الاستقلال والجلاء، فقد كانوا أكثر عنادا وشراسة في الاستجابة لما تطالب به بشأن السودان. ووجه التعقيد أن الحركة الوطنية لم تستطع أن تتفادى المأزق المتعلق بكونها حركة مصرية لا يشترك فيها السودانيون، مع مطالبتها في الوقت نفسه باستقلال السودان عن بريطانيا ووحدته مع مصر، فكان تنظيم الحركة غير متلائم مع هدفها من هذه الناحية، وبدت السودان «مطلبا» لمصر وليست شريكا في كفاح جامع من البلدين. وبدا التناقض بين التكوين المصري القاصر للحركة الوطنية وبين هدفها السوداني. رغم أنه هدف يتعلق باستقلال السودان وجلاء الاستعمار عنه.

وتوحدت السودان مع مصر على عهد محمد علي بطريق الضم العسكري. وهو أسلوب لتكوين الدول وتوحيد الشعوب لم يكن شاذا في التاريخ حتى القرن التاسع عشر، بل يبدو أنه كان النمط الغالب لحركات التوحيد خلال ذلك القرن. وكما أن نهضة مصر قد بدأت على يد هذا الوالي من خلال المؤسسة العسكرية وبواسطة الحكم الفردي المستبد، فإن حركات التوحيد كان يمكن أن تجري على النمط نفسه. وفي نطاق

هذا السياج، كان يمكن أن يجري على مدار السنين الامتزاج بين البلدين، مستندا إلى اشتراك المصريين مع غالبية السودانيين في اللغة والدين (الإسلام والمسيحية) وتشابه العادات والطباع، فضلا عن المصالح المشتركة التي يجمعها نهر النيل، وفضلا عن الاشتراك في مقاومة حكم استبدادي واحد ومقاومة الغزو الاستعماري الغربي، وهي مقاومة تصاعدت في انتفاض كل من الشعبين في الثورتين العرابية والمهدية في السنين الأولى للثمانينيات من القرن التاسع عشر. كان يمكن ذلك لولا أن سقطت مصر في تلك الفترة فريسة للمطامع الأوربية عامة وللاحتلال البريطاني خاصة. وقد احتل الإنجليز مصر وهزمت الثورة العرابية وأمر الاحتلال بإخلاء الجيش المصري للسودان في ١٨٨٤، فلما استقال شريف باشا رئيس الوزراء رافضا طلب الإخلاء، حل محله نوبار ليلبي نداء الإنجليز. وفي ١٨٩٦ بدأت العودة للسودان بقوات الجيش المصري وقيادة بريطانية على رأسها اللورد كيتشنر. وسقطت السودان في ١٨٩٨.

تبدأ المسألة السودانية في السياسة المصرية باتفاقية ١٩ من يناير ١٨٩٩ التي عقدها المعتمد البريطاني اللورد كرومر مع وزير خارجية مصر بطرس غالي باشا. وبها نشأ الحكم الثنائي للسودان، وبها سيطر الإنجليز منفردين عليه، حتى لم يعد لمصر فيه إلا علم على سارية وعمامة على رأس قاضي القضاة ودعاء للخديو في خطبة الجمعة. نصت الاتفاقية على أن يعين حاكم عام للسودان يجمع الرئاسة العليا العسكرية والمدنية يعين بقرار من خديو مصر بناء على طلب الحكومة البريطانية (مادة ٣)، وهو من يصدر القوانين التي تسري على السودان ويبلغها إلى المعتمد البريطاني بالقاهرة وإلى مجلس النظار المصري (م ٤). ولا تسري على السودان القوانين المصرية ولا الامتيازات الأجنبية ولا تمتد إليه سلطة المحاكم المختلطة (م٥، ٦، ٨)، ولا يعين قناصل أجانب به إلا بموافقة بريطانيا (م ١٠)، ويعتبر السودان كله تحت الأحكام العرفية فلا ترفع عنه إلا بقرار من الحاكم العام (م ٩). وكانت مدينة سواكن خارجة عن الاتفاقية لأن مصر لم تكن جلت عنها من قبل، فأجري اتفاق ثان في ١٠ من يوليو ١٨٩٩ ضم سواكن إلى نظام الاتفاقية الأولى.

عين كيتشنر حاكما عاما، يعاونه رينجالد وينجت رئيسا للمخابرات وسلاطين باشا.

ثم حل وينجت محل كيتشنر في ديسمبر ١٨٩٩ حتى ١٩١٦، ثم السير لي ستاك حتى اغتيل بالقاهرة في نوفمبر ١٩٢٤ . وكان كل من هؤلاء سردارا للجيش المصري وحاكما عاما للسودان. وعلى يدي وينجت خاصة تم بناء أجهزة الدولة هناك. تبلورت الإدارة السودانية تحت الحاكم العام في ثلاثة سكرتيرين؛ مالي وإداري وقضائي لكل منهم مساعد ويتبع كلا منهم مديرو الإدارات المركزية، وفي ثمانية مديرين وثلاثة محافظين يحكمون الأقاليم الأحد عشر، ويتبع كلا من هؤلاء مفتشون على رأسهم مفتش عام يتصل بالحاكم العام رأسًا كمستشار له. ويتبعهم مأمورو المراكز ووكلاؤهم. وكان كل هؤلاء من الإنجليز فيما عدا مأموري المراكز ووكلاءهم فقد كان غالبيتهم من المصريين. كما كان كلهم تقريبا من ضباط الجيش باعتبار خضوع السودان للحكم العرفي العسكري بنص الاتفاقية. والحاكم العام كحاكم عسكري عرفي يجمع في يديه سلطات التشريع والتنفيذ والإشراف على القضاء، كسلطة فردية استبدادية كاملة مطلقة. وهم جميعا إلا ما ندر بريطانيون أو مصريون من رجال الجيش المصري. وبهذا تحققت السيطرة البريطانية من خلال الجيش المصري الذي شغل البريطانيون وقتها وظائفه القيادية. وضمن الإنجليز ولاء الجنود المصريين للحاكم العام باعتباره قائدا لجيشهم. وفي ١٩١٠ أنشئ مجلس الحاكم العام كمجلس استشاري يضم السكرتيرين الثلاثة وعددا آخر من الإنجليز، ويناقش الميزانية والقرارات الهامة، ولم يكن فيه في أي وقت مصري واحد. ويجرى اختيار الموظفين كلهم إنجليز وغير إنجليز بواسطة الحاكم العام. بغير رأي ولا مشورة من مصر.

في السنوات الأولى لاحتلال السودان أدخلت الإدارة الإنجليزية مجموعة من القوانين توخت في معظمها أن تجيء على نسق القوانين الإنجليزية بالهند، ومنها قانون حجج الأراضي وقانوني العقوبات والإجراءات الجنائية (١٨٩٩)، وقانون القضاء المدني (١٩٠١)، وقانون المحاكم الشرعية (١٩٠٢). واستهدفت من ذلك فصل البناء التشريعي بالسودان عن مثيله بمصر. واطرد إصدار التشريعات بأمر من الحاكم العام وحده وفقا لاتفاقية الحكم الثنائي. أما صلة مصر بهذا الأمر فيلزمها بعض التفصيل. إذ أعد كرومر مشروع اتفاقية ١٨٩٩ متضمنة في مادتها الرابعة أن الحاكم العام يصدر القوانين بعد أخذ موافقة مسبقة عليها من الحكومة المصرية ومن

الحكومة البريطانية (المعتمد البريطاني)، أما القرارات الإدارية والتنفيذية قليلة الأهمية فتصدر من الحاكم العام مباشرة، ويكتفى بتبليغها بعد صدورها إلى كل من المعتمد البريطاني ومجلس النظار المصري، ولكن كرومر عدل عن ذلك، واقترح على حكومته في ١٤ من يناير ١٨٩٩ حذف أية إشارة إلى السلطة المصرية على قوانين السودان، مبررا الحذف بالحرص على صيانة السودان من نفوذ الامتيازات الأجنبية إليه من خلال السلطة المصرية ومبررا إياه أيضا بأن تلك السلطة من شأنها الانتقاص من سلطان الحاكم العام أمام السودانيين. ويبدو أنه أقنع الحكومة المصرية بهذا التعديل، وكانت تلك الحكومة سهلة الإقناع بأي نصح «ملزم» يبديه كرومر، بأن ثمة التزاما غير مكتوب يوجب على الحاكم العام عرض مشاريع القوانين عليها قبل إصدارها رغم الحذف. وفي يوم إبرام الاتفاقية أرسل كرومر إلى كيتشنر صورة منها، وأوصاه بوجوب إطلاع رئيس مجلس النظار المصري على أي إجراء هام ليوافق عليه قبل إصداره[١].

واستمر اتباع هذا التقليد حتى ١٩١١ عندما كان كيتشنر معتمدا بريطانيًا بالقاهرة فقرر إصدار القوانين هناك بمجرد موافقته، والاكتفاء بتبليغها إلى مجلس النظار المصري بعد صدورها. ولا يبدو أن كيتشنر استشار مصر وأبلغها بهذا التعديل، ولا يظهر أن حكومة مصر أبدت أدنى احتجاج، وقد لا تكون لاحظت أن تغييرا حدث. وجرى الأمر بعد ذلك على أن يرسل الحاكم العام مشروعاته إلى المعتمد البريطاني الذي يناقشها مع المستشارين المالي والقضائي بصفتهما البريطانية لا بحكم كونهما موظفين في حكومة مصر، ثم ترد للحاكم العام لإصدارها حسب التوصيات وتطبع في «السودان جازيت»، ثم بعد ذلك ترسل صورة منها إلى المعتمد البريطاني، ومنه إلى المستشار المالي، ومنه إلى سكرتير مجلس النظار المصري، وبذلك تكون الحكومة المصرية قد أخطرت[٢]. وقد تأكد انفصال السودان عن مصر من الناحية القانونية بحكم أصدرته المحكمة المختلطة في ١٠ من إبريل ١٩١٠ في قضية رفعها مقاول على الحكومة بمناسبة ما نفذه من أعمال

(١) برقية اللورد كرومر إلى اللورد سالزبوري. رقم ١٠٢ في ٣٠ من مايو ١٨٩٩.
(٢) برقية اللورد اللنبي إلى ماكدونالد رقم ٤٨٢ في ٢٦ من يولية ١٩٢٤.

في ميناء بورسودان، فقضت المحكمة بعدم اختصاصها على أساس انفصال السودان عن مصر وعدم سريان الامتيازات الأجنبية هناك[1].

نفذ الإنجليز مشروع استعمارهم للسودان، بالمال المصري والرجال المصريين، بالميزانية والجيش. ومنذ ١٨٢٠ قذفت مصر إلى السودان بعشرات الآلاف من رجالها وبالملايين من الجنيهات من أموالها لبناء الدولة الواحدة في وادي النيل. وأتى الإنجليز ليصنعوا من هذا العنصر أداة تدعم سيطرتهم على مصر والسودان معا. وكانت سيطرتهم على كل من القطرين مما يدعم السيطرة على الآخر. ومصر المأمورة بالنصائح البريطانية الملزمة، تقدم المال والرجال لتنفيذ المشروع البريطاني، ولتحمل في نظر السودانيين بعضا من أوزار السياسة البريطانية، مما يزيد مستقبلا من التباعد بين القطرين، ولم تتأت مشكلة مصر في السودان من فساد سياستها، بل تأتت من أنها لم تكن لها سياسة أصلا، وأن قرارها المصري كان يحمل الإرادة البريطانية لا إرادتها هي. وهي في ضعفها إن رفضت تقديم الجيش والمال فصل الإنجليز السودان عنها لصالحهم لا لصالح السودانيين، وإن قدمتهما دعمت حكم الإنجليز له، والمغلوب يزداد غلبا بالفعل ونقيضه. بلغت إيرادات حكومة السودان في ١٩٠٠ حوالي ٨ آلاف جنيه فقط، ووصلت مصروفاتها إلى ٢٥٠ ألف جنيه، وكان على مصر أن تسد العجز[2]. واطرد ذلك فصارت جملة ما أدته مصر سدا لعجز حكومة السودان ٥,٣ مليون جنيه حتى ١٩١٢، فضلا عن مبلغ مماثل أدته قروضا لإقامة مشروعات بالسودان حتى ١٩١٤، وشارفت الجملة حوالي ١١ مليون جنيه حتى ١٩١٤ [3]. ويظهر جسامة هذا المبلغ أن متوسط الإيراد العام السنوي بمصر وقتها كان يتراوح بين ١١ - ١٧ مليون جنيه[4]. ولا يدخل في هذا المبلغ نفقات الجيش المصري المقيم

---

(١) د. إبراهيم محمد حاج موسى. التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان (١٩٧٠) ص ٨.

(٢) د. زاهر رياض. السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال ١٨٢١-١٩٥٣. (١٩٦٦) ص ٢٠.

(٣) «الباحث المطلع محزون» ضحايا مصر في السودان وخفايا السياسة الإنجليزية (١٩٣١). ص ٣٥-٥٠. وبالتمويل المصري شيدت خطوط السكك الحديدية وميناء بورسودان وشبكات البرق وغيرها من المرافق.

(٤) د. حسين خلاف. تطور الإيرادات العامة في مصر الحديثة (١٩٦٦) ص ١٣، ١٤.

بالسودان ولا مرتبات الموظفين البريطانيين والمصريين العسكريين التي تؤدى من ميزانية وزارة الحربية المصرية[1].

يذكر داود بركات أن الجيش المصري والسودان أمر واحد لا فرق بينهما، وهو نظر صحيح في عمومه، سواء على أيدي المصريين قبل ١٨٨٢ عندما كان الجيش يقوم ببناء المرافق فضلا عن مهمته الرئيسية، أم على أيدي الإنجليز بعد ١٨٩٩ عندما جعلوا حكم السودان وقيادة الجيش وظيفة واحدة[2]. وقد فكر الإنجليز غداة فتحهم مصر في ألا ينشأ جيش مصري قط، ثم عدلوا عن ذلك إلى تكوين جيش صغير يساعد في ضبط الأمن عند الضرورة. وعند الشروع في العودة للسودان زيد الجيش عددا وعدة وتدريبا ليمكن به إنجاز هذا الأمر. حتى إذا استعيد السودان احتفظ بالجزء الأكبر من الجيش هناك ليبقى بعيدا عن أرضه وشعبه في مصر، وليمكن بهذا الابتعاد وبالسيطرة على قيادته ضمان ألا يتكرر ما حدث منه أيام العرابيين، وليمكن بوجوده في السودان استخدامه لصالح أداة الحكم البريطاني. وهكذا خفض الإنجليز نفقات سيطرتهم على كل من مصر والسودان إلى أقل حد ممكن. وما لبث أن تحول على أيديهم بالسودان من جيش محارب إلى قوة بوليس حربية، فجرد جنوده وضباطه من الذخيرة ومن الأسلحة الثقيلة الأمر الذي أدى بهم إلى التمرد في يناير ١٩٠٠، ثم شتت وحدات صغيرة تنتشر في أنحاء السودان ويفصل بين كل واحدة وأخرى مئات الأميال بما يصعب معه تكرار التمرد منه. وفي الوقت نفسه جرى بالتدريج إنقاص عدد الوحدات المصرية وإنشاء وحدات سودانية بديلة كنواة لجيش سوداني تستخدمه الإدارة الإنجليزية بعد فصل السودان عن مصر، وكمحاولة للتفريق بين العنصرين[3]. وفي الوقت نفسه ألقي على عاتق الجنود المصريين تشييد المرافق والمباني في هذه الفترة، وجرى بواسطة مصلحة

---

(١) د. زاهر رياض... المرجع السابق. ص ٢١٠

(٢) داود بركات. السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية (١٩٢٤) ص ١٥٣، ١٥٤.

(٣) داود بركات.. المرجع السابق ص ١٥٢-١٥٧.

د. عبدالعظيم رمضان. الجيش المصري في ظل الاحتلال البريطاني. مجلة السياسة الدولية (يولية ١٩٧٢). ص ٢٩، ٣١، ٣٢.

د. عبد العظيم رمضان.. موقع الجيش المصري في ثورة ١٩١٩. مجلة السياسة الدولية (يناير ١٩٧٣). ص ١٠٠، ١٠١.

الأشغال العسكرية التابعة للجيش، مد خطوط السكك الحديدية وأسلاك البرق في ظروف وصفها أحد المعاصرين بقوله إن تحت كل شبر من تلك الخطوط جثة لجندي مصري[1]. وأنشئت كتيبة للسكك الحديدية تقوم بأعمال التفتيش والصيانة الدائمة، كما شيدوا ميناء بورسودان فضلا عن المباني الحكومية وثكنات الجنود والورش والمستشفيات والسجون والمدارس في كافة مدن السودان[2].

إذا كانت وظائف المصريين بجهاز الإدارة لا ترتفع عن مأموري المراكز ووكلائهم، فقد كان نشاطهم لا يتجاوز إجراء التحقيقات الإدارية وتحصيل الضرائب، ويجري تحصيل الضرائب باستخدام العنف مما أظهر المأمورين في أبغض الصور أمام السودانيين. وقد عين بعض المصريين وكلاء للمفتشين الإنجليز فلم تكن وظيفتهم تجاوز توزيع بعض السلع الضرورية على التجار المحليين بأسعار مرتفعة. وما لبثت الإدارة البريطانية أن أدخلت بعضا من السودانيين في سلك وظائف المأمورين ووكلائهم. كما عملوا على إدخال بعض من السوريين في وظائف الحكومة المركزية[3]. واستمرت خطة إنقاص عدد الموظفين المصريين وزاد معدلها منذ ١٩١٥، وقد تضمنت مذكرة الوفد المصري إلى مؤتمر فرساي في ١٩١٩: «أن الموظفين المصريين يختفون شيئا فشيئا ليفسحوا المجال للموظفين الإنجليز في المناصب الكبرى على الخصوص. وليس بعيدا ذلك اليوم الذي يخلو فيه السودان من أي موظف مصري ما عدا الحاميات العسكرية التي تدفع مصر نفقاتها»[4].

المهم من هذا الاستعراض السريع لأوضاع الإدارة السودانية إدراك أنها كانت في هيكلها وفي صميمها إدارة بريطانية استعمارية. على خلاف ما كان عليه الأمر بالنسبة للإدارة المصرية على ما سبقت الإشارة في صدر هذا الموضوع. وأن النظر إلى هياكل جهاز الحكم السوداني، ليكشف عن أن كافة مراكز اتخاذ القرارات وتلقي المعلومات ودراسة

(١) «عزون».. المرجع السابق. ص ٥٠.

(٢) مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد باشا لبيب الشاهد، والأميرالاي أحمد بك رفعت عن أعمال الجيش المصري بالسودان (١٩٣٦). ص ١١-٢٣.

(٣) «عزون».. المرجع السابق. ص ٥٧-٥٩، ٦٣.

(٤) داود بركات.. المرجع السابق. ص ٨٦، ٨٧.

المسائل كانت في يد الإنجليز، وكافة مراكز الاتصال بين الإدارات أو الجهات المختلفة كانت في أيديهم. ولم يبق للمصريين ولا للسودانيين معهم إلا أن يكونوا مجرد أدوات فرعية للتنفيذ، ولا ينبني منهما، ولا من أي منهما جهاز ما. وقد أحيط بهم في مستويات التنفيذ الدنيا على طريقة تعزل بعضهم عن بعض فلا يتصل جهاز بآخر في مجال عمله إلا من خلال مستوى بريطاني. كما أحيط بهم بطريقة تعزلهم عن السودان المحكوم، وذلك بالحرص على تكليفهم بما يولد البغضاء والشحناء من الأعمال، وهي في الأساس جباية الضرائب واصطناع العنف فيها، وقمع الانتفاضات الشعبية. وذلك كله فضلا عن إذكاء التنافس بين طوائف المصريين والسودانيين والسوريين. وبهذا كان المصريون في الإدارة السودانية معزولين عن الاتصال بالإدارة المصرية إلا من خلال البريطانيين، معزولين في الأساس عن احتمالات النشاط السياسي بين زملائهم السودانيين بحكم المنافسة، معزولين عن الرأي العام السوداني نفسه. ونلحظ الظاهرة نفسها في الجيش المصري الذي تحقق عزله عن الحكومة المصرية بواسطة القيادات البريطانية المسيطرة عليه، وعن الرأي العام المصري بابتعاده في السودان، وعن الرأي العام السوداني بما كان يمارس بواسطته من قمع لحركات التحرر السودانية.

وقد صحب ذلك تقطيع لممكنات الاتصال الاقتصادي بين البلدين، وجد علامته الواضحة في إنشاء ميناء بورسودان لتحويل تجارة السودان عن طريق مصر إلى البحر الأحمر، وتم إنشاء الميناء في ١٩٠٩ بالأموال المصرية وبجهد العاملين المصريين، كما أن خطوط السكك الحديدية تمت على أساس مقاييس لا تسمح بوصلها بالخطوط المصرية من وادي حلفا إلى أسوان. وتحقق فضلا عن ذلك انفصال في التعليم. إذ أنشئت كلية غوردون في ١٩٠٣ لتكون بديلا عن التعليم المصري هناك أو عن إرسال المبعوثين إلى مصر، وكانت نمطا من التعليم المتوسط الذي يمد الإدارة السودانية بمن يشغلون وظائفها الصغيرة. ثم أنشئت المدرسة العسكرية بالخرطوم في ١٩٠٥ لتكون بديلا عن التعليم العسكري المصري وليلتحق خريجوها بوحدات الجيش هناك.

وإذا كان الحكم المصري للسودان خلال القرن التاسع عشر قد عرف ما لم تعرفه الإدارة البريطانية بعد ذلك من اختيار السودانيين لوظائف الإدارة العليا والمديرين والوظائف القيادية بالجيش ومنحهم الرتب السامية واشتراك بعضهم في الثورة العرابية

واشتمال دستور العرابيين على تشكيل لمجلس النواب يساهم فيه السودان بعشرين عضوا، إذا كان ذلك فإن الدعاية البريطانية قد أمعنت في التركيز على مساوئ الحكم المصري هناك مما كان صنوا المساوئ الحكم نفسه في مصر، وذلك لتأكيد العزلة بين البلدين شعبا وحكما. ودعمت تلك الدعاية بما ناطته الإدارة البريطانية بالموظفين المصريين من جباية الضرائب بوسائل العنف، لتثير سخط السوداني على المصري لا سخط الحاكم الظالم على المحكوم المظلوم. وبما ناطت بوحدات الجيش المصري من قمع الانتفاضات السودانية الشعبية. وقد لاحظ الباحث «المحزون» «أننا لا نقيم في السودان المصري، بل في مستعمرة إنكليزية أظهر ظواهرها صلف الحاكمين ونفور المحكومين لا من هؤلاء ولكن منا نحن المصريين..»، كما لاحظ أن السودانيين يعتقدون «أننا أداة تمكين المستعمرين من رقاب المستعمرين، وآية ذلك عندهم أنه كلما همَّ السودانيون بخلع نير الإنكليز أصلتهم النيران أيد مصرية ورءوس إنكليزية»، ثم حكى قصة مؤداها أن السودانيين كانوا لا يردون على تحيته إن بدأهم بها إلا بنظرة الجفوة والبغضاء، اعتقادا منهم أن «جميع الترك وأولاد الريف» من الكفار لأنهم استنصروا بغوردون في حكمهم. ثم يقول إن السوداني «مغبون مظلوم، لا يستطيع أن يدرأ عن نفسه ذلك الظلم المبين إلا بالضراعة إلى الله أن ينقذه من استعمار الإنكليز والمصريين على السواء، بل المصريين على الأخص لأن المصريين هم الذين يتولون جباية الضرائب الفادحة ويستعملون في جبايتها الطريق التي ذكرتها لك..»، ويأسف أن يتحمل المأمورون تبعات تلك الأعمال الشائقة دون أن يأخذهم الإباء والشمم إلا في النزر اليسير من الحالات[1].

مصر والسودان قبل ١٩١٩

لا يلحظ أن الحكومة المصرية وقتها قد عارضت في واحدة من تلك السياسات البريطانية. كانت خاضعة للنصائح الملزمة، بها أجلت جيشها عن السودان في ١٨٨٤، وبها عادت إليه في ١٨٩٦، وبها أبرمت اتفاقية الحكم الثنائي. هي حكومة بلد محتل. فلا يكاد يلحظ في هذا الشأن إلا ما كان يذكر بمجلس شورى القوانين عند نظر الميزانية

(١) «المحزون».. المرجع السابق. ص ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦٢.

وعند الموافقة على الاعتمادات المالية الخاصة بحكومة السودان، من أن السودان يعتبر جزءًا من مصر. إنما ما يستحق التتبع هو موقف الحركة الوطنية المصرية من مسألة السودان.

صادف دخول الجند المصرية السودان وتوقيع اتفاقية الحكم الثنائي فترة المهد للحركة الوطنية الديمقراطية المصرية في القرن العشرين. وكان لأحداث السودان تلك ردود فعل عليها. خطب مصطفى كامل في ٢٣ من ديسمبر ١٨٩٨ يقول إن مصر فتحت السودان بأموالها ودماء أبنائها الذين جاهدوا «في سبيل استرداد السودان، ثم تسلم إلى الدولة المحتملة هذه البلاد الزاخرة وهي من مصر الروح والفؤاد». ثم جاء توقيع اتفاق ١٨٩٩ مفاجأة أسيفة للرأي العام المصري، لم تسبقه مقدمات ولا مفاوضات ولا أخبار تنبئ عنه. نشر مصطفى كامل بصحيفة فرنسية خطابا في ٦ من فبراير أبان فيه أن الاتفاقية «باطلة قانونا» لمخالفتها للفرمانات السلطانية التي ناطت السودان بمصر ولم تجز لمصر النزول عن جزء من أرضها. وأهاب بتركيا وأوربا الاحتجاج على الأطماع البريطانية، مشيرا في ذلك إلى أن من مصلحة دائني مصر الأوروبيين أن تكون مصر قادرة على دفع ديونها مما لا يضمن «إلا إذا كان مالكا لمنابع النيل»، وأن لأوربا أملاكا في إفريقيا «يهددها وجود الإنجليز بالسودان، وأن بريطانيا تستهدف جعل إفريقيا «هندا ثانية». ثم خطب بلندن في ٢٦ من يوليو ١٩١٦، فأشار إلى أن السودان روح مصر الذي ضحت من أجله بالمال والرجال فلم يعد لها فيه شيء[1]. وجرت «اللواء» في كل مناسبة على التعرض لأمر الاتفاقية، وهاجمت الحكومة لتوقيعها اتفاقية تسليم المجرمين مع حكومة السودان في ١٩٠٢ لأن ذلك يعتبر اعترافًا منها بانفصال السودان[2]. وترحمت على زمان مضى رفرفت فيه أعلام مصر بنفوذها المطلق وأمرها النافذ حتى قرب خط الاستواء[3]. وأشارت إلى الخطر العظيم الذي يتهدد مصر من فصل السودان عنها

---

(١) عبد الرحمن الرافعي. مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية (طبعة ١٩٣٩)، ص ١٢٧، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٨، ٢٢٥.

(٢) صحيفة اللواء، ٣ من يونيو ١٩٠٢. نقلا عن مجلة اللواء. الجزء الثاني، إبريل ومايو ويونيو ١٩٠٢. ص ٤٩-٥٣.

(٣) صحيفة اللواء، ١٨ من نوفمبر ١٩٠٢. نقلا عن مجلة اللواء. الجزء الرابع أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٠٢. ص ٣٦-٤٠.

بسبب وجود منابع النيل فيه، وأشارت إلى أنه ليس لمصر موظف كبير واحد هناك، وحتى موظفي وزارة الأشغال المصرية يُختارون من المهندسين الإنجليز، رغم أن مصر تتحمل الجزء الأكبر من تكاليف الجيش والإدارة السودانية[1].

فلما نشأ الحزب الوطني في ١٩٠٧ وضع في مقدمة مبادئه أولا: «الاستقلال التام لمصر مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأي احتلال أو حماية أو شبه سيادة أجنبية أو أي قيد يقيد هذا الاستقلال»، وفي الخطاب الشامل الذي ألقاه مصطفى كامل في ٢٢ من أكتوبر ١٩٠٧ بمناسبة تأسيس الحزب، أشار في سطور قليلة إلى بطلان اتفاقية ١٨٩٩ لإبرامها تحت الضغط وبالمخالفة للفرمانات السلطانية، واحتج على التنكر «لحقوق مصر في السودان»[2]. فلما رأس محمد فريد الحزب الوطني أشار في بعض خطاباته إلى موضوع السودان، انتقد في ١٩٠٨ تشتيت الجيش المصري فرقا صغيرة هناك، واعتاد الحزب على الاحتجاج على توقيع اتفاقية ١٨٩٩ في كل عام عندما تحل ذكرى توقيعها، وذلك ببرقيتين ترسلان إلى الحكومتين المصرية والبريطانية. وقد تضمن مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف في سبتمبر ١٩٠٩ تقريرين عن السودان أعدهما علي الشمسي ومصطفى الشوربجي، كما تضمنت أعمال مؤتمر استكهلم في ١٩١٠ قرارا ببطلان اتفاقية السودان، وذكر محمد فريد أنه يقصد بالجلاء تحرير «وادي النيل العزيز»، ولكنه عاد يقول: «نحن أمة تتألف من ثلاثة عشر مليونا..»، مشيرا إلى أن فكرة الأمة لديه قاصرة على مصر[3].

وإن حزبي الأمة والإصلاح على المبادئ الدستورية اللذين ظهرا مع الحزب الوطني في ١٩٠٧، لم يشر واحد منهما في أي من بنود برنامجه إلى مسألة السودان. وقد ظهر في ١٩٠٩ ما سمي بالحزب المصري الذي أنشأه أخنوخ فانوس. وهو تنظيم لم يتمتع بتأييد

---

(١) صحيفة اللواء، ٢٣ من مايو ١٩٠٤. نقلا عن مجلة اللواء. الجزء الثاني، إبريل ومايو ويونية ١٩٠٤. ص ٣١-٣٤.

(٢) خطبة بطل الوطنية مصطفى كامل باشا، التي ألقاها بتياترو وزيزينيا بمدينة الإسكندرية في مساء يوم الثلاثاء ١٥ من رمضان عام ١٣٢٥، ٢٢ من أكتوبر ١٩١٧.

(٣) عبد الرحمن الرافعي. محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية (طبعة ١٩٤٨). ص ٧٦، ١١١، ١١٧، ١٨٢، ١٨٨، ١٩٩-٢٠٦، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٥٨.

ما في الحياة السياسية، وأشار في برنامجه إلى «اعتبار مصر والسودان التابع لها قسما طبيعيا واحدا لا ينفصل بعضه من بعض لكون السودان مجرى النيل فيه إلى مصر أصبح جزءا متمما لحياة مصر»[1]. وهي صيغة لم تشر إلى استقلال أي من مصر أو السودان وتؤيد في عمومها اتفاقية ١٨٩٩.

والملاحظ أولا بالنسبة لموقف الحركة الحزبية المصرية من مسألة السودان في الفترة السابقة على ثورة ١٩١٩ أن الحزب الوطني كان تقريبا الحزب الوحيد الذي أولى هذه المسألة جزءا من عنايته. على أن موقفه لم يزد على أن يكون مجموعة من ردود الفعل للسياسات البريطانية بالنسبة للسودان. ولا تكاد تلحظ مبادرة تصدى بها الحزب لتلك السياسات يواجه بها خطة عزل السودان عن مصر، إلا الموقف «القانوني» من إعلان بطلان اتفاقية ١٨٩٩، وإلا الاحتجاج الدوري المتكرر في المناسبات عليها. ويبدو الفارق واضحا بين موقفه ذلك، وبين موقفه من مسألتَي الجلاء والدستور في مصر. كان محمد فريد يؤكد أن أهداف حزبه «الجلاء عن مصر وإنشاء مجلس نواب وتأسيس حكومة أهلية محضة»، وكانت مؤتمرات الحزب السنوية على عهده، تتضمن العديد من الدراسات والتقارير التي تحيط بمشاكل مصر في مختلف المجالات كالتعليم والصحة والزراعة والتعاون والحريات والصحافة وغيرها، ويأتي ذكر المسألة السودانية بها أحيانا في صيغتها العامة، بطلان الاتفاقية وما يثور من حجج قانونية تؤيد البطلان. مع نقد سياسة الحكومة المصرية المتخاذلة والهجوم على كل خطوة تتخذها بريطانيا أو حكومة السودان لعزله عن مصر، قانونيا أو فعليا.

والملاحظ ثانيا أن الحركة الوطنية المصرية في مطالبتها ببطلان اتفاقية ١٨٩٩، وفي موقفها العام بالنسبة للمسألة السودانية حصرت نظرتها إليه في إطار العلاقة الثنائية بين مصر وبريطانيا. وهي نظرة لم تكن تتسع لقيام السودانيين بدور فيها ولا لحساب دورهم. وعلى هذا فإن الحزب الوطني الذي بذل اهتماما طيبا في ذلك الوقت بالجانب التنظيمي من النشاط الشعبي، فاهتم بتوحيد الحزب وتخليصه من الخلافات الداخلية، واهتم بإنشاء اللجان الفرعية له في الأحياء والأقاليم، واهتم بالتنظيمات النقابية العمالية،

---

(١) تراجع نصوص برامج الأحزاب الثلاثة في مجلة الطليعة، عدد فبراير ١٩٦٥.

والتنظيمات التعاونية للفلاحين وإنشاء مدارس الشعب، وكانت مؤتمراته السنوية تتضمن متابعة لهذه النشاطات، هذا الحزب لم يلحظ أن توجه بأي جهد من هذا النوع للسودانيين. ولا تلحظ محاولة قام بها للاتصال بشعب السودان أو تبادل الأصداء معه. وأن هذا الابتعاد قد يجد تفسيرا له في تصور مدى العنف والشراسة اللذين كان خليقا بحكومة السودان والاحتلال البريطاني أن يلجأ إليهما لضرب أية محاولة للاتصال بين الشعبين، وفي ضعف الحركة الوطنية المصرية وقتها وكون الحركة الوطنية السودانية كانت لا تزال في عمر الأجنة. على أن هذا التفسير يمكن أن يواجه بأن القمع يمكن أن يفشل المحاولة، ولكنه حتى في أعنف صوره لا يفسر عدم قيام المحاولة أصلا، والظاهر وفق المتاح من وثائق التاريخ أن المحاولة لم تقم أصلا، وأن ضعف الحزب الوطني لم يمنعه من أن يرعى جمعيات للاغتيال السياسي ظهر نشاطها في مصر منذ ١٩١٠، وعرف فيما بعد أنها نمت في أحضان الحزب الوطني، رغم ما كان يتهدد هذا النشاط غير السلمي وغير المشروع من جبروت سلطان الاحتلال، وأن الشعب السوداني وإن لم يكن قد تمخض عن حركته الوطنية الحديثة فقد كان في انتفاضاته الدينية التي لم تهدأ في أنحاء السودان والتي يحسب عددها بالعشرات منذ ١٨٩٩، كان فيها ما يغري بمحاولة الاتصال، مع وجود المصريين هناك جيشا وموظفين بالإدارة، ومن ثَمَّ فإنه يتعين لفهم تلك المسألة النظر في وجهة الحركة الوطنية المصرية بالنسبة للسودان.

والملاحظ ثالثا أن الحركة الوطنية المصرية نظرت إلى السودان لا في إطار علاقة بين شعبين، ولكن في إطار علاقة بين بلد هي مصر وأرض في السودان، أرض يجري فيها نهر النيل شريان الحياة لمصر، أي روح مصر وفؤادها كما يقول مصطفى كامل. وحتى نهاية القرن التاسع عشر لمن تكن مبادئ حق تقرير المصير والمساواة بين الأمم قد سادت بعد في العلاقات الدولية. توحدت ألمانيا بقوة الجيش البروسي، وتوحدت إيطاليا بالسلاح أيضا، وامتدت من قبلهما روسيا القيصرية بالحرب. وبالعنف كانت الممالك تنشأ والدول تؤسس والبلدان تتوحد. «والفتح» مبدأ يكاد يكون مسلما في ذلك جميعه. ولم يكن العنف في السياسة الدولية قاصرا على الغزو واستعمار الأمم والشعوب. إنما كان وسيلة تحققت به وحدات قومية كألمانيا وتأسست به دول على تعدد في القوميات كروسيا، وامتدت به أمم إلى أقصى الفيافي الممكنة كالولايات

المتحدة. دخل محمد علي السودان في ١٨٢٠ وكان غالب السودان قد تكامل له التكوين العربي الإسلامي منذ القرن السادس عشر الميلادي، وكان على علاقات مع مصر والجزيرة العربية وباقي الإمبراطورية العثمانية[1]. وكان السودان ممالك شتى مضعوفة متناحرة. وجاء دخول محمد علي السودان بإذن من السلطان العثماني باعتبار ما كان له من حقوق السيادة على السودان منذ القرن السادس عشر[2]. وإن غلبة العرب والإسلام بين السودانيين، لما يترجح معه أن يكون دخوله منطلقا من سياسات التوحيد وفقا لمفاهيم الجامعة الإسلامية السائدة وقتها. وفى نطاق هذا المفهوم السائد وقتها يجيء صنيع محمد علي باعتباره من سياسات التوحيد لا الغزو والاستعمار، وذلك أيا كانت بواعثه السياسية الشخصية. كما كان يفهم دخوله أرض الشام باعتباره من سياسات التمرد على السلطنة العثمانية لا غزوا واستعمارا، وكما كان يفهم صنيعه في الجزيرة العربية باعتباره من سياسات قمع الثورات لصالح السلطان العثماني لا الغزو والاستعمار. وفي هذا الإطار التاريخي جاء فهم رجال الحركة الوطنية المصرية لعلاقة مصر بالسودان في بداية القرن العشرين باعتبار كونه جزءا من مصر يكون معها وحدة سياسية. ومن هذا المنطلق تكرر على ألسنتهم الحديث عن «حق» مصر في السودان وسيادة مصر على السودان، وفتح السودان. ولم يكن بعيدا عن أذهان هذ الجيل ما شاهده آباؤهم الأقربون من امتداد دولتهم من حدود تركيا شمالا إلى السودان جنوبا، وما شاهدوه أنفسهم من امتدادها جنوبا إلى قرب خط الاستواء. فاتسمت نظرتهم التحريرية بم يمكن أن يسمى الوطن الكبير، كنظرة يمتزج فيها التحرر بأمل بناء إمبراطورية كبيرة كانت قائمة بالفعل على مشارف ذاكرتهم. وإذا كان الباحث الموضوعي ينظر اليوم إلى هذا المزاج كشائبة شابت الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية، فإن عليه التزاما بالموضوعية أيضا أن يضع في حسابه ظروف العصر وما كان يسوده من فكر سياسي. وأن حديثهم عن السيادة المصرية على السودان كان يصاحبه حديث عن السيادة التركية على مصر باعتبار وحدة الجامعة الإسلامية،

---

(١) عبد الرحمن الرافعي. محمد فريد.. المرجع السابق ص ٦٨، ٦٩، ٨٤.

(٢) د. محمد فؤاد شكري. مصر والسودان وتاريخ وحدة وادي النيل السياسية القرن التاسع عشر ١٨٢٠-١٨٩٩ (١٩٦٣). ص ٨.

وكما أن اعترافهم بالسيادة التركية على مصر لم يكن يصدر عن فهم استعماري لهذه السيادة، وإلا لعارضوها كما عارضوا الاستعمار البريطاني، فإن حديثهم عن السيادة المصرية على السودان لم يكن يعني ادعاء بحق استعماري هناك.

وأيا كانت الأسباب والظروف والملابسات، وبصرف النظر عن محاكمة الماضي، فإن وضع المسألة السودانية في إطار علاقة ثنائية بين مصر وبريطانيا كان من أخطر ما عانت منه الحركة المصرية في تناولها لهذه المسألة. وإن ما فرض على تلك الحركة أو ما فرضته على نفسها من تغافل عن السودانيين كان هو الجذر الأساسي الذي قاد إلى انفصال الشعبين فيما بعد.

(٢)

ثورة ١٩١٩ والسودان

الموقف من السودان

لما قامت ثورة ١٩١٩ لم ينطرح موضوع السودان بسرعة انطراح غيره من أهداف الحركة الوطنية. فلا تظهر إشارة إليه في حديث سعد وفهمي وشعراوي مع وينجت المندوب السامي في ٣ من نوفمبر ١٩١٨، وهو الحديث الذي افتتح المواجهة المصرية البريطانية. فلما بدأت حركة التوكيلات المشهورة لم ترد بالتوكيل إشارة إلى السودان وجاء قاصرا على مصر بعبارته الشهيرة: «... أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما»، ثم جاءت لائحة هيئة الوفد خالية من الإشارة إليه أيضا (مادة ٢ من اللائحة).

وفي ٦ من ديسمبر حدد الوفد مطالبه في المذكرة التي وجهها إلى معتمدي الدول الأجنبية بأنها استقلال مصر التام وإنشاء حكومة دستورية لها مع طمأنة الدول على امتيازاتها ودَيْنها العام، وعلى حياد قناة السويس دون إشارة إلى السودان[1]، ويبدو أن أول تحريك لموضوع السودان جاء في ثنايا مذكرة أعدها أمين الرافعي في ٢٠ من نوفمبر عن المسألة المصرية وتضمنت بندا عن «السودان المصري وملحقاته» استعرض فيه أحداث السودان منذ احتلال مصر، وركز الحديث على بطلان اتفاقية ١٨٩٩ وعلى ما تكبدته مصر من نفقات في تعمير السودان، وعن سياسة بريطانيا عزله عن مصر

---

(١) عبد الرحمن الرافعي. ثورة ١٩١٩.. المرجع السابق، يراجع نص المذكرة ص ١٤٣.. إلخ.

ومخاطر تحكم حكومة السودان الإنجليزية في مياه النيل. وذكر أن حياة مصر في اتحادها مع السودان، واستنكر ما يثيره البريطانيون من استهداف مصر استعماره، مؤكدا أن البلدين متمم كل منهما للآخر يخضعان معا لواجبات وحقوق واحدة ويتفقان في اللغة والدين والعادات والتقاليد والطبائع[1]. ويظهر أن أول ما تدارك به الوفد موقفه من السودان، وما أشار إليه سعد زغلول في خطابه الشهير بمنزل حمد الباسل في ١٣ من يناير ١٩١٩: «من الفضلة أن نقرر بأن كل ما نقوله عن مصر ينسحب على السودان، لأن مصر والسودان كلٌّ لا يقبل التجزئة»[2]. ومن بعدها اطراد الحديث عن السودان. وقد جاء برنامج الحزب الديمقراطي المصري يشير إلى وادي النيل عامة. كما ورد في برنامج الحزب الاشتراكي المصري ما يشير إلى تحرير مصر وإقصاء الاستعمار من وادي النيل[3].

يذكر الأستاذ محمود سليمان غنام أن خطة سعد زغلول في مسألة السودان حسبما سمعها منه في مجالسه في ١٩٢١ مؤداها أن يترك موضوع السودان لاتفاق خاص يعقد بعد انتهاء موضوع مصر، لأن مصر القوية تستطيع «الحصول على حقوقها كاملة في السودان»، وأن الوفد وافق بالإجماع على هذه الخطة في مشروعه إلى ملنر (١٧ من يولية ١٩٢٠)[4]. والحاصل أنه لما بدأت مفاوضات سعد ملنر في ٥ من يونية ١٩٢٠ لم تحظ مداولاتهم ولا مذكراتهم بإشارة إلى السودان حتى انتهت الجولة الأولى من تلك المفاوضات في ٨ من يولية، إلا كلمة جاءت على لسان سعد في الجلسة الأخيرة: «إننا لم نتكلم في مسألة السودان، والسودان ومصر قطر واحد وكلاهما مكمل للآخر، ولا يمكن الفصل بينهما بحال من الأحوال، بل لا غنى لأحدهما عن الآخر باعتراف كبار البريطانيين أنفسهم»، فرد ملنر: «هذه مسألة أخرى نرجئ الكلام فيها إلى فرصة أخرى»[5]. ثم جاء مشروع الوفد لملنر في ١٧ من يولية متضمنا في مادته الأخيرة «١٣- مسألة السودان

---

(١) عبد الرحمن الرافعي. ثورة ١٩١٩.. المرجع السابق. يراجع نص المذكرة ص ١١٥-١٢٠.

(٢) عبد الرحمن الرافعي. ثورة ١٩١٩.. المرجع السابق، ص ١٤٧.

(٣) مجلة الطليعة، فبراير ١٩٦٥.

(٤) محمود سليمان غنام. المعاهدة المصرية الإنجليزية ودراستها من الوجهة العملية (١٩٣٦) ص ٣٠٨.

(٥) محمد كامل سليم. صراع سعد.. المرجع السابق، ص ٤١، ٤٢.

تكون موضوع اتفاق خاص»، ولم ترد بمشروع ملنر المقابل أية إشارة إلى السودان. فلما قدم ملنر مشروعه الثاني (١٨ من أغسطس) أوضح أنه لا يمس السودان بحال، وذكر في مقابلة مع المصريين في ١٣ من أغسطس أن السودان «الذي لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه، خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر، فإن البلدين يختلفان اختلافا عظيما في أحوالهما. ونحن نرى أن البحث في كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف.. إن السودان تقدم تقدما عظيما تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩، فيجب والحالة هذه ألا يسمح لأي تغيير يحدث في حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان..»، ثم عرج على ما لمصر من مصلحة حيوية في إيراد الماء الذي يصل إليها مارا في السودان. ووعد باقتراح ما يزيل قلق مصر ويكفيها حاجاتها الحالية والمستقبلة. وحرر خطابا إلى المصريين بالنص نفسه[١].

ثم جاءت التحفظات المصرية على مشروع ملنر الأخير مشتملة بالنسبة للسودان على «أ - ضمان مياه النيل اللازمة لري أرض مصر المنزرعة الآن وأراضيها القابلة للإصلاح والزراعة، ب - أولوية مصر في أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين، جـ - تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها في السودان»[٢].

تعرض تقرير لجنة ملنر لموضوع السودان فقطع في البداية باستحالة تسويته على أسس تسوية المسألة المصرية مبررا ذلك بالمفارقة بين التجانس والتوحد المصري، وبين الكثرة السودانية وعدم توحدها. وذكر أن الروابط بين البلدين واهية، وإذا كان الدين واللغة يربطان مصر بعرب السودان فإن زنوج السودان بمنأى عن هذا الرباط، ومصر لم تُخضع السودان قط إخضاعا حقيقيا ولا أدمجته وجعلته بعضا منها. وكان فتحها له في القرن الماضي نكبة عليهما معا. ثم عرض لنظام حكم السودان الذي يسيطر عليه البريطانيون، واعترف لمصر بمصلحتها الحيوية في مياه النيل وعدم تحويلها بما يقلل أرضها المزروعة أو يعوق إصلاح مليوني الفدان الممكن إصلاحهما. وذكر أنه إذا كان في تلك المصلحة

---

(١) محمد كامل سليم. صراع سعد.. المرجع السابق، ص ١٠٢، ١٠٤.
«السودان» من ٢٣ من فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ من فبراير ١٩٥٣. مجموعة وثائق رسمية (طبعة ١٩٥٣) ص ١٠، ١١.
(٢) عبد الرحمن الرافعي. ثورة ١٩١٩ الجزء الثاني.. المرجع السابق ص ١٩١.

ما يبرر وجود رابطة سياسية بين البلدين فإن «هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر..»، ومن ثَمَّ فإن اتفاقية ۱۸۹۹ تعتبر كافية الآن. وبعد أن نصح بإبقاء تلك الاتفاقية كإطار عام يحدد العلاقات المصرية البريطانية، أشار إلى تعديل نظام الحكم لتقليص الوجود المصري المحدود هناك، وذلك بإدخال نظام الإدارة اللامركزية الذي يتيح للسودان المشاركة في الإدارة المحلية للأقاليم تحت الرقابة والسيطرة البريطانية و«الغرض الذي ترمي إليه السياسة البريطانية يجب أن يكون إخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية للسودان، وتقرير العلاقات بين البلدين في المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاء مستقلا ومصالح مصر الحيوية في ماء النيل». وأن ضمان تلك المصالح يكفي لتسكين «روع المصريين». ثم ذكر «إن وظيفتي الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصري لا تزالان مجتمعتين في شخص واحد، وكانت الأسباب التي تقتضي ذلك وجيهة في الماضي، ولكن لا يمكن الدفاع عنه إذا أريد أن يكون ذلك دائما. لذلك يجب تعيين حاكم عام ملكي عند سنوح أول فرصة»[1]، فكانت بريطانيا بهذا تتحين الفرص لا لفصل الوظيفتين فقط. بعد إذ أصبح وجود بريطاني على رأس الجيش المصري أمرا غير مضمون المستقبل بعد ثورة ۱۹۱۹، ولكن لكي يكون الحاكم العام ملكيا أي معينا من لدن الحكومة البريطانية. كما استهدف التقرير فيما أوصى به، منح الزعامات المحلية حق إدارة الأقاليم تحت السيطرة البريطانية، وتعليم بعض السودانيين للحلول محل المصريين في الوظائف الفنية والمتوسطة وتطعيم الإدارة المركزية بهم. وفي ١٢ من يونية ۱۹۲۲ صدر قانون سلطات المشايخ المنظم للحكم المحلي على تلك الصورة[2]، منظما الاستعانة بزعماء القبائل والمشايخ في الإدارة المحلية للأقاليم تحت إشراف مفتشي المراكز البريطانيين. كما توسعت الحكومة نسبيا من هذا التاريخ أيضا في تعيين خريجي كلية غوردون في الوظائف الفنية للمهندسين والزراعيين وموظفي البرق مما كان يشغله من قبل المصريون وجهدت في تخريج مساعدي الأطباء من مدرسة كيتشنر للطب[3].

---

(١) «السودان».. مجموعة وثائق، المرجع السابق ص ١١-١٤.

(٢) د. إبراهيم محمد حاج موسى.. المرجع السابق ص ١٢-١٤

(٣) Mohamed Omer Beshir, Revolution and Nationalism in the Sudan, London, 1974, pp. 65-66.

ولما بدأت مفاوضات عدلي كيرزون واصل الطرفان بالجلسة الثانية (١٣ من يولية ١٩٢١) استعراض التحفظات المصرية على مشروع ملنر، فلما جاء دور تحفظات السودان، طلب عدلي إرجاء الحديث عنها «لأن المسألة من المسائل المشكلة ولنا فيها وجهة نظر وطلبات أبعد مما هو وارد في هذا التحفظ»[1]. ثم لم يتطرق الحديث إليها إلا في الجلسة التاسعة عشرة عند ذكر مستر لندس أن السودان «ملك مشترك» فاعترض عدلي بأن حق السيادة لمصر وحدها واشتراك مصر وبريطانيا يتعلق بالإدارة فحسب «والسودان أرض مصرية» وحق مصر في السيادة عليه لا نزاع فيه، ولم يكن رفع العلمين المصري والبريطاني عليه إلا اتقاء لنفوذ الامتيازات الأجنبية إليه. وذكر أن مصر لم يعد لها من واقع السودان إلا مجرد أن تبلغ بقرارات الحاكم العام، وأن الواجب أن تتقرر حقوق مصر فيه بمظهر خارجي. ثم حدد عدلي مصالح مصر في السودان بأنها مياه النيل، ووجوب تبعية جيش السودان للجيش المصري وإخلاصه لولي الأمر بمصر، وهجرة المصريين إلى السودان وتمتعهم بكافة التسهيلات وبجميع الحقوق «وتموين السودان لمصر» وذكر أن هذا كله يرد على سبيل المثال لا الحصر، ثم أكد على مسألة المياه بصفة خاصة، فرد لندس بأن كيرزون مستعد أن يعترف بـ«قسمة مياه النيل»، فاعترض عدلي طالبا أن يكون لمصر وحدها حق الرقابة على المياه لضمان الزراعة الحالية والمستقبلة، فعقب لندس بأن لا حق لمصر في الانفراد بهذا الأمر، وكل ما لها أن تشارك فيه[2]. وبالجلسة التالية التي عقدها عدلي مع لويد جورج رئيس الوزراء (٢ من نوفمبر) أثار الحديث عن أهمية مصر للمواصلات البريطانية، وتطرق إلى تلك الأهمية بالنسبة لمواصلات بريطانيا إلى السودان باعتبار أن ميناء بورسودان لا يكفي لضمانها، فشاء عدلي أن يغلق باب النقاش عن السودان لأنها «مسألة لم يأت دورها بعد» رغم أن المفاوضات كانت في خواتيمها، فتصدى له لويد جورج: «لمصر شأن غير شأن السودان»، وإذا كانت بريطانيا تكتفي من مصر بمعاهدة تضمن مواصلاتها، فهي لن تنزل عن مركزها بالسودان بالصورة نفسها. فأصر عدلي على إرجاء الحديث عن هذا الأمر. ثم جاء مشروع كيرزون متضمنا في المادة ١٧ منه «حيث إن رقي السودان في

---

(١) القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤.. المرجع السابق ص ١٠١.

(٢) «السودان».. مجموعة وثائق.. المرجع السابق ص ١٥.

هدوء وسكينة ضروري لأمن مصر ولحفظ مئونتها من المياه، تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي، أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين. وتكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام. وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل، وقد تقرر من أجل ذلك أن لا تقام أعمال ري جديدة على النيل أو روافده في جنوب وادي حلفا، بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهما مصر وآخر السودان وثالث أوغندا». وتضمن رد عدلي الذي رفض به مشروع كيرزون كله: «أما مسألة السودان التي لم يكن قد تناولها البحث، فلا بد لنا من أن نوجه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا، فإن هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذي لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل»[1].

كانت خطة بريطانيا بالنسبة للسودان أن تفصله عن مصر بقدر ما تنفصل مصر عنها. وأن يتزحزح الوجود المصري المتواضع في السودان ما دام خضوع مصر لبريطانيا قد صار مشكوكا في استمراره بعد ١٩١٩. ورسم ملنر لهذا الهدف وسيلتين هما: تعديل نظام الإدارة السودانية بما يكفل تقليص الوجود المصري، وتحين الفرص لفصل وظيفة الحاكم العام للسودان عن وظيفة سردار الجيش المصري؛ لتصبح الوظيفة الأولى من سلطات ملك بريطانيا لا سلطان مصر. ثم جاء مشروع كيرزون لا يشير إلى اتفاقية ١٨٩٩، بما ينبئ عن شروع الإنجليز في التنكر للسلطة الشكلية التي يملكها سلطان مصر (الخديو سابقا) في تعيين الحاكم العام، كما يتضمن تعهد مصر بتقديم العون العسكرى أو المالي لحكومة السودان بما ينبئ عن حلول هذا التعهد محل أحكام الاتفاقية المذكورة، فضلا عن النص على خضوع القوات المصرية في السودان لأمر الحاكم العام، بما ينبئ عن الرغبة في فصل منصب الحاكم العام عن سردار الجيش المصري، ويكون خضوع القوات المصرية للحاكم العام في هذه الحالة وفقا لنص المعاهدة، بدل أن يكون هذا الخضوع مترتبا على كون الحاكم العام للسودان هو سردار الجيش المصري. ويفيد

---

(١) القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤.. المرجع السابق ص ١٨٤.

مشروع كيرزون أيضا أن يكون التزام مصر بتقديم المال أو الرجال لحكومة السودان البريطانية مقابل حصول مصر على مياه النيل وحقها في المشاركة في القرارات الخاصة بتوزيع المياه. وأن تكون قرارات توزيع المياه شركة بين ثلاثة أطراف تسيطر بريطانيا على اثنين منها، هما السودان وأوغندا.

السودان في دستور ١٩٢٣

لما فشلت مفاوضات عدلي كيرزون، صدر تصريح ٢٨ من فبراير ١٩٢٢ مشتملا في تحفظاته الخاصة باستقلال مصر، على مسألة السودان، باعتبار بقاء الوضع الراهن بشأنها حتى تسفر المفاوضات بين مصر وبريطانيا عن تسوية لها. ثم جاء أول امتحان لهذا التصريح متعلقا بهذا التحفظ السوداني. إذ اضطرت لجنة الثلاثين التي أعدت مشروع الدستور المصري إلى مواجهة المسألة السودانية في أمرين: تحديد لقب الملك، وتحديد نطاق سريان الدستور. فنص المشروع في المادة ٢٩ على أن «الملك يلقب بملك مصر والسودان». وفي المادة ١٤٥ على أن «تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية ما عدا السودان فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص». ورأت اللجنة في هاتين الصيغتين أنهما تعترفان بأصل «الحق المصري في السودان» مما لم تجحده اتفاقية١٨٩٩، وتنزلان في الوقت نفسه على موجبات السياسة العملية بتقرير نظام خاص لحكم السودان لن يتأتى وضعه إلا بعد المفاوضة مع بريطانيا، ومن ثم يكون الدستور قد أكد «حق» مصر دون أن يمس الوضع الراهن للسودان ودون أن يفتات على تحفظات تصريح ٢٨ من فبراير[١].

شهدت تلك الفترة التي أعد فيها دستور ١٩٢٣، مناورات سياسية واسعة بين الأطراف الثلاثة في السياسة المصرية، الإنجليز والملك والوفد. أغضب الملك تقييد سلطاته بمشروع الدستور، وأزعجه تحالف الإنجليز مع الأحرار الدستوريين واستنادهم إليهم مما من شأنه إضعاف نفوذه، فبدأ مناوأته لوزارة ثروت وتقاربه مع الوفد. وتقارب الوفد

---

(١) صحيفة السياسة ١٢ من إبريل ١٩٢٣. نقلا عن: ألبرت شقير. الدستور المصري والحكم النيابي (١٩٢٤) ص ١٤٤-١٤٧.

مع الملك للاستفادة منه في مواجهة حلف اللنبي ثروت الذي اتخذ خطة ضرب الوفد. وترتب على ذلك استقالة وزارة ثروت فبادر الملك في ٣٠ من نوفمبر ١٩٢٢ إلى إسناد الوزارة إلى محمد توفيق نسيم بغير استشارة اللنبي، مما استاء له الإنجليز. وبدأت الوزارة تعدل من مشروع الدستور بما يوسع من سلطات الملك. وكانت الوزارة تستهدف لعداء الأحرار الدستوريين، ولعداء الإنجليز الذين لم يرضهم مغاضبة الملك لثروت حليفهم وتقاربه مع الوفد مما كان يهدد بإفساد السياسة البريطانية التي خطط لها تصريح ٢٨ من فبراير[١]. وكان الإنجليز قد اعترضوا على النصين الخاصين بالسودان في مشروع الدستور على عهد وزارة ثروت، باعتبار تعارضهما مع تصريح ٢٨ من فبراير الذي قبلته تلك الوزارة وقامت على أساسه، كما يتعارض مع اتفاقية ١٨٩٩ التي خلت من تلقيب الخديو بخديو مصر والسودان، ولأنه إن جاز اعتبار ملك مصر ملكا على السودان «لأصبح هناك مبرر قوي لتسمية صاحب الجلالة الملك جورج ملك السودان»[٢]. ويلاحظ من مطالعة مراسلات اللنبي وكيرزون حول هذه المسألة، أن اللنبي صاحب سياسة تصريح ٢٨ من فبراير التي كانت لا تزال تمهد لها المسالك، كان يخشى من فرط التشدد أن يؤدي إلى قطيعة مع الملك فؤاد تلقي به فى أحضان الوفد كلية، أو تقيم من العقبات ما يهدد إنجاح سياسته، فاقترح على كيرزون صيغة وسطا، تتضمن أن يكون لقب الملك «ملك مصر وحاكم السودان»، وأن تعدل الصيغة الثانية إلى: «يطبق هذا الدستور على الأراضي المصرية، باستثناء السودان. ولا يخل الحكم الوارد بالفقرة السابقة بحقوق السيادة ولا بأي حقوق لمصر في السودان»، واقترح إذا لم يصل الطرفان إلى صيغة يقبلانها، أن تصدر الحكومة البريطانية بيانا بعدم موافقتها على الصيغة المصرية، وتعلن أنه في حالة حدوث أي انتهاك لاتفاقية ١٨٩٩، فإنها ستعتبر نفسها في أية مفاوضات مقبلة عن السودان حرة وغير مقيدة بأي مزية تقررها تلك الاتفاقية لمصر[٣]. فرد كيرزون معترضا على صيغة اللنبي لأنها تتضمن أن السودان أرض مصرية، وبإقرار تلك الصيغة سيظن أن بريطانيا لا تستطيع

(١) د. يونان لبيب رزق.. المرجع السابق. ٢٤١-٢٥٣.

(٢) رسالة كيرزون إلى اللنبي في ٢٥ من نوفمبر ١٩٢٢، نقلا عن: يونان لبيب رزق.. المرجع السابق ص ٢٤٧، ٢٤٨، ٣٦٨، ٣٩٢-٣٩٦.

(٣) F. O. 407/196,No.24. From Allenby to Curzon, January 14, 1923.

أو لا تريد أن تقف في وجه الادعاءات المصرية في السودان، وأنه مع حرصه على عدم حدوث قطيعة مع حكومة مصر، فإن هذه القطيعة ستكون حتمية إذا أصرت مصر على تقويض وضع بريطانيا الذي حدده تصريح ٢٨ من فبراير. واقترح كيرزون نصين بديلين «الملك يلقب بملك مصر، ولا يخل هذا الحكم بأية حقوق يمكن أن يتمتع بها جلالته في السودان» و«تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية ولا يخل ذلك بأية حقوق لمصر في السودان». فإذا أصرت الحكومة على إصدار الدستور بنصيه الحاليين أو بنصين غير مناسبين، فإن بريطانيا ستسلم بيانا إلى الحكومة المصرية يتضمن اتهامها بمحاولة إلغاء تصريح ٢٨ من فبراير فضلا عن انتهاك اتفاقية ١٨٩٩، وأن الحكومة البريطانية ستعتبر نفسها غير مقيدة بهذه الاتفاقية وتحتفظ بحريتها كاملة في التصرف على هذا الأساس في السودان، وذكر أنه على الحكومة المصرية أن تختار واحدا من هذين الحلين[١]. فرد اللنبي مستحسنا عدم إطلاع حكومة مصر على هذا البيان الأخير حتى يظهر المدى الذي يمكن أن تصل إليه اقتراحاتها، وأنه أطلع توفيق نسيم على النصين المقترحين من كيرزون، فذكر نسيم أنه قد صار في وضع صعب للغاية، وأن حكومته لا يسعها أن تقبل هاتين الصيغتين، وقدم مذكرة غير موقعة بوجهة نظره، فلما طالعها اللنبي أنذر نسيما بأن مسلكه يعتبر غير ودي بما سيترتب عليه من آثار بعيدة. وطلب من كيرزون أن يفوضه في الاتصال المباشر بالملك ليلقي عليه بيانا يتضمن فضلا عما سبق ذكره أن الحكومة البريطانية تنظر بقلق إلى محاولات الملك فؤاد استرداد سلطته الأوتقراطية؛ مما يعيد إلى الذاكرة شرور النظم الفردية التي استوجبت تدخل بريطانيا في ١٨٨٢، فإذا أصر الملك على موقفه فإنه سينشر هذا البيان[٢]. وذكر في رسالة أخرى أن الملك يتقارب من الوفديين أملا في زيادة سلطاته، وهم يؤيدونه أملا في الإفراج عن سعد زغلول، الأمر الذي لا يريده الملك ولكنه يتوقع أن رفض الإفراج عن سعد سيأتي من جانب الإنجليز لا من جانبه. وأن خطة الملك الآن هي محاولة الظهور بمظهر الحريص على الدستور تهدئة للرأي العام، مع تحويل الاهتمام إلى النصين الخاصين بالسودان، ليتمكن من تعديل أحكامه الأخرى استزادة من السلطة. وأن الملك بهذا يميل إلى كسب الوقت على حساب الإنجليز. وأنه حتى لا ينجح الملك

---

(١) F. O. 407/196, No.24. From Curzon to Allenby, January 18, 1923.

(٢) F. O. 407/196, No.39. From Allenby to Lindsay, January 25, 1923.

في إلقاء عبء تأخير إصدار الدستور على عاتق الإنجليز يتعين إنذاره، واقترح اللنبي صيغتين تصدر أولاها إذا أصر الملك على التمرد، أو الثانية في حالة ركونه إلى الإذعان. مع الحرص على الإشارة إلى أن بريطانيا في موقفها ذلك ليس لديها أية نية في المساس بحقوق مصر الكاملة في استعمال مياه النيل[1]. ثم طلب أن يدعم تقديمه تلك المذكرة باستعراض عسكري لوحدات بحرية في ميناءي الإسكندرية وبورسعيد[2]. ويبدو أن بريطانيا كانت تحاول في الوقت نفسه الاتصال بالخديو السابق عباس حلمي. وثمة برقية من كيرزون إلى اللنبي عن حديث مع السفير سيف الله يسري باشا، نصح فيه السفير الحكومة البريطانية بعدم اتصال وفدها في لوزان بالخديو السابق، خشية أن يتسرب الخبر إلى مصر عن طريق أنصار الخديو، مما قد يدفع الملك فؤاد إلى الارتماء في أحضان الوفد. وكان سيف الله يسري في هذا الوقت موضع ريبة الملك فؤاد لظنه أنه يتصل بالخديو السابق[3]. فلما وافق كيرزون على هذه الخطة قابل اللنبي الملك فؤاد في ٢ من فبراير ونبهه إلى الآثار الوخيمة التي تترتب على عناده هو وحكومته، ثم تلا عليه بيانا طلب منه أن يوقعه بإمضائه، ويشتمل البيان على أن الحكومة البريطانية ترى في النصين الخاصين بالسودان ما لا يتمشى مع اتفاقية ١٨٩٩ ولا مع تصريح ٢٨ من فبراير، وأنهما يتضمنان تغييرا في الوضع الراهن بالنسبة للسودان، وأن الحكومة البريطانية لتأمل ألا يكون إصدار الدستور موضعا للجدال، وهي قد ألغت الحماية استجابة لمصالح الشعب المصري، ولا تنظر بعين العطف للتأخير المستمر في منح المصريين حرياتهم الدستورية. وأن الحكومة البريطانية إذ تأمل في حل المسائل المعلقة بطريق المفاوضات فهي راغبة في تأسيس نظام دستوري بمصر يمكن أن تجرى المفاوضات بعده مع ممثلين رسميين للشعب المصري، وليس لدى الحكومة البريطانية رغبة في المساس بحقوق مصر في السودان ولا حقوقها في مياه النيل. وأن الملك فؤاد ليخول المندوب السامي في أن يبلغ الحكومة البريطانية أنه أخذ في اعتباره كل تلك الأمور

---

(١) F. O. 407/196, No.41, 42, 43. From Allenby to Lindsay, and Curzon, January 25, 26, 1923.

(٢) F. O. 407/196, No.46. From Allenby to Sir Eyre Crowe, January 29, 1923.

F. O. 407/196, No.247. From Curzon to Allenby, January 30, 1923.

F. O. 407/196, No.47. From Allenby to Curzon, January 30, 1923.

(٣) F. O. 407/196, No.17. From Curzon to Allenby, February 1, 1923.

F. O. 407/196, No.14. From Allenby to Curzon, January 30, 1923.

وأنه يقدرها قدرها الخطير، وأنه ليس أقل رغبة من الحكومة البريطانية في قيام المؤسسات الدستورية بمصر بغير جدال ولا تأخير.

ثم ذكر اللنبي للملك أنه إذا لم يوقع بإمضائه على هذا البيان فإن الحكومة ستنشر بيانا آخر تلاه عليه، وهو يتضمن أنها لا تعترف بادعاء ملك مصر أنه ملك على السودان، وأنها تعتبر مثل هذا الأمر عملا غير ودي يشكل إنكارا لاتفاقية ١٨٩٩، ودحضا لتصريح ٢٨ من فبراير، مما ستعتبر نفسها إزاءه حرة في تحديد مركزها، بغير أن يكون لديها أية نية في المساس بحقوق مصر الكاملة في مياه النيل. وأن الحكومة البريطانية لا تدرك الأسباب التي تجعل الحكومة المصرية تستخدم مسألة الدستور لتصادر بها المفاوضات المستقبلة بشأن السودان، وبهذا تضع الحكومة البريطانية في وضع تظهر فيه كما لو كانت تعارض في عودة المؤسسات النيابية في مصر، رغم أنها ما ألغت الحماية إلا توقعا لإقامة تلك المؤسسات، وهي لا توافق على التأخير المستمر في إقامة الحريات الدستورية التي وعدت بها. وهو تأخير يتضمن استدامة النظام الأوتقراطي الذي تدينه الحكومة البريطانية. وهي تأمل أن تحل المسائل المعلقة بين البلدين بمفاوضات تجرى مع ممثلين رسميين للشعب المصري، الأمر الذي لا يتحقق إلا في ظل نظام دستوري وهي «تراقب من وقت مضى بقلق جهود الملك (فؤاد) العنيدة لانتحال السلطة الأوتقراطية وتضع في اعتبارها شرور النظام الفردي الذي أدى إلى تدخلها في مصر في ١٨٨٢».
وبعد ذلك وجه اللنبي إلى فؤاد رسالة شخصية منه أكد فيها على قلق حكومته من اتجاه الملك إلى انتحال سلطات أوتقراطية في مصر، وأن الأوتقراطية الطليقة غير المقيدة هي ما أدى إلى التدخل الأوربي في شئون مصر وإلى الاحتلال البريطاني لها، وأشار إلى أن بريطانيا هي من منح فؤادا تاج مصر، وهي راغبة في إقامة نظام دستوري حقيقي بمصر دون أي تأخير، وأن الملك فؤاد لا يدرك ما يوجبه الحكم الدستوري من ضوابط على حركته السياسية. ثم ذكَّره بعدد من الأعمال التي تجاوز فيها الملك حدوده، ومنها ابتعاده عن حزب ما (يقصد الأحرار الدستوريين)، وتقاربه مع حزب آخر (يقصد الوفد)، فضلا عن تدخله في الإدارة والصحافة السياسية، وحذره من أخطار هذا المسلك وأن الحكومة البريطانية التي أيدته في فترات صعبة، يمكن أن تتخلى عن تأييدها له.

لم يكن الإنجليز بطبيعة الحال حريصين على النظام الدستوري المصري إلا بقدر

حرصهم على دعم حلفائهم الأحرار الدستوريين، وضمان مشاركتهم في الحكم من خلال الدستور، بما يكفل وضعا مستقرا في مصر وبما يمكن من حسم المسائل المعلقة في تصريح ٢٨ من فبراير معهم. فلما وجدوا الملك يناوئ مسلكهم هذا ويتقارب إلى الوفد، ويستغل نصوص السودان في الظهور بمظهر الحاكم غير المفرط في «حقوق» مصر، مستعينا بذلك على استرداد ما افتقده بالدستور من سلطانه، وملقيا بالمسئولية على الإنجليز. لما وجدوا ذلك أداروا عليه الدفة كاشفين ميوله الأوتقراطية محاولين فضح محاولاته تلك أمام الرأي العام المصري، ومهددين له بتخليهم عنه وهم سنده الرئيسي. وقد أدرك الملك ذلك فور تلاوة اللنبي بياناته العديدة، فاحتج لديه على اتهامه بالأوتقراطية، وعلى أن لديه نية في العدول عن سياسة التعاون المخلص مع المندوب السامي، وهي السياسة التي التزمها خلال السنوات الخمس الأخيرة. والتمس من اللنبي أن يرجئ قبوله للإنذار من السابعة مساء اليوم نفسه حتى اليوم التالي. ليستطيع أن يجمع مجلس الوزراء ويشركه معه في المسئولية، وفي الوقت نفسه كان أحد مرءوسي اللنبي يقابل توفيق نسيم ويسلمه صورا غير رسمية من البيانات السابقة. وفي مساء اليوم ذاته اتصل نسيم باللنبي وعرض عليه صيغتين جديدتين لمسألة السودان، ثم طلب إليه في الصباح أن يكون وزير الخارجية محمود فخري هو من يوقع على البيان لا الملك، لأن ذلك مما يتمشى أكثر مع «الأساليب الدستورية» فرفض اللنبي، كما رفض وساطة قام بها روبرت رولو (رأسمالي يهودي مصري من أصدقاء الملك فؤاد) في الظهيرة، وحدد موعدا نهائيا الساعة الواحدة والنصف ظهرا، فاتصل سعيد ذو الفقار عارضا أن يوقع البيان توفيق نسيم ومحمود فخري، فرفض اللنبي مصرا على توقيع الملك شخصيا، وهدد بأنه إذا لم يحصل على توقيعه فورا سيطلب مقابلته، فهرول ذو الفقار إلى القصر الملكي ثم اتصل باللنبي واعدا أن يصله البيان موقعا من الملك فؤاد في السابعة مساء. وفي السابعة أرسل البيان موقعا من الملك ولكن بصيغة معدلة، فرفضها اللنبي فعاد إليه ذو الفقار في التاسعة مساء بالصيغة المقبولة أمضاها الملك بنفسه[١].

هذا ما كان من أمر الإنجليز مع المصريين. أما ما كان من أمر المصريين بعضهم مع

(١) F. O. 407/196, No. 83. From Allenby to Curzon, February 11, 1923.

بعض، فإن وزارة ثروت لم تكن تمانع في حذف النصين الخاصين بارتباط السودان بمصر من الدستور، بعد أن ظهرت معارضة الإنجليز لهما، وكانت صحف لندن تحض ثروت على الحذف، وتقول إن ثروت من الشجاعة بحيث يستطيع أن يصنع هذا الصنيع، وبدا أن وزارة ثروت كانت تنوي عرض المشروع على الملك معلقة عليه بأنها رغم تأييدها لجنة الدستور بالنسبة لاعتبار السودان جزءًا من مصر، فهي ترى أن هذه المسألة مما يتعين الاحتفاظ بها للمفاوضات التي تجرى مستقبلا بين مصر وبريطانيا. ولكن ثروت قد خانته شجاعته أن يقف هذه الوقفة في ظروف كان مركز وزارته فيها محفوفا بالأخطار[1]. ثم جاءت استقالته لتنقذه من هذا الحرج العظيم. ورغم ذلك فإنه بعد قبول وزارة نسيم تعديل نص السودان، كانت «السياسة» صحيفة الأحرار الدستوريين تهاجمه على موقفه هذا.

أما الملك فقد بدا موقفه غامضا غير محدد على عهد وزارة ثروت. فلما أطاح بهذه الوزارة وشكل وزارة نسيم الملكية التي بدأ عن طريقها تعديل الدستور زيادة لسلطاته الفردية، وتسويفا في إصداره على الصورة التي رفع إليه بها من لجنة الثلاثين، ظهر موقف الملك كمتمسك بنص السودان طموحا منه لشمول مملكته بلاد السودان أيضا، كما كان رائده من ذلك أن يظهر بمظهر التمسك بأحد المطالب الوطنية إزاء الإنجليز، الذين يتحالفون مع الأحرار الدستوريين بما يضعف سلطانه في الحكم، فضلا عن أن إلقاءه الضوء على نص السودان كان يمكنه من تأجيل إصدار الدستور حتى يتمكن من تعديل أحكامه المقيدة لسلطانه. ولكنه عندما ووجه بالإنذار البريطاني، كفته أربع وعشرون ساعة فقط ليعدل عن موقفه كلية ويتنازل عن النصين منصاعا للمشيئة البريطانية. وانحصرت محاولاته خلال تلك الساعات، لا في المناورة للحفاظ بمركز مصر في السودان، كما جاء بمشروع الدستور، ولكن في المناورة ليتحمل نسيم عنه وزر حذف النصين. فلما أصر المندوب السامي على توقيع الملك بنفسه على الإنذار، انصاع لذلك، ولكن تحمل نسيم عنه أمام الشعب المصري الوزر دون إشارة منه ولا من غيره إلى مسألة التوقيع. وفي نطاق ولاء نسيم للملك، وأنه كما كان يكرر في خطاباته الرسمية

---

(١) أحمد شفيق. حوليات مصر السياسية. التمهيد، الجزء الثالث (١٩٢٨). ص ٣٤٥-٣٤٩.

إليه «الخادم الخاضع المطيع والعبد المخلص الأمين»، في هذا النطاق حاول نسيم أن يحفظ لنفسه أمام الرأي العام المصري بعضا من ماء الوجه فقدم استقالته وترك الوزارة، وعرض في كتاب تركه الوزارة لبعض من وقائع الحادث مشيرا إلى الإنذار البريطاني وإلى سابقة تمسك وزارته بالنصين، وإنه ما كان يقبل تعديل النصين إلا استجابة إلى «نداء الواجب نحو العرش».

أما الوفد، فقد كان على سعة من المناورة والحيلة عجيب في هذه الفترة، التي واجه فيها السياسة البريطانية الجديدة، سياسة تصريح ٢٨ من فبراير ودستور ١٩٢٣. واجه تحالف الإنجليز والأحرار بأن تحالف مع الملك. وأسمع الملك لأول مرة هتافات شعبية بحياته، كانت غريبة على أذن الجالس على العرش. أدرك أن الملك يخاف الدستور، وكان الوفد يخاف أيضا من نظام دستوري ينشأ في غيبة الوفد بعد نفي واعتقال قياداته. وأدرك أن لا بد من تحالف مؤقت يواجه حلف الإنجليز والأحرار، ولا بد من عزل الملك عنهما. فأيد وزارة نسيم الملكية في البداية على شروط وضعها، أن يعاد المنفيون ويفرج عن المعتقلين وتلغى الأحكام العرفية. ولم تمض أسابيع حتى بدأ في ١٥ من ديسمبر ١٩٢٢ ضغطه على الوزارة التي «تريد أن تحكم البلاد بسياسة الصمت وطلب الصبر والانتظار»، ولكن طال الانتظار وفرغ الصبر. ثم زاد جرعة الهجوم على الوزارة في ٢٠ من ديسمبر مستنكرا خطة الصمت وعدم الإفراج عن المنفيين والمعتقلين وعدم إلغاء الأحكام العرفية، ثم عرج إلى الهجوم على عزم الوزارة المساس بحقوق الأمة في الدستور ومسألة حذف نصوص السودن الذي «يكون نكبة وطنية كبرى..»، ثم لخص طلباته وكلها يتعلق بالأحداث المصرية وليس فيها إشارة إلى السودان. وفي ٣١ من يناير ١٩٢٣ كرر هجومه على الوزارة لعدم الإفراج عن المعتقلين والمنفيين، ولم يشر إلى السودان إلا في نهاية البيان بذكره أن الأمة ستتابع الكفاح حتى تتحقق أمانيها العادلة «في الاستقلال التام لمصر والسودان»[1]. وبهذا كان الوفد يتصاعد بموقفه ضد الوزارة من الضغط إلى النقد إلى الهجوم والتهديد بمتابعة الكفاح. وكان يذكر ضمن ما ينتقد به الوزارة مسألة نص السودان. فلما وقعت الواقعة بالإنذار وحذف النصين السودانيين،

(١) أحمد شفيق. حوليات مصر السياسية. التمهيد، الجزء الثالث. ص ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٩٢-٣٩٦.

هجمت الصحافة كلها على توفيق نسيم رامية إياه بالتفريط في الآمال الوطنية. ومنها صحف الأحرار الدستوريين والحزب الوطني، وخصص أمين الرافعي لمسألة السودان ثلاثا من مقالاته الأربع عشرة عن الدستور، هاجم فيها تسليم نسيم المخزي بوجهة النظر البريطانية، وأن النصين البديلين يتضمنان اعترافا بتحفظ تصريح ٢٨ من فبراير عن السودان إذ سلّما بذلك أمره للمفاوضات[١].

وجرت صحافة الوفد في الأيام الأولى على هذا المنوال، لولا أن فوجئت وفوجئ الجميع بنشر برقية أرسلها سعد زغلول من منفاه في جبل طارق إلى رئيس الوزراء المستقيل توفيق نسيم نصها «إنكم بعملكم الشريف المفعم بالوطنية والحكمة استحققتم تقدير الوطن، فأهنئكم على ذلك وأهنئ زملاءكم الكرام»[٢]. فصمتت صحف الوفد لم تلو على شيء. وموقف سعد مدهش لا لمعاصريه فحسب، ولكن لقارئ التاريخ في يومنا هذا. وهو بعد الدهشة يوضح إلى أي مدى بلغت بسعد سعة الحيلة والمناورة في تلك الفترة العصيبة، التي كانت تتشكل فيها المواقع السياسية للقوى المختلفة، وهي على مشارف مرحلة جديدة. إن الإنذار البريطاني للملك فؤاد لم يكن القصد منه حذف نص السودان فحسب، وإن اللنبي الذي كان ينصح بالملاينة بالنسبة لهذه المسألة، اصطنع التشدد في وسائله مع كيرزون كما سبقت الإشارة، بعد أن ثبت لديه حلف الملك والوفد، وتلكؤ الملك في إصدار الدستور راميا وزره على الإنجليز، ومقاومته الأحرار الدستوريين، القوة المرشحة لاحتلال بعض مؤسسات الدستور مدعومة بالإنجليز. وكان من أهم أهداف الإنذار إذًا وقف الملك عند حدوده ومنعه أن يقوم بلعبة التحالف مع الوفد ضد الإنجليز، وتعريته من ادعاء الوطنية وإلباسه لبوس المعاداة للديمقراطية. وكانت هزيمة الملك أمام اللنبي مما من شأنه أن يجرجر الملك إلى معسكر الإنجليز. هنا سارع سعد لينتشل بيد الوفد القوية الملك من عثرته ويقيمه من جديد على قدميه، ليصحبه في تلك الجولة السياسية التي لم تكن قد تمت بعد. وهذا ما تحقق بالضبط لسعد وللوفد من بعد.

---

(١) ألبرت شقير.. المرجع السابق. ص ١٨٤-١٩٥.

(٢) أحمد شفيق.. حوليات مصر السياسية. التمهيد، الجزء الثالث. ص ٤٢٣.

إن اللنبي عين وزارة ثروت بعد تصريح ٢٨ من فبراير، ثم أسقطها الملك متحالفا مع الوفد، وعين الملك نسيما. فلما أسقط الإنجليز نسيما بعد أزمة السودان كان في أيديهم هم أن يختاروا الوزارة التالية، وكان مرشحهم عدلي يكن. فجاءت برقية سعد تعيد تحالف الملك والوفد لسابق عهده، ونشط الوفد بالبيانات والمظاهرات والاضطرابات لمنع عدلي يكن والأحرار الدستوريين من العودة للحكم. وقد تأتى له ذلك فعلا بوزارة يحيى إبراهيم التي مثلت توازنا نسبيا والتي لم تكن منحازة للمندوب السامي انحيازا كاملا. جاءت بعد أكثر من شهر مر على البلاد من غير وزارة. جاءت لتصدر الدستور على صيغة متوازنة، ليست كما صاغتها لجنة الدستور ولا كما أرادها الملك. ولتعترف بتصريح ٢٨ من فبراير.

فجاءت وزارة يحيى إبراهيم في ١٥ من مارس ١٩٢٣، الذي رشحه الملك وقبله الإنجليز خروجا من مأزق بقاء البلاد بلا وزارة أكثر من شهر[1] مع تصاعد الاضطرابات والاغتيالات السياسية. وقد أصدرت الدستور على صيغة وسط بين مشروع لجنة الدستور وبين تعديلات توفيق نسيم. فأجابت بعض مطالب الملك وبعض ما تمسك به الديمقراطيون. واعترفت بتصريح ٢٨ من فبراير وبحذف نص السودان، وأصدرت قانون تعويضات الموظفين الأجانب كما طلب الإنجليز. أما عن الوفد فقد أعيد سعد والمنفيون وأفرج عن المعتقلين وألغيت الأحكام العرفية. وبقي سعد على دفاعه عن توفيق نسيم الذي كان همزة الوصل في التقارب الملكي الوفدي، خطب بعد عودته من المنفى يقول إن نسيما وقف موقفا شريفا في مسألة السودان، ولم ينصح الملك بقبول طلب المندوب السامي إلا بعد الضغط والتهديد بالعنف، مما لا يعتبر معه صنيع نسيم تفريطا في حقوق مصر بالسودان، لثبوت عنصر الإكراه في هذا الصنيع، كما أن تعديل النصين لم يتضمن ضياعا لحق مصري بالسودان وأن الوزر كله يتحمله ثروت الذي قبل تصريح ٢٨ من فبراير». ثم ذكر أن لو كان سعد مكان نسيم لاستقال دون أن يقبل حذف النصين، ولكن حتى قبول نسيم حذفهما ينبغي أن تقدر فيه عوامل الضغط

(١) د. يونان لبيب رزق.. المرجع السابق ص ٢٤٥.

الحاصل وتهديد العرش، وأن التعديل لم يتضمن ضياعا لحق مصري[1]. وبقي سعد بتحالفه هذا مع الملك حتى ضمن في المعركة الانتخابية التي أجرتها وزارة يحيى إبراهيم انتصارا مؤزرا للوفد، تولى بعده تشكيل أول وزارة برلمانية في ظل دستور ١٩٢٣.

كان القصد من هذا الإسهاب والتفصيل في بيان حادثة الدستور عن السودان إيضاح دلالة هامة للحادثة؛ وهي أن القوى السياسية المختلفة قد تناولت مسألة السودان هذه لا من حيث كونها هدفا في ذاته، ولكن من حيث أثرها في الصراعات والتحالفات الدائرة بين بعضها البعض حول الجوانب المختلفة للسياسات المصرية. واتخذ كل من تلك القوى موقفه من نصوص السودان لا من حيث أهمية تلك النصوص الدستورية في تحقيق استراتيجيته السياسية بالنسبة للسودان. ولكن من حيث أثر هذا الموقف في توثيق تحالفاته أو إضعاف خصومه في نطاق السياسات المصرية، وفي سياق الأحداث السياسية المصرية الصميمة. وقد لان كل منهم واشتد، ونظره معلق في الأساس على مشروع الدستور ومدى ما سيشغله من قوة ونفوذ في المؤسسات المزمع بناؤها، ومدى ما سيستطيعه إزاء تصريح ٢٨ من فبراير، وعودة المنفيين والانتخابات المقبلة. والملاحظ أيضا أن حادثة «السودان» تلك والصراعات التي دارت حولها، توضح نوع الصراعات والمناورات التي جرت بين الأطراف الثلاثة في السياسة المصرية: الملك والإنجليز والوفد، ليدعم كل طرف نفوذه في مواجهة الآخرين في مرحلة ما بعد تصريح ٢٨ من فبراير. وتوضح كفاح الوفد لاستخلاص ثمار ثورة ١٩١٩ في المرحلة المقبلة، وإلى أي مدى كان سعد زغلول السياسي العجوز محنكا وأريبا في سعة الحيلة لاستخلاص أقصى ما يمكن من تلك الثمار.

---

(١) مجموعة خطب سعد باشا.. المرجع السابق ص ٨٠، ٨١.

(٣)

الوفـد والسودان

أين كانت الحركة السياسية المصرية والوفد خاصة، من مسألة السودان بعد ١٩١٩؟ لقد جاء المطلب المصري عن السودان بطريق الاستدراك بعد أكثر من شهرين من تشكيل الوفد. وكان يمكن ألا يكون لهذه الملاحظة أهمية ما لولا أن سياق الأحداث من بعد يكشف عن تلك الأهمية ويؤكدها. وكان الحزب الوطني قبل ١٩١٩ يبلور مطلبه السوداني في «بطلان اتفاقية ١٨٩٩». فارتقى الوفد بهذا المطلب إلى «الاستقلال التام لمصر والسودان». وهو ارتقاء هام لولا أن لم يصاحبه ارتقاء ملائم في النظرة السياسية والفكرية للمسألة السودانية، ولا في وسائل النشاط السياسي المحقق لهذا المطلب. ولولا أن الوفد استصحب نظرة الحزب الوطني السابق بشأن «مركز» مصر في السودان.

ومن جهة أخرى، فقد سبقت الإشارة إلى أن الوفد والمصريين عامة، نظروا إلى السودان كهدف مُرجأ، وباعتبار أن لاستقلال مصر التام ولإقامة النظام الديمقراطي بها، أولوية على المسألة السودانية. ومن هنا يبدو حرص سعد زغلول مع ملنر، ثم عدلي مع كيرزون، على تحاشي المواجهة بالنسبة للأوضاع السودانية. وكان يكتفي في هذا الصدد بإثارة الموضوع عرضا في نهايات جولات المفاوضات لتذكير الجانب الآخر بأن ثمة مسألة أخرى ستثار فيما بعد، على عادة رجال القانون عندما يتحفظون بعبارتهم الشهيرة «مع حفظ كافة الحقوق». ولا يستطيع القارئ من مطالعة محاضر المفاوضات وأحاديث الساسة أن يستنبط مشروعا مصريا وطنيا يعالج تفاصيل هذه المسألة. إنما جرى تناولها

في صيغتها المجردة، وانحصر جهد المجتهدين في «إثبات» الحقوق و«دحض» دعاوى الإنجليز. استمرارا لما جرت عليه الحركة الوطنية منذ ١٨٩٩.

اطرد الحديث في بيانات الوفد وبيانات وزارته أو برلمانه، عن الاستقلال التام لمصر والسودان، وذلك في أية مناسبة يرد الحديث فيها عن مطالب مصر الوطنية أو عن المفاوضات، وورد من هتافات الجماهير «ملك مصر والسودان» والهتاف لسعد زغلول أحيانا باسم «رئيس الأمة المصرية السودانية». كما أشير إلى الأمة المصرية السودانية في استجواب قدم بمجلس النواب لوزارة سعد بجلسة ١٠ من مايو ١٩٢٤. وتحدث سعد إلى مراسل التايمز قائلا: «إن السودان ليس ضروريا لبريطانيا العظمى ولكنه حيوي لمصر»، وإنه يمكن الوصول إلى اتفاق بشأنه ما لم يكن لبريطانيا أطماع استعمارية به[1]. وبمناسبة ما أثاره عبد الرحمن الرافعي عضو مجلس النواب عن مشروعات الإنجليز بشأن ري أراضي الجزيرة بالسودان بجلسة ٢٤ من مايو استطرد الحديث إلى الأهداف المصرية فقال سعد: «نريد حيازة السودان دون الإنجليز.. المسألة ترجع إلى أمر واحد وهو مَن الذي يجب أن يضع يده على السودان. أنحن أم الإنجليز؟! نحن نقول ونكرر ونؤكد ونقيم الحجج على أننا مالكون للسودان، وهم لنا معارضون..». وفي نقاش آخر بين الرافعي وسعد بجلسة ٢٣ من يونيو احتج الرافعي؛ وكان من الحزب الوطني، على ما أسماه اعتداء الإنجليز على «حقوق السيادة المصرية» بالسودان.وشرح عبارته بقوله: «... لا أرمي إلى الاستعمار والتحكم، وإنما أقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التي يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء»، ثم دلل على معناه بحديث طويل عن تعمير مصر للسودان ببناء المرافق والطرق وغيرها، لا لمغنم. بل للقيام بواجب وطني علينا.. إذ لا فرق بين مصر والسودان»، على عكس «العمران المصطنع» الذي يدعيه الإنجليز لأنفسهم هناك فهو «استغلال محض؛ لأن الشركات الإنكليزية الاستعمارية في تلك البلاد تنزع الأراضي من أيدي الأهالي لتحل محلهم..»، وجاء في جواب سعد الذي وافق فيه على ما قيل: «إذا تمكنت من الذهاب إلى المفاوضة فلا أقول إن السودان غير مملوك لنا، بل أقول إنه ملكنا وإنه جزء لا يتجزأ من مصر». وفي نقاش آخر بين سعد

---

(١) محمد إبراهيم الجزيري.. المرجع السابق. ص ١٤٧.

وعبد اللطيف الصوفاني عن ميزانية حكومة السودان التي لم تعرض على مصر (مجلس النواب ٧ من يونيو)، استطرد الحديث إلى ما دفع سعدا إلى القول: «إن السودان لنا يجب أن نحوزه ويجب أن نتصرف فيه كما يتصرف المالك في ملكه. هذه حقيقة يجب أن نسعى جميعا إلى تحقيقها ولكن بأي طريقة؟! واضعو اليد على السودان أقوياء» وقد اتخذ مجلس النواب (٢٣ من يونية) قرارا يحتج فيه على بطش حكومة السودان بالسودانيين الموالين لمصر ورد به: «يعلن المجلس عطفه على السودانيين جميعا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر.. ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدئها الخالد؛ وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر». وبجلسة ٢٨ من يونية أفاض سعد في بيان وجهة نظره عن السودان، ردا على تصريح للحكومة البريطانية بمجلس اللوردات أعلنت فيه أنها لن تترك السودان وأنها ملتزمة إزاءه بموقف وزارة لويد جورج السابقة، رد سعد بأنه لن يتنازل عن السودان مطلقا، «لا لأنه مستعمر بل لأنه جزء من كياننا، بل لأنه منبع حياتنا، بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلا» ثم تحدث عن اضطرار مصر تركه (سنة ١٨٨٤) ثم استعادته بالنفيس من الأموال والعزيز من الدماء، وما أنفق عليه بعد ذلك من أموال طائلة.

❁ ❁ ❁

لم تغلب على سعد حرفته القانونية، كما غلبته في المسألة السودانية. فظهر كمحام قح يتكلم عن الملكية والحيازة ووضع اليد وعن الحق والتصرف. مما لا شك يثير الدهشة وقد يثير الحفيظة لدى قارئ التاريخ، وخاصة المصريين والسودانيين اليوم، وبلغ ولع سعد بتلك الصيغ هنا، إن كان يقول: «إذا قدمت هذه الأوراق أمام أي محكمة، فلسان مصر يقول إنها باطلة». مشيرا إلى العرائض التي استكتبها الإنجليز من السودانيين لصالحهم[1]. ولا يعود هذا الأمر فحسب إلى غلبة الثقافة القانونية على سعد وغالب قيادات الحركة الوطنية بالوفد أو الحزب الوطني، فهو أمر قد يفسر ولعهم بالمصطلح القانوني كتعبير عن مواقف سياسية عملية، ولكنه لا يفسر هذا الاستغراق في «الموقف القانوني». إنما قد يعود إلى وضع سياسي وجدت الحركة الوطنية نفسها فيه

---

(١) مجلس النواب (٢٣ من يونية ١٩٤٢).

بالنسبة للسودان، وهو المطالبة بتحقيق هدف لا يتوافر لديها أي من ممكنات تحقيقه العملية بالممارسة المباشرة، فضلا عما شاب النظرة إلى السودان من اعتباره أرضا ونهرا في الأساس. وفضلا عن الطابع البرجوازي الرأسمالي للقيادات الوطنية وقتها وغلبة مصالح ملاك الأرض الزراعية عليهم، وهو طابع يبلور المصالح الاقتصادية في مفهومي «الملكية» و«العقود»، والحاصل أن الطابع البرجوازي لقيادة الحركة الوطنية الديمقراطية بمصر، لم يتكشف بأنصع مما تكشف به في تناوله لمسألة السودان.

على أن ما يسترعي الانتباه أن تلك الحركة «البرجوازية» كانت تقوم في مصر في تلك الظروف بإنجاز تاريخي هام وخطير لصالح التقدم والحضارة، ولصالح الشعب المصري عامة. وأن نظرتها إلى السودان كانت في التحليل النهائي تتجه إلى المطالب باستقلاله وإجلاء الاستعمار الإنجليزي عنه هو ومصر. وإن كل هذا الحشد من عبارات سبقت الإشارة إليها كانت تعبيرا «حقوقيا» يريدون به تأكيد أن ثمة علاقات وثيقة ومصالح حيوية تربط البلدين. وأن مصر والسودان بلد واحد، وأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر. مع بيان أن تلك الصلة ليست استعمارا ولا استغلالا، إنما هي أمر مما يعبر عنه في المصطلح السياسي الحديث بوحدة التراب الوطني. والسودان ألزم لمصر من الإسكندرية كما كان يجري التعبير أحيانا على ألسنتهم. فرأوا السودان جزءًا من وطنهم كالإسكندرية أو سيناء أو أسوان مثلا، لو تهدد بالفصل لثار الوطنيون مطالبين ومؤكدين أنه جزء من مصر، ولمصر عليه حق السيادة وهو «ملك لنا»، وهكذا دون أن تثير تلك التعبيرات قط شبهة طمع أو استعمار أو تحكم من شعب في شعب آخر. وإن كلمات الوطنيين المصريين توضح هذه النظرة، من سعد زغلول إلى أمين الرافعي إلى عبد الرحمن الرافعي إلى غيرهم. ويذكر داود بركات «رئيس تحرير الأهرام»: «من العبث قول هؤلاء السياسيين الإنكليز إن المصريين يريدون حكم السودانيين، فإن المصري لا يتطلع إلى ذلك، ولكنه يقول للسوداني إنا إخوة متساوون يندمج أحدنا بأخيه وتندمج مصلحة كل منا بمصلحة الآخر..». ويؤيد قولا قاله الأمير عمر طوسون في بعض رسائله: «إن لم نحكم السودان فليحكمنا السودانيون»[1].

---

(١) داود بركات.. المرجع السابق. ص ١٣٨، ١٦٨.

هذا ما أحاط بالنظرة السياسية والفكرية للحركة الوطنية المصرية وللوفد خاصة بالنسبة للسودان. أما بالنسبة لأساليب النشاط السياسي المصرية حول مطلب السودان، فقد سبقت الإشارة إلى أن الاستغراق في الموقف القانوني، كان يعني فيما يعنيه التحصن في موقف المطالبة بهدف لم ير المطالبون به أمامهم مكنة عملية للشروع في تحقيقه، كان يعني عجزا عن الممارسة. ولعل من أوضح ما يظهر هذا الموقف الحوار الذي دار بمجلس النواب في مايو ويونية ١٩٢٤ بين سعد زغلول وبين كل من عبد اللطيف الصوفاني وعبد الرحمن الرافعي، مما سبقت الإشارة إلى طرف منه. كان سعد يعترف بعباراته الخطابية الضخمة بكل ما يطالب به نائبا الحزب الوطني هذان. ولكنه يعجزهم بتكرار القول: «ما هي الطريقة العملية التي توصلنا إلى ذلك»، «ما هي الطريقة العملية للتفرد بالسودان، إن كنت تعرف هذه الطريقة ولا تريد أ ن تفضي بها علنا فتعال وقلها لي سرا..» (جلسة ٢٤ من مايو). «ليس عندي طريقة لأدلي بحجتي ولأحافظ على حقوقي، بل لأزحزح خصمي عن مكانه، إلا بمناقشة ذلك الخصم وإقناعه بأنه مستولٍ على السودان بغير حق، وأن السودان من حقنا»، فلما علق الصوفاني بأن المفاوضات غير منتجة، سأله سعد عن الطريقة الأخرى التي يقترحها فقال الصوفاني: «رجالك هناك (يقصد الموظفين)، والقوة المصرية أيضا، ولك أن تتصل بالشعب السوداني.. (مقاطعة) لا تحرجوني ولا توجهوا مجهود الأمة إلى الخيال..» (٧ من يونية). كانت هذه هي «الكلمة»، أن يتصل بالشعب السوداني والموظفين والجيش، فقوطعت وانقطع السياق وعاد الحوار من جديد «ما هي الطريقة؟». إن الاتصال بالجيش والموظفين أمر كان على قدر كبير من الصعوبة لما سبقت الإشارة إليه من عزلة تلك الأجهزة عن الحكومة المصرية، فضلا عن أن حكومة سعد لم تكن قوية القبضة في جهاز الحكومة المصرية نفسها. ولكن سعدا هو حزب قبل أن يكون وزارة. فلم لا يتصل بالشعب السوداني؟ كانت هذه هي صميم مشكلة الحركة الوطنية المصرية بالنسبة للسودان. وها هنا الخلل والمأزق والمنزلق.

ويمكن القول استعجالا للأحداث إن الوفد المصري، تنظيم الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية لثورة ١٩١٩، الذي استطاع أن يجمع المصريين ويستوعب نشاطهم وطموحهم الوطني والحضاري، وحقق بذلك أسمى ما يمكن تحقيقه في إطار ما تتيحه

الظروف التاريخية، والذي أسهم بتكوينه الجامع في بلورة الجامعة المصرية، هذا الوفد المصري منذ اليوم الأول الذي لم يراع فيه وجوب قيامه على أساس مصري سوداني جامع، قد حكم بانفصال السودان عن مصر وجاءت مطالبه عن استقلال السودان تفتقد وسائل تحقيقها، وجاءت صياغاته الفكرية عن علاقة مصر بالسودان ناشزة عن معناها التحريري الأصيل.

إن حركة التوكيلات الشهيرة التي بدأ بها تأسيس الوفد في ١٩١٨ قد اقتصرت على مصر وحدها، ولا يبدو أن منظميها فطنوا إلى أهمية إشراك السودانيين فيها. ويلزم الاعتراف بأن هذا الإشراك كان على قدر عظيم من الصعوبة في ظل السيطرة البريطانية المطلقة هناك. ولكن لا يبدو أن محاولة وفدية بُذلت في هذا الصدد. بل كان الإنجليز هم من بادروا بمحاولة عكسية؛ إذ أوحوا بتشكيل وفد سوداني من كبار الشخصيات الموالية لهم وقتها، ومنهم السيد عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني والشريف الهندي، فشخص إلى لندن في يولية ١٩١٩ مهنئا بالنصر في الحرب العالمية مثبتا الولاء لبريطانيا، مما امتدح من أجله كيرزون السيرلي ستاك (الحاكم العام) بمجلس اللوردات في ديسمبر ١٩١٩ مشيرا إلى أن السودان على عكس مصر يوالي الحكم الإنجليزي. ثم دفع الحاكم العام في ١٩٢٤ حركة لجمع العرائض من السودانيين تفيد تمسكهم بحكومة السودان الإنجليزية[1]. ويحكي «المحزون» أن شرع بعض شباب السودان (ومنهم علي عبد اللطيف وصالح جبريل) في التصدي لهذا العمل بحركة مضادة ليحصلوا على توقيعات السودانيين، ومنهم توقيعات الأشخاص أنفسهم على عرائض تفيد أن مصر والسودان «جزء لا يتجزأ» بما يهدر أثر النشاط البريطاني، ويؤكد عنصر الإكراه فيه. وبادر «المحزون» «بمخابرة أولي الأمر» بمصر، ولكنه أمر برقيا بوجوب التريث وانتظار التعليمات. فتوقف بعد أن كان جمع ٣٠٠٠ توقيع في بضعة أيام، ثم جاءه كتاب بأن «أولي الأمر لم يقروا رأيي ولم يوافقوا على عملي»[2]. وقد أُرسلت هذه التوقيعات مع اثنين أسلماها إلى مأمور وادي حلفا المصري الذي بعث بها إلى الوفد.

---

(١) داود بركات.. المرجع السابق ص ٨٣.

«المحزون».. المرجع السابق. ص ٦١.

(٢) «المحزون».. المرجع السابق. ص ٧١، ٧٢.

وعرض على مجلس النواب المصري برقية احتجاج من وفد سوداني منع من السفر إلى القاهرة، وناقش المجلس في ١٩ و٢٣ من يونية عرائض الولاء لمصر وعرائض الولاء المصطنعة لبريطانيا محتجا على مسلك حكومة السودان. ووقف الأمر في مصر تقريبا عند حدود هذه المظاهرة.

ومن جهة ثانية، فمن المعروف أن الحركة الوطنية السودانية الحديثة بدأت بنشأة «الاتحاد السوداني» في ١٩٢٠ من موظفين وتجار وطلبة سودانيين. وكانت تطالب بجلاء الإنجليز عن مصر والسودان ورفض مشروع الجزيرة ومهاجمة احتكار السكر، وتطبع منشوراتها بمصر والسودان، وانقسمت الحركة في١٩٢٢ . وكان علي عبد اللطيف عضوا بها وأرسل مقالا نشره أمين الرافعي في صحيفته «الأخبار»، وقُدم للمحاكمة وسُجن عاما وطرد من الجيش المصري بالسودان. وحاول وفد من المحامين المصريين برئاسة مرقص حنا؛ من زعماء الوفد، السفر للدفاع عنه فمُنع من دخول السودان. وأثار ذلك الرأي العام المصري، وانتقد حمد الباسل من زعماء الوفد حكومة مصر وقتها لأنها لم تدافع عن ضابط مصري في جيشها. وبعد خروج علي عبد اللطيف من السجن أنشأ جمعية اللواء الأبيض في أواخر ١٩٢٣، وافتتحت نشاطها ببرقية أرسلتها لمجلس النواب المصري وقناصل الدول بالخرطوم في مايو ١٩٢٤، تطالب بأن يكون السودان وحدة سياسية في إطار حكومة تضم مصر والسودان. ونشطت في حركة العرائض المؤيدة لمصر التي لم يكتب لها الاستمرار، وبعثت مندوبين عنها للكتابة بالصحف المصرية لتعريف المصريين والوفد خاصة بأهدافها وآمالها[1].

ويذكر الدكتور محمد أنيس أن تردد الوفد بالنسبة لمسألة السودان قد دفع الحزب الوطني إلى تركيز اهتمامه عليها ليكسب بها نفوذا سياسيا في مواجهة الوفد. وقد زار حافظ رمضان زعيم الحزب السودان في ديسمبر ١٩٢٣، وقابل علي عبد اللطيف وغيره من الشخصيات التي نشطت نشاطا منظما فيما بعد. ووعده حافظ رمضان بعد انتصار حزبه في انتخابات ١٩٢٤ على الوفد أن يجري اتصالا منظما به بواسطة توفيق وهبي

---

(١) د. محمد أنيس. حركة اللواء الأبيض بعد ٥٠ سنة في مصر والسودان. دراسة نشرت في صحيفة الأهرام في ٢٩ من يونية ١٩٧٣، إلى ٢ من يولية ١٩٧٣.

القاضي المصري بالخرطوم. وكان علي عبد اللطيف يتردد على اجتماعات النادي المصري بالخرطوم، وجرت محاولة لـ«وضع التنظيم في القاهرة على أرضية أفضل عن طريق تأسيس (حزب لتحرير مصر والسودان)»، وذلك بواسطة عدد من الضباط السابقين غير المرتبطين عضويا بحزب ما. وأن عبيد حاج الأمين كتب مقالا بصحيفة الأهرام في ١٦ من يولية ١٩٢٤ اتهم فيها الزعماء المدنيين والقبائليين بالسودان بالعمالة للإنجليز، ودعى لوحدة وادي النيل عن طريق التاج الواحد والبرلمان الواحد والقانون الواحد والمساواة بين الجميع. وممن كان على اتصال بالسودانيين من رجال الوفد حمد الباسل وكيل الوفد وحمدي سيف النصر رئيس لجنة السودان بالبرلمان، والذي قضى أربعة عشر عاما ضابطا مصريا بالسودان، وعبد الرحمن فهمي الذي أنشأ اتحاد عمال وادي النيل، ولكنها لم تكن صلات تنظيمية. وقد خلص الأستاذ المؤرخ: «نحن نقطع بأنه لم تكن هناك علاقة مباشرة بين قيادة الحركة الوطنية في مصر وبين حركة اللواء الأبيض، وليس صحيحا بالمرة أنه كان هناك ضابط مصري في السودان يمثل سعد زغلول، وأن سعد زغلول قد أبلغ بعض السودانيين في القاهرة بذلك ليتلقوا تعليمات سعد كما يدعي المؤرخ السوداني محمد عبد الرحيم، غير أن فقدان الصلة المباشرة بين قيادة الحركة الوطنية في مصر وحركة اللواء الأبيض في السودان لا ينفي مطلقا أن نموذج الثورة في مصر كان يبهر السودانيين..»[1].

كان القصد من العرض السابق بيان أن عزلة الوفد عن حركة السودان من الناحية التنظيمية لمن يكن قدرا تاريخيا مفروضا رغم صعوبة الاتصال، ولم يكن الوفد يتخلف عن ممارسة الصعب في مصر، بدليل قيام التنظيم السري للوفد، وممارسته ما مارس من أعمال العنف والاغتيالات السياسية. وأن الوفد الذي ضرب المثل في جامعيته وشموله وقف عند الحد الفاصل بين البلدين لا يمد ولو طرف سبابته. مكتفيا بالحديث عن استقلال البلدين ومتسائلا في حيرة «ما العمل» بالنسبة للسودان؟ فلما صاح الصوفاني أن اتصلوا بالسودانيين قوطع ليعود السؤال الحائر «ما العمل؟». لم يغب عن فطنة سعد أن موقفه في مفاوضاته المقبلة مع ماكدونالد يكون قويا لو أظهر السودانيون مشاعر

---

(١) د. محمد أنيس.. المرجع السابق.

التعاطف مع مصر. وتلقف علي عبد اللطيف هذه الرغبة وعمل على تنفيذها. ولكن الموقف الوفدي وقف عند حدود طلب «إظهار المشاعر» وإعلان الاستعداد عن دفع التعويضات لمن يلحقهم ضرر من جراء ذلك[1]. وإذا أمكن الحديث الآن بلغة الوفديين القانونية وقتها، فيمكن القول إن طلب إظهار المشاعر هذا كان تعبيرا وفديا عن أن وكالة الوفد قاصرة على المصريين وحدهم. وأن تلك العزلة التنظيمية بين الحركتين لا شك أفقدتهما إمكانية البحث الرشيد في هدفهما المشترك. إن الوطنيين المصريين لم يغب عن وعيهم السياسي أن حزب الاستقلال لا يقوم بهدف الاستقلال وحده ولكن بتحديد تصوره لنظام الحكم بعد الاستقلال. ومنذ مواجهة ١٣ من نوفمبر ١٩١٨ بين سعد وونجت كان واضحا أن الحركة الوطنية المصرية تريد بالاستقلال أن تقيم النظام الدستوري الديمقراطي على تفصيل كان يرد في مناسباته.

أما بالنسبة للسودان، فلا يكاد يُلحظ تصور دقيق لعلاقة القطرين فيما بعد الاستقلال رغم حرص المصريين على تأكيد نزوعهم إلى تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بينهم وبين السودانيين. وإن افتقاد هذا التصور كان مما يوضح حسن نية المصريين تجاه السودان، إذ لا يطرحون تصورا منفردا من جانبهم للعلاقة بين البلدين. ولكنه بهذا المعنى يعتبر قصورا تفرع على افتقاد تلك الصلات التنظيمية بين الحركتين. وما كان يمكن لحركة قاصرة على مصر أن تنجح في طلبها استقلال بلد آخر. ولو كان هذا البلد جزءًا منها، ولا لتنظيم قاصر أن يحقق وحدة بين بلدين. وإذا كان الحزب الوطني قد مس تلك النقطة مساسا كما سبقت الإشارة، فلا يبدو أنه عمل بعد ذلك على تطوير علاقته بالسودانيين وما كان لغير الوفد بتمثيله غير المنازع للحركة الوطنية وإسهامه التاريخي في بناء الجماعة المصرية، ما كان يمكن لغيره أن يقوم بهذا الإنجاز التاريخي الضخم مع السودان ليبني بالكفاح الواحد والتنظيم الجامع الواحد أمة واحدة تقوم على أساسها دولة شرعية متحررة واحدة.

لم قوطع الصوفاني لما صاح أن اتصلوا بالسودانيين وحركوا ضباطكم وموظفيكم هناك؟ كان المقاطعون هم نواب مصر وهم ثوار ١٩١٩، ومنهم من عرف السجن

---

(١) د. محمد أنيس.. المرجع السابق.

والاعتقال والتشريد. ولكنهم في الوقت نفسه بلغ عدد كبار الملاك منهم الذين تزيد ملكية الواحد منهم على مائة فدان، بلغ ٩٥ عضوا نسبتهم٥ ,٤٣٪ من مجموع أعضاء المجلس[١]، والباقي ينتمون جميعا إلى الطبقة المتوسطة تجارا أو مهنيين من المحامين أو الأطباء أو غيرهما. وقد كان الجديد الضخم الذي أتت به الثورة أنها مكنت رجال هذه الطبقة والأفندية أن يصلوا إلى مقاعد البرلمان وكراسي الوزارة، بعد أن كانت قاصرة على النخبة الأرستقراطية. وقد أمكن لهذه الطبقة التي قادت ثورة ١٩١٩ أن تستثمر التطور الحضاري السابق للجماعة المصرية وتطور الحركة الديمقراطية خلال القرن التاسع عشر، وما اتسم به المصريون من درجة عالية من التوحيد، استثمرت ذلك كله في إدارة الصراع الثوري المحقق لاستقلال مصر بأسلوب سلمي ومشروع في الأساس، يعززه نشاط الجهاز السري في الاغتيالات السياسية لإقلاق الأعداء وإزعاجهم، ولضبط الحركة الثورية وفرض هيبتها واحترامها على العناصر التي تنجذب للاحتلال. وقد سبقت الإشارة في صدر هذا البحث إلى طبيعة أجهزة الحكم المصرية، وما تمكنت به الحركة السياسية المصرية من حصارها والتهديد بعزلها عن سلطة الاحتلال، مما كان له أثره الكبير في تهديد تلك السلطة.

أما بالنسبة للسودان فقد كان الوضع جد مختلف، والحركة الوطنية الحديثة هناك لا تزال في نشأتها، والسودان الفسيح يتسم بالكثرية والتعدد من حيث الأقاليم والقبائل ومستويات النمو الحضاري، وأجهزة الحكم في قبضة الإنجليز تماما. لذلك لم يكن في مكنة أسلوب الكفاح المصري وقتها أن يحقق في السودان ما كان يحققه في مصر. ولو اقتحم الوفد الحواجز البريطانية وصولا إلى السودانيين لكان تعين عليه أن يصير وفدا آخر. وإلا لما كان في مكنته أن يحقق هناك ما يحققه هنا. وفضلا عن ذلك فإن هذا الاقتحام لو كان تم، لكان خليقا به أن يواجه في مصر نفسها من الإنجليز مقاومة لم يكن في المقدور حساب مدى عنفها وفظاظتها. ولم يكن التكوين الاجتماعي للوفد مما يمكنه من قيادة صراع كان يمكن أن يسير في طريق الحرب الثورية التي تشمل مصر والسودان معا، على نحو ما بدأت الصين تعرفه في الحقبة نفسها مما استطال إلى نهاية الأربعينيات.

---

(١) د. عاصم الدسوقي. كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤-١٩٥٢. (١٩٧٥). ص ٢١٢.

لهذا قوطع الصوفاني بك فسكت، وهو إن كان قالها؛ «اتصلوا بالسودانيين»، فلم يعرف عنه ولا عن الحزب الوطني أنه فعلها.

❊ ❊ ❊

ماذا كان أمر السودان إذًا بالنسبة للحركة الوطنية المصرية إذا نظر إليه في جوانبه الملموسة؟ أي بالنسبة للمصالح التي رأت تلك الحركة من اللازم عليها أن تصونها، اطرد الحديث عن السودان من قبل مصطفى كامل وحتى استقل القطر الشقيق في ١٩٥٦، على أنه روح مصر وحياتها. وأنه «إنسان العين» كما يقول الشاعر أحمد شوقي، وأن انفصاله يهدد مصر بما يشبه الدمار ويصيبها في مقتل، وأن لا أمن لها بدون السودان. وأن النيل الذي اعتبرت مصر هبة له منذ فجر حضارتها والذي أثر في حياة المصريين ونظمهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما لا يظهر أن نهرا آخر أثر به في حياة شعب، والذي عبده المصريون القدماء ووجدوا فيه بعضا من وحدانية الله وفرديته قبل نزول الرسالات السماوية، هذا النيل ليس غريبا أن يكون مجال اهتمامهم الحيوي على مدار العصور. فلما بدأ عصر الخزانات والتحكم في مياه النيل، كان لا بد للمصريين أن يفكروا في سياسة نهرية تضمن ألا تكون إمكانية التحكم في مياه النيل تحكما فيهم.

لقد خطب مسيو برونت المهندس الفرنسي في المعهد العلمي المصري في ٢١ من يناير ١٨٩٣ مشيرا إلى أن إقامة خزان للمياه على مجرى النيل يعرض مصر لأشد الأخطار، وأنه يكفي للقضاء على مصر أن ينشأ سد على فوهة بحيرة نيانزا ليحرم مصر من المياه التي تأتيها في موسم الجفاف. كما كتب سير مونكريف إلى المعهد العلمي البريطاني في أول أكتوبر ١٨٩٥، يقول إنه إذا ملكت دولة متمدنة أعالي النيل وأنشأت الخزانات على مسارب بحيرة فيكتوريا «صارت تغذية النيل من تلك المسارب بيد الدولة المالكة..»؛ بما يمنحها سلاحا يمكنها من تهديد مصر بالغرق أو الجفاف. كما ذكر سير بورنال مندوب بريطانيا في أوغندا في ١٨٩٤ أن أوغندا أقوى دول شرق إفريقيا لسيطرتها على منابع النيل، وأن «موقفنا في أوغندا ومصر موقف واحد لا ينفصل أحدهما عن الآخر. لأن من مَلك أعالي النيل يتصرف بمصر على هواه ومشيئته ويكون باستطاعته أن يقضي على مصر»[1].

---

(١) داود بركات.. المرجع السابق. ص ٢٤، ٢٥.

وأن عصر الخزانات هذا قد نقل مصر عبر القرن التاسع عشر من ري الحياض إلى الري الدائم، ومن المحصول السنوي الزراعي الواحد إلى تعدد المحاصيل السنوية، مما جعل مصر ونظامها الاقتصادي أكثر تبعية لوسائل تنظيم تدفق المياه عبر السنة كلها. فلم يعد خوفها فقط من امتناع وصول المياه إليها، ولكن من تباين السياسات النهرية، وعدم ملاءمتها مع تنظيم الدورة الزراعية. ولم يعد الخطر عليها يتمثل في الصورة الفجة؛ صورة جفاف النيل مثلا، ولكن في عدم وصول الكميات المطلوبة في المواعيد المطلوبة، الأمر الذي يهدد أيا من محصولاتها السنوية بالهلاك. وإذا كان السد العالي الآن يضمن لها مخزنا للمياه يكفيها المفاجآت العاجلة، ويكفل لها فسحة من الوقت تتدبر فيه أمورها بغير خطر داهم تفاجأ بسقوطها فيه، فقد كان نظام التخزين قبل السد العالي، وحتى بعد بناء خزان أسوان لا يكفل لها إلا تخزينا سنويا فقط مما لا يجنبها المخاطر العاجلة. والحاصل أن تهديد مصر بالتحكم في مياه النيل لم يكن مجرد ظن ظنه المصريون، ولكنه كان سياسة عبَّرت عن نفسها بأقوال الإنجليز أنفسهم حسبما سبقت الإشارة.

وفي التسعينيات من القرن التاسع عشر أرسل رياض باشا مذكرة إلى السير إفلين بارنج (اللورد كرومر فيما بعد) تقول إن النيل حياة مصر؛ والنيل هو السودان «فلا جدال في أن الروابط والعلاقات التي تربط مصر بالسودان لا يمكن أن تقبل أي انفصال.. وإذا تمكنت دولة من الاستيلاء على منابع النيل فإن هذا الاستيلاء يكون بمثابة حكم الإعدام على مصر». ثم كتب بطرس غالي وزير الخارجية إلى حكومة بريطانيا أن حكومة مصر لا يغيب عن نظرها «العودة إلى استئناف احتلال الأقاليم السودانية التي هي مصدر الحياة ذاتها لمصر..»، وعند مناقشة لجنة الدستور وضع السودان أعد حسين رشدي رئيس اللجنة مذكرة في ١٧ من مايو ١٩٢٢ بدأها بقوله: «إنما السودان لهو الحياة بذاتها لأنه منبع النيل..»[1]. كما ورد بمذكرة الوفد المصري بباريس في ١٩١٩ عن السودان «إن المسألة ليست مسألة قانون أو مسألة تاريخية فقط.. فإذا تسلطت دولة أجنبية على السودان كانت مصر التي لا تعيش إلا من النيل عرضة لأفدح الأخطار..»، والشواهد على هذا الموقف لا تكاد تنحصر.

---

(١) داود بركات.. المرجع السابق. ص ٦٧، ٦٨.

والحاصل أيضا أنه منذ ١٨٩٩، لفت سير وليم جارستون مستشار وزارة الأشغال المصرية النظر إلى مشروع لري سهل الجزيرة بالسودان بإقامة خزان على النيل الأزرق. وتأيد ذلك بتقرير إلى كرومر في ١٩٠٤، وذلك لزراعة القطن هناك. وشرعت حكومة السودان في مد السكة الحديد من الخرطوم إلى سنار على النيل الأزرق في ١٩٠٩، وأتمته في ١٩١٢، ثم اخترقت به أرض الجزيرة إلى كوستى والأبيض على النيل الأبيض. وبدأت تجرب زراعة القطن في نحو ثلاثة آلاف فدان في ١٩١١ بواسطة نقابة زراعة السودان، وأظهرت التجربة إنتاجا طيبا في ١٩١٣. فشرعت في إقامة خزان سنار، وتطلب المشروع ثلاثة ملايين من الجنيهات رفضت الحكومة المصرية ضمان إقراضها، فوافق البرلمان البريطاني على الإقراض، وبدأت الأعمال التمهيدية في ١٩١٤ حتى أوقفتها الحرب العالمية الأولى، ثم استؤنفت بعد الحرب. وكان من المقرر أن يشمل المشروع ثلاثمائة ألف فدان من نصف مليون يكفيها الخزان، وهي أرض أخذت من ملاكها السودانيين الذين اعتادوا من قبل زراعتها حبوبا على الأمطار، أخذت بإيجار عشرة قروش للفدان في العام. كما استهدفت السياسة البريطانية استغلال ثلاثة ملايين فدان من أرض الجزيرة مستقبلا بواسطة مشروعات خزانات على بحيرة تانا[1]. وكل ذلك أثار حذر المصريين من حيث عدم كفاية المياه لكل تلك المشروعات المستقبلة، ومن حيث تعارض مواعيد الري مع ما يتلاءم مع احتياجات مصر الفعلية. فصار هذا الأمر من العوامل ذات التأثير الوجداني الكبير على المصريين بعد الحرب الأولى، وزادت من خشيتهم التقارير التي أعدها مهندسون بريطانيون مثل ولكوكس وكندي[2]. كما ضاعف منها أن مصر كانت تصارع الإنجليز بطلب الاستقلال والجلاء عنها. وأن الإنجليز لا بد سيعتاضون بقطن السودان عن قطن مصر، مما يزيد من احتمالات التوسع في تلك المشاريع المهددة لاحتياجات مصر، وأنهم لا بد ملوحون بتحكمهم في المياه للضغط على الإرادة المصرية لو استطاعت تلك الإرادة أن تتخلص من نفوذهم داخل مصر. ويكفي بيانا لأساس هذا الخوف، أن مصر - حكومة ورأيا عامًا - لم تخضع للسياسة البريطانية بالسودان تماما منذ ١٨٩٩، ولم تقدم ما قدمت من رجال ومال، وهي

---

(١) د. محمد حسين هيكل. عشرة أيام في السودان. سلسلة كتب للجميع (١٩٤٩) ص ٨٣.

(٢) د. محمد حسين هيكل.. المرجع السابق، ص ١٠٨.

عالمة بأن ما تقدمه يخدم السياسة البريطانية بالسودان ويخدم سعيها لعزل السودان عن مصر، لم تفعل ذلك إلا تحت ضغط مسألة المياه، وبمراعاة أن ما تقدمه يقابل ما تحصل عليه ويقابل تأمين مياه النيل التي تصل إليها، كما كانت تذكر تقارير كرومر وغيره. وحتى بعد خروج المصريين من السودان في ١٩٢٤ وفصله عن مصر، التزمت بأداء ثلاثة أرباع مليون جنيه سنويا لحكومة السودان المعادية لها، مقابل تأمين المياه، وإن نص السودان الوارد بمشروع كيرزون الذي سبقت الإشارة إليه لشاهد على ذلك. ويؤكد هذا الشعور المصري إبان الثورة ما سجلته الوثائق البريطانية من مشاعر المصريين في ٦ من مارس ١٩٢٠ من أن المصريين يركزون على «أن مشروع الري السوداني الذي يستهدف خراب مصر ووضع المصريين تحت رحمة بريطانيا..»، وأن الجماهير يتأثرون «بما يسمعونه عن اقتراب المجاعة وقطع مياه النيل وغيرها من الكوارث التي يحمّلون الإنجليز مسئوليتها..»[1]، «فلقد واجهت مصر ما لم تواجهه قط في تاريخها، وهو احتمال وجود إقليم يخضع لحماية دولة كبرى يستغل مياه النيل التي تعتبر ضرورة حياة لها»[2].

ويذكر داود بركات أن سياسة الإنجليز تتحصل في «القبض على نواصي الأمم بالماء والبوليس»، وهم منذ الساعة الأولى حرصوا على وضع أيديهم على البوليس وعلى كبار وظائف مهندسي الري بوزارة الأشغال، وبهذا استعبدوا مصر، وأنهم يتمسكون بحكمداريات البوليس في كل من القاهرة والإسكندرية وبورسعيد، ويتمسكون في الوقت نفسه وللهدف نفسه بالسودان منبع النيل، «لقد جعلوا الري غُلًّا في عنق مصر وقيدا في رجلها دون الاستقلال، فالذين وكلتهم الأمة بطلب استقلالها موكول إليهم البحث عن هذا الاستقلال بكل أجزائه، الأمة من ورائهم تسند ظهورهم وتؤيدهم كل التأييد»[3].

تلك هي المساحة المصرية الحقيقية التي شغلتها المسألة السودانية في ذلك الوقت. ومنها يظهر أن المصريين وإن عاب نظرتهم إلى السودان انحصارها في نطاق العلاقات

---

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩.. المرجع السابق.. ص ٤٦٤. يراجع أيضا رسالة دكتوراه غير منشورة: د. تمام همام تمام.

(٢) مواقف حزب الوفد المصري من مسألة السودان في الفترة من ١٩١٩-١٩٥١. يولية ١٩٧٤. ص ٧٩.

(٣) داود بركات.. المرجع السابق. ص ١٠٨-١١٣.

الثنائية بين مصر وبريطانيا، فإن هذا العيب يصح بافتراض ما يبدو من ظاهر موقفهم وأقوالهم، من أن سعيهم هو تحقيق السيادة على السودان بغير اهتمام بإشراك السودانيين في الأمر، أما إذا نظر إلى المسألة في سياق ما سبق بيانه من مصالح حيوية رآها المصريون، ومحاذير محدقة استشعروها مهلكة، فإن موقفهم يكتسب مضمونا آخر يمكن به استنباط مفاد آخر لأقوالهم من حيث مقصودهم الحقيقي منها. وعلى وفق البيان السابق، يظهر أنهم ما حصروا السودان في نطاق العلاقات المصرية البريطانية إلا لأنهم وجدوه سودانا لا يحكمه السودانيون، بل يسيطر عليه أعداؤهم الإنجليز بقوتهم العسكرية والاقتصادية والعلمية، وبأطماعهم في مصر ذاتها؛ أي نظروا إلى المسألة باعتبار ما يتهدد استقلال مصر من سيطرة الإنجليز على السودان. لأن حكم السودان يفيد تحكما في مصر. واحتلالهم السودان كاحتلالهم مصر تماما، من جهة أثره الضاغط على الإرادة المصرية ونفيه لاستقلالها. ولا يكفي لاستقلال مصر أن تنفلت قبضتهم عن «البوليس»، إنما يلزم أن تنفلت أيضا عن «الماء». كانوا طلاب استقلال تام لمصر فوجدوا أن استقلالها لا يتم إلا باستقلال السودان أيضا. فنادوا بالاستقلالين معا، وعازتهم الصفة السياسية كمصريين في المطالبة باستقلال السودان وخروج الإنجليز منه. فتكلموا عن السيادة وعما بذلت مصر للسودان من قبل، وعن أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر. وانحصرت المسألة في العلاقات الثنائية بين مصر وبريطانيا؛ لأن «الخطر السوداني» على استقلال مصر لا يتأتى إلا في نطاق تلك العلاقات الثنائية.

وفي نطاق وضع السودان في إطار العلاقات الثنائية تلك حصر البريطانيون المسألة في ضمان ري الأراضي المصرية المزروعة والقابلة للزراعة، وحصروا هذا الضمان في تصريحات يعدون بها واتفاقات يبدون استعدادهم لإبرامها مع مصر، تنظم توزيع مياه النيل بين دوله الثلاث مصر والسودان وأوغندا. بينما نظر الوطنيون المصريون إلى المسألة باعتبار أن الضمان الوحيد لهم لا يقل عن خروج الإنجليز من السودان، وأن أية اتفاقات أو وعود ليس من شأنها أن تتناسب مع خطورة وحيوية تلك المسألة، وهي مع قوة بريطانيا الهائلة وضعف مصر البين لا تكون لها قيمة تزيد على قيمة الورق المكتوبة عليه. وكما أن استقلال مصر لا يتأتى إلا بجلاء الإنجليز عنها، ولا يحققه أي اتفاق مع بقاء القوات الإنجليزية فيها، كذلك الشأن بالنسبة للأمن الاستراتيجي لمصر المستقلة

لا يتأتى إلا بالجلاء عن السودان باعتباره من متممات استقلال مصر. كما نظروا إلى التحفظ السوداني الوارد في تصريح ٢٨ من فبراير، لا من ناحية أنه يعني مجرد إرجاء تسوية مسألة السودان بين البلدين مع حفظ الأوضاع الراهنة، ولكن باعتباره تحفظا أو قيدا على استقلال مصر، شأنه في ذلك شأن النقاط الثلاث السابقة عليه. ولما كانت الحركة الوطنية السودانية الحديثة لا تزال في مهدها، ولا تقوى على إنجاز استقلال سوداني يتعاصر مع ما يمكن للحركة المصرية إنجازه في مصر، فقد أهملوا فكرة استفتاء السودانيين حول علاقتهم بمصر أو بريطانيا، باعتبار قدرة حكومة السودان الإنجليزية على التحكم في نتيجة الاستفتاء، وقدرتها على اصطناع نتيجة له تعزله عن مصر وتلقيه في قبضة بريطانيا المنفردة. ولم يجدوا فكرة يعبرون بها عن هذا الضمان الاستراتيجي إلا فكرة السيادة على السودان، بمعنى السيادة على النيل. ولم يرد على لسان واحد منهم قط أن لمصر حقًا أو سيادة على السودانيين، ولم يرد حديث عن السودانيين قط إلا في صدد الحديث عن المساواة في الحقوق والواجبات، أو الحديث عن وحدة الدين واللغة والتقاليد.

أما الخلاف بين اتجاه عدلي يكن وسعد زغلول في هذه المسألة فيظهر في أن عدلي كان يكتفي - تحقيقا لضمان مصر - باتفاقية تعترف فيها بريطانيا بحق مصر وحدها في السيطرة على مياه النيل وأولويتها في أخذ احتياجاتها من المياه، كما أشار في مفاوضاته مع كيرزون. بينما كان سعد زغلول لا يرى دون خروج الإنجليز من السودان ضمانا لأمن مصر. والحاصل أنه حتى الصيغة التي طرحها عدلي يكن لم يصدر فيها عن ضمان لحق مصر في المياه في مواجهة السودانيين، بل في مواجهة التحكم البريطاني في السودان.

بلور سعد زغلول نظرته الحقة إلى السودان في حديث أجراه معه مراسل صحيفة ألمانية في يونيو ١٩٢٤ ونُشر بصحيفة البلاغ في ١٥ من يوليو ورد به: «ليس القول بأن مصر حرة بمستطاع ما لم يرد السودان إلى المصريين، ذلك أن امتلاك السودان معناه حكم مصر، والنيل هو ثروة البلاد الوحيدة، وأنفس ما تملكه، وإنه ليكون جنونا من مصر أن تأخذ الاتفاقات والوعود في هذه المسألة التي يمكن أن تعرِّض كيانها للخطر. إن لإنجلترا بالسودان وسيلة للضغط تستطيع بها أن تخنق كل رأي

سياسي يدلي به الشعب المصري، ومبدأ الجنسيات يقضي بتبعية السودان لمصر؛ إذ كان الأصل المصري راجحا في سكان تلك البلاد... أن لا فائدة من استفتاء السودان ما دامت إنكلترا ترتكز فيه على قوة الجنود، وما دام في استطاعتها أن تُخرج نتيجة الاستفتاء حسبما تريد..»[1]، ومن ثَمَّ فإن الحركة الوطنية المصرية كانت مصرية فحسب، وحزبها الوفد كان مصريا فقط، واستقلال السودان عندهما هو من متممات استقلال مصر ومن مكملاته. ولم تكن الحركة الوطنية تلك حركة توحيد، ولا كان الوفد حزبا وحدويا.

بقيت نقطتان صغيرتان: الأولى مسألة الهجرة إلى السودان كهدف احتياطي سعى إليه المصريون. أو كمصلحة مصرية مستقبلة تغيوها من صلتهم بالسودان، وذلك على نحو ما ورد على لسان عدلي يكن في مفاوضاته مع كيرزون. وقد فصَّل هذه المسألة داود بركات في كتابه، فذكر أن مصر بالثلاثة عشر مليونا من سكانها المتزايدين سنويا ثلاثة في كل مائة، وبالخمسة ملايين ونصف من فدادينها المتزايدة بها لن يجاوز مليونا ونصفًا آخرين، لن تجد بعد خمسة وعشرين عاما أرضا تكفي سكانها، إلا أن يركبوا النيل جنوبًا إلى السودان. على أنه لا يلحظ أن المصريين بساستهم ومفكريهم قد ركزوا على هذا الأمر أو أنه احتل بؤرة اهتمامهم السوداني. وكان مبنى فكرة داود بركات أن التطور الصناعي في مصر «محدود من المستحيل أن ينتفع به عدد عظيم من السكان»[2]، فلم تَنْمُ فكرة الهجرة تلك بسبب تزايد أملهم في النمو الصناعي وفي التوسع المحصولي في الزراعة.

والنقطة الثانية أشار إليها الدكتور عاصم الدسوقي في بحثه القيم عن كبار مُلاك الأراضي الزراعية؛ إذ أشار إلى أن أصحاب المصالح الزراعية «لم يكن يهمهم في تصريح ٢٨ من فبراير من يحكم السودان بقدر ما كان يهمهم تأمين مصادر مياه النيل»[3]. وما يستحق التعليق هو ما قد يُفهم من عبارة الأستاذ الباحث من

---

(١) محمد إبراهيم الجزيري.. المرجع السابق. ص ٢٠٧-٢٠٩.

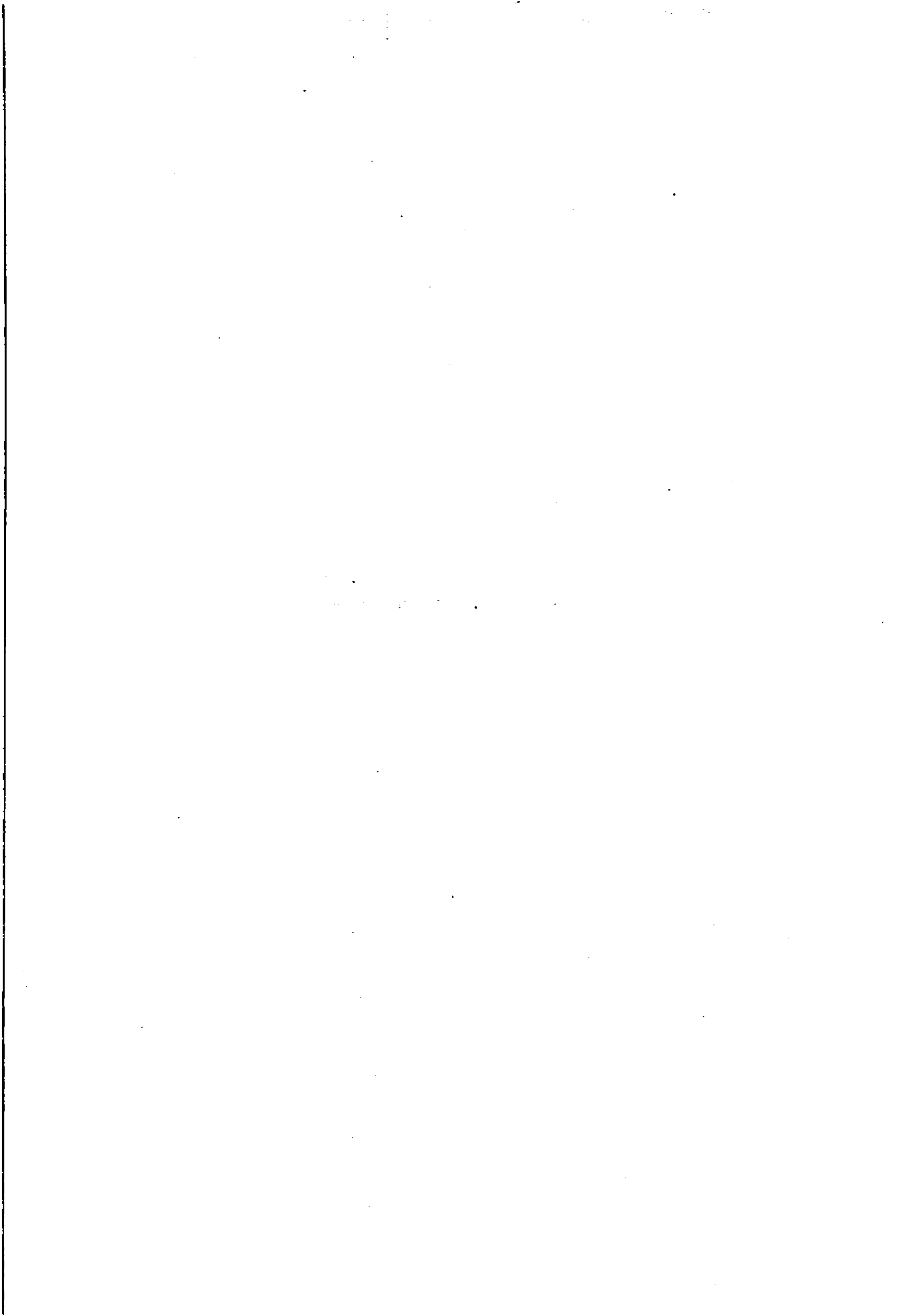
(٢) داود بركات.. المرجع السابق. ص ٩٩، ١٠٠.

(٣) د. عاصم الدسوقي.. المرجع السابق. ص ٢٤١، ٢٤٢.

أن الاهتمام بتأمين مصادر مياه النيل أمر قاصر على أصحاب المصالح الزراعية في مصر. والصحيح فيما يبدو أن أصحاب تلك المصالح قد يكون لهم اهتمام خاص بهذه المسألة، يضاف إلى الاهتمام العام بها، وقد يكون لهم ثمة اهتمام قاصر عليهم بالنسبة لإمكانيات منافسة القطن والحاصلات السودانية لإنتاجهم في السوق العالمية. أما الاهتمام بـ«تأمين مصادر مياه النيل» عامة، فهو يتعلق بالأمن الاستراتيجي للوطن المصري عامة، وكان خليقا دائما بأن يكون على مستوى مسألة الاستقلال الوطني من حيث الأهمية والخطورة.

الباب الثالث

حكـــومة الوفـــد



(١)

حكومة الوفد وحكومة العمال

في الشهر ذاته الذي تولى فيه سعد رئاسة أول وزارة وفدية في ظل دستور ١٩٢٣ تولى رامزي ماكدونالد زعيم حزب العمال البريطاني رئاسة أول وزارة عمالية في بريطانيا. وسقطت الوزارتان أيضا في نوفمبر من السنة نفسها. وإذا كان هذا التوافق التاريخي لا يحمل في ذاته معنى ما فإن التوافق ذا الدلالة بينهما أن كلا منهما كان يمثل قوة تقدمية بمعنى ما في ظروف بلده، وأنه تولى الحكم لأول مرة، وأنه لم يستطع أن يسيطر على أجهزة الحكم ولا استطاع أن يعدل تعديلا ذا بال من موازينها وروحها المحافظة التقليدية. وسقط كل منهما لأن القوى المحافظة قد تآمرت عليه وحاصرته ونجحت في الإلقاء به بعيدا.. ومن الخلافات ذات الدلالة بينهما أنه بينما تولى الوفد الوزارة مؤيدا بأغلبية برلمانية كاسحة فإن حزب العمال البريطاني كان يتولى الوزارة وتعوزه الأغلبية البرلمانية اللازمة لبقائه، وكان يستمد تلك الأغلبية من تأييد حزب الأحرار لوزارته، على ما بين الحزبين من تباين في السياسات. لذلك فإن ماكدونالد كان يتسم مسلكه بطابع الاعتدال الذي يميز حزب العمال عامة، فضلا عن مراعاته مسلك أجهزة الحكم البريطانية، سيما بالنسبة لسياسة المستعمرات، وفضلا عن مراعاته سياسة حزب الأحرار الذي يستند إلى تأييده البرلماني في بقائه بالوزارة.

ترجع العلاقة بين سعد والوفد من جهة وبين ماكدونالد وحزب العمال من جهة أخرى إلى بدايات ١٩٢٠؛ إذ صار حزب العمال قوة جديدة فعالة في السياسة

البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى، وكان الوفد يبحث عن قوة سياسية تناصره في بريطانيا.

ويحكي الأستاذ محمد كامل سليم عن بداية هذا الاتصال أنه في يناير ١٩٢٠ حضر من لندن إلى الوفد في باريس من يمثلون جمعية الطلبة المصريين في بريطانيا، ومنهم الدكتور حامد محمود الذي طلب من سعد أن يقبله متطوعا لخدمة الوفد، ورحب سعد بعد معرفته علاقة حامد محمود برجال من حزب العمال، واستغل هذه الصلة في الاتصال بصحيفة العمال «ديلي هيرالد»، فصارت تدافع عن قضية استقلال مصر وإلغاء الحماية، وكان حامد محمود على معرفة بمستر لانسبوري رئيس تحريرها، وعلى صداقة بمستر إيوار رئيس قسم السياسة الخارجية بها، وقابل هذا الأخير سعدا بباريس مرات ونشر له حديثين هامين وقتها. ومن خلال تلك الصلة أيضا وجَّه عدد من نواب العمال أسئلة إلى الحكومة تبدي العطف على القضية المصرية، ومنهم مستر مالون ومستر سبور، كما أنشئت «اللجنة الإنجليزية المصرية» من عشرين من أعضاء حزب العمال وصحفييه، وكانت تصدر نشرة عن مصر وعن السياسة البريطانية بها ووعود بريطانيا بالجلاء عنها، وفي مقدمة هؤلاء مستر لانجدون ديفيز[1]. وكان لهذا النشاط أثره في تكوين رأي عام بريطاني متعاطف مع مصر وفي دعوة الحكومة لسعد زغلول للتفاوض مع ملنر في ١٩٢٠ [2].

وبعد تصاعد الخلاف بين العدليين والسعديين في مصر، وسفر عدلي يكن رئيس الوزارة لمفاوضة كيرزون، ومقاومة سعد زغلول له ولوزارته بمصر وتعرضه هو وأنصاره لإجراءات القمع التي كان يجريها نائب رئيس الوزراء عبد الخالق ثروت، دعا الوفد جماعة من حزب العمال البرلمانيين إلى مصر على رأسهم مستر سوان. ويحكي يوسف نحاس أن الحكومة البريطانية لم تستطع منعهم من الحضور إلى مصر وطلبت من الحكومة المصرية أن تفعل، ووافق ثروت على ذلك، إلا أن عدلي يكن لم يجسر على الموافقة على هذا القرار، مفضلا أن يجيء المنع من كيرزون، وهكذا حضر الوفد العمالي واستقبله

(١) محمد كامل سليم. أزمة الوفد.. المرجع السابق. ص ٨٥، ٨٦.

(٢) د. محمد أنيس. ثورة ١٩١٩ وحزب العمال البريطاني. مجلة الهلال، أكتوبر ١٩٦٤.

الوفد المصري استقبالا حافلا، واستغل سعد وجود هذا الوفد وحرج الحكومة إزاءه لتصعيد الهجوم على الحكومة. وظهر بذلك للوفد البريطاني مدى ما يتمتع به سعد من تأييد شعبي ومدى عزلة عدلي يكن في مصر، مما كان له أثره في إضعاف عدلي كمفاوض مصري[1].

وفي ٢٥ من فبراير ١٩٢٢ وصل رامزي ماكدونالد إلى بورسعيد من فلسطين في طريق عودته إلى بلاده حيث قضى ليلة واحدة أعد له فيها رجال الوفد المحليين حفلة شاي خطب فيها علي بك لهيطة وأهداه هدية نيابة عن الشعب المصري. وتحدث ماكدونالد مُبديا عطفه على مطالب المصريين، وذاكرا أن المصريين لا يقفون ضد الإنجليز وإنما ضد حكومتهم فقط، وأن الشعب الإنجليزي سيدرك سريعا سوء حكومته، وأن مصر سوف تمسك بزمام أمورها؛ إذ لا يمكن حكم بلد بالقوة، ثم عبر عن أمله في أن يعود سعد زغلول من منفاه[2].

وما دام حزب العمال هو القوة السياسية الفعالة الوحيدة التي أبدت قدرا من التفهم لمطالب المصريين فإن فرحة المصريين بتولي الوفد الحكم زادها تولي ماكدونالد حكومة بريطانيا وعظَّم لديهم ولدى الوفد وسعد الرجاء في تحقيق مطالب مصر الوطنية. كان سعد في قمة قوته حتى بدا كما لو كان القوة العليا في السياسة المصرية، والأحرار والحزب الوطني لا يظهر لأي منهما أثر ما، والملك بعدما حقق الوفد من نجاح ساحق لا يجسر على معارضته. والمندوب السامي ظهر له أن تصريح ٢٨ من فبراير لم يفد في شد أزر حلفائه الأحرار، فبدأ إنقاذا لسياسة ٢٨ من فبراير يتجه إلى سعد زغلول بدلا من الأحرار وأظهر التعاطف والصداقة له، وقبيل تشكيل الوزارة زار مستر كار (من دار المندوب السامي) سعدا مرتين، ثم زاره بعد تشكيل وزارته مخالفا تقليدا متبعا بأن يكون رئيس الوزراء هو من يتوجه بزيارة دار المندوب السامي أولا. وتوسم اللنبي في سعد ملامح رجل الدولة[3]. فلما طلب سعد موافقة الإنجليز على الإفراج عن

---

(١) يوسف نحاس. صفحة من تاريخ مصر السياسي الحديث، مفاوضات عدلي كيرزون (١٩٥١). ص ٥٥-٦٠، ٦٨.

(٢) F. O. 407/196, No. 154. From Allenby to Curzon, March 5, 1922.

(٣) د. يونان لبيب رزق.. المرجع السابق، ص ٢٧١، ٢٧٢.

المسجونين السياسيين فيما عدا من حُكم عليه في حوادث ضد الإنجليز وافق ماكدونالد على الإفراج عن الجميع بغير استثناء[1]. ثم أرسل برقية إلى سعد مع افتتاح البرلمان في ١٥ من مارس حيا فيها مصر «وريثة أقدم المدنيات بين جماعة الشعوب الحرة المتقدمة في العالم»، وعرض استعداد حكومته للتفاوض معه، الأمر الذي اعتبره اللورد لويد فيما بعد سقطة من السياسة البريطانية فيما أفصحت عنه من تلهف على المفاوضة.

ومن الواضح أن كان الإنجليز متلهفين على المفاوضة، وقد سبقت الإشارة إلى أنهم - من وجهة نظرهم في تصريح ٢٨ من فبراير - دفعوا معجلا ما يريدون تحصيل مقابله فيما بعد. وخانهم التوفيق مع الأحرار الدستوريين، ولم يبق إلا الوفد وسعد يستميلونه للحصول على مقابل الاعتراف باستقلال مصر، وهو عقد الاتفاق الذي يقرر شرعية وجودهم بها. ويذكر اللورد لويد أن اللنبي كان يتصور أن سعدا صار هو الأمل الوحيد للإنجليز في مصر، مما يتعين معه معاملته برفق، واستمالته للمفاوضة بأية طريقة ممكنة، لذلك اقترح في ١٦ من إبريل على ماكدونالد أن يعرض على سعد الموافقة على حلف دفاعي هجومي تكون به مصر بلدا محاربا في أي وقت تجد بريطانيا نفسها فيه في حالة حرب، وذلك مقابل أن تنظر الحكومة البريطانية في جلاء قواتها عن القاهرة والإسكندرية، وتسحب ادعاءها بحماية الأجانب والأقليات، وتمنح مصر اشتراكا فعليا في إدارة السودان، وتنظر في إلغاء منصبي المستشارَيْن المالي والقضائي[2]. على أنه لم يقدر لهذا العرض أن يصل إلى سعد إذ بقي هدف الإنجليز أن يحصلوا منه على «اعتراف بوجود بريطاني فعال» في مصر[3].

على أن سعدا الذي لم يستجب من قبل مع المصريين للقمع والبطش ولا لمناورات ملنر وحصار المعتدلين له، ولم يلن مع الشعور البين بالضعف في أواخر ١٩٢٠، هذا سعد بدا أنه لا يستجيب أيضا لمحاولات الاستمالة، فاستمر على موقفه في رفض تصريح ٢٨ من فبراير وغيره، مما سبقت الإشارة إليه بالنسبة لتصريحاته المتتابعة في مجلس النواب

---

(١) Lord Lioyd, op. cit., p. 83.

(٢) Lord Lioyd, op. cit., p. 86.

(٣) د. يونان لبيب رزق.. المرجع السابق، ص ٢٧٢.

المصري. وقد استشعر بوصوله إلى الوزارة بهذا التأييد الشعبي الضخم، استشعر قوة أراد أن يستثمرها في صراعه الديمقراطي مع الملك وصراعه الوطني مع الإنجليز. كان في البداية يأمل الخير من وجود ماكدونالد، وعبر عن ذلك في ٢٥ من يناير «ومن علامات إذن الله بنجاح مسعانا أن تقوم في الأوقات الحاضرة وزارة إنجليزية معروفة بالميل إلى مطالبنا الحقة، وإلى تسوية الخلاف بيننا». وسرعان ما اكتشف موقف وزارة ماكدونالد من تصريح أعلنه رئيسها في مجلس العموم في ٢٥ من فبراير ١٩٢٤ بأن وزارته مقيدة بتصريح ٢٨ من فبراير ١٩٢٢، وقد سبقت الإشارة إلى الموقف الثابت للوفد من رفض هذا التصريح منذ صدوره. فكشف بيان ماكدونالد أن ثمة فجوة بعيدة القاع بين موقف الحكومتين، ورد سعد متمسكا بسياسته وبألا يدخل مفاوضات إلا طليقا من كل قيد. وكان شديد الحذر عظيم الشك في نوايا الإنجليز. كما كانت تصريحاته تشيع التوتر لدى الحكومة البريطانية. كتب ماكدونالد إلى اللنبي مرات يقول له إنه لن يكون مستعدا لمفاوضة سعد إلا إذا علم أن مطالب سعد لا تتعارض مع مطالب بريطانيا بشأن السودان والدفاع عن قناة السويس، وأن سعدا يبالغ في تصوير الصعوبات التي تعترضه بمصر عن طريق التفاوض، مستهدفا من ذلك أن يُظهر للإنجليز أنه لن يكون لتصريح ٢٨ من فبراير فاعلية بدون اعتراف مصر به، وأن يُظهر الحكومة البريطانية في مظهر المتلهف بأي ثمن على التفاوض لتكسب وضعا شرعيا، وأنه إذا بقي سعد ملتزما بتصريحاته العلنية فلن يكون ثمة أمل في المفاوضات[1]. كما أن اللنبي لم يتحمس لأنْ تبدأ المباحثات في مصر؛ لأن سعدا يريد إجراءها مع ماكدونالد نفسه من جهة، ولأن جو القاهرة المتفجر لا يسمح بمباحثات تجرى بعيدا عن تأثير الصحافة والمتطرفين[2]، فوافق ماكدونالد على دعوة سعد للمباحثات بلندن في غضون يونيو ويوليو، مؤكدا أنه لن يناقش تنازلات مع سعد ولن يبادر بتقديم مقترحات من جانبه.

ثم تفجرت مشكلة السودان لتقطع الطريق على احتمالات التقارب الضعيفة. وبدأ

---

(١) Lord Lioyd, op. cit., pp. 84, 85, 89.

(٢) Wavell, op. cit., p. 327; Lioyd, op. cit., p. 87.

د. يونان لبيب رزق.. المرجع السابق. ص ٢٧٣.

F. O. 407/199, No. 6. From Allenby to MacDonald, July 30, 1924, Tel No. 222.

الاحتكاك من جانب سعد زغلول ببرقية إلى حاكم عام السودان السير لي ستاك في إبريل ١٩٢٤، يحتج لديه فيها على اشتراك حكومة السودان في معرض ويمبلي الذي أقيم للمستعمرات البريطانية، وقال له: «كيف قبلتم أن تشتركوا فيه من غير إذن الحكومة المصرية»، فأحال ستاك الأمر إلى اللنبي وفقا للتقليد المتبع من قبل، من أن حكومة السودان تخاطب الحكومة المصرية عن طريق المندوب السامي، وأرسل اللنبي إلى سعد بأنه طلب معلومات الحكومة البريطانية، ولكن سعدا بعث إلى ستاك يعنفه على أنه لم يرسل ردا إليه مباشرة، فرد عليه معتذرا عن التأخير وذاكرا أنه رد عليه بالطريق المعتاد من خلال المندوب السامي، فرد سعد في ٩ من يونيو مستنكرا أن يكون المندوب السامي حلقة اتصال بين الحكومة المصرية وموظف مصري يعين بمرسوم ملكي هو الحاكم العام للسودان. وإزاء جنوح الإنجليز إلى التهدئة مع سعد وقتها اكتفى بإثبات هذا الموقف، وحرص ألا يوصد الباب مع الإنجليز، فأبدى عدم اعتراضه على اشتراك السودان متى كان المعرض غير قاصر على المستعمرات البريطانية. وعبَّر عن أسفه لأنْ يحدث هذا الحادث وهم على أبواب المفاوضات التي ستشمل السودان.

وفي ٨ من مايو أرسل ستاك إلى اللنبي يخطره أن الدعاية المصرية تتصاعد في السودان؛ ما صار له أثره في هياج مدن الشمال خاصة. ونصحه بوجوب مواجهة هذه الحالة بإجراءات محددة. وفي تلك الفترة كانت حكومة السودان تجمع توقيعات من رؤساء القبائل والرؤساء الدينيين تعلن الولاء لها ولبريطانيا ضد مصر، ونشطت العناصر الموالية لمصر في حركة مضادة حسبما سبقت الإشارة. وكانت جمعية اللواء الأبيض بزعامة علي عبد اللطيف قد بدأت نشاطها الجماهيري، وبعثت وفدا لمصر يحمل عرائض تأييد لها من السودانيين فقبضت عليهم السلطات البريطانية وأرسل المقبوض عليه برقية احتجاج لمجلس النواب المصري في ١٧ من يونيو، فعبر المجلس وسعد رئيس الوزراء على احتجاج المجلس والحكومة على إجراءات الحكومة البريطانية وحكومة السودان فصل السودان عن مصر (جلسة ٢٣ من يونيو). وذلك في وقت كانت فيه المظاهرات تنتشر في مدن السودان منذ ١٩ من يونيو، مما واجهته حكومة السودان بإجراءات القمع والقبض على منظمي الحركة وزعماء اللواء الأبيض، وعلى رأسه علي عبد اللطيف الذي حُكم عليه في يوليو بالسجن سبع سنوات. وواجهت الحكومة البريطانية الموقف

المصري بتصريح أفصح فيه اللورد بارمور بمجلس اللوردات في ٢٥ من يوليو عن أن الحكومة لن تنوي ترك السودان أو التفريط في مركزها فيه. فقوبل التصريح بموجة عاصفة من الاستياء والاحتجاج في مصر، عبَّرت عنها المظاهرات التي ازدحمت بها شوارع القاهرة في ٢٧ من يونيو، وعبر عنها مجلس النواب في ٢٨ من يونيو حيث ألقى سعد بيانا هاجم فيه التصريح البريطاني، واستنكر ما ورد به من اعتبار تصريح ٢٨ من فبراير أساسا للمفاوضات المقبلة، ثم قدم استقالته في ٢٩ من يونيو. وكان من الطبيعي أن يقف البرلمان وراء سعد مدعما موقفه، وأن يضطر الملك إلى رفض استقالته، مما علق عليه اللنبي أن كان هدف سعد من تقديم استقالته أن يعود إلى الحكم في مظاهرة يشترك فيها الملك والبرلمان والشعب ليعلم الإنجليز أن الأمة كلها وراءه.

لم تقض تلك الأحداث على إمكانيات المفاوضة وإن أضعفت من احتمالاتها. وقد أخبر اللنبي ماكدونالد في ٢٩ من يونيو أن سعدا يرى أن احتمالات المفاوضة آخذة في الابتعاد[1]. وفي الوقت نفسه فيبدو أن الطرفين كانا حريصين على تخطي العقبة. فأرسل ماكدونالد إلى اللنبي يطلب إليه أن يخطر سعدا بأنه إذا كان يطلب تأكيدا من ماكدونالد بأنه لا ينوي تقييد نطاق المباحثات المقبلة ولا الأسس التي تقوم عليها، فإن ماكدونالد سبق أن أوضح للوزير المفوض المصري بلندن في ١٥ من مايو «بأن توضيح أي طرف لموقفه في المفاوضات لا يقيد الطرف الآخر بالاعتراف بهذا الموقف». كما أوضح في ٢٧ من مايو أنه مستعد لسماع أية اقتراحات يقدمها سعد، وأن لسعد الحرية في إضافة أية مسألة لجدول الأعمال. وأنه بمناسبة موقف سعد من اشتراك السودان في معرض ويمبلي أرسل مذكرة إلى وزير مصر المفوض في ٢ من يونيو تتضمن أن ماكدونالد ليس لديه «أية رغبة في عدم اشتراك دولته في المفاوضات المقبلة على قدم المساواة التامة». ثم ذكر أنه رغم كل ذلك فإن سعدا طلب في ٨ من يونيو ضمانا أكبر بأن المفاوضات ستكون خالية من أية شروط تقيده وأن اشتراكه فيها لن يؤخذ عليه. وعلق ماكدونالد على ذلك بأنه يشعر أن سعدا لن يقتنع بأي ضمان آخر. وأن الظروف اضطرته لأن يحدد موقفه بشأن السودان قبل المفاوضات، ويؤسفه أن سعدا وجد في ذلك عقبة في طريق

---

(١) F. O. 407/199, No. 213. From Allenby to MacDonald, June 29, 1924.

المفاوضات[1]. وقد أبلغ اللنبي سعدا بفحوى هذا الكتاب في ٣ من يوليو، وتلقى منه ردا عليه في ٦ من يوليو تضمن شكر سعد لماكدونالد على عنايته بتحديد موقفه، وعلى ما يعلقه من أهمية بالنسبة للتوصل إلى اتفاق بين البلدين، وأبدى ارتياحه أن المباحثات ستجرى على قدم المساواة بين البلدين، ولن يتقيد طرف بما سيتخذه الطرف الآخر من موقف، ولن يتأثر بالاشتراك في تلك المناقشات الحرة، وأنه لن تحدد أسس للمفاوضات التي ستجرى ولا لموضوعاتها. ومن ثم لا يعني الدخول فيها اعترافا بحدوث تغيير في موقف أي طرف ولا في وجهة نظره. ثم طلب تحديد التاريخ الذي فيه «سيكون لي شرف اللقاء مع مستر ماكدونالد» علما بأنه سيسافر إلى فرنسا في ٢٥ من يوليو وسيكون تحت تصرف ماكدونالد في الزمان والمكان اللذين يحددهما[2].

وفي ١٤ من يوليو أخطر ماكدونالد اللنبي بأن ضغط الأعمال عليه وحاجته وحاجة سعد إلى الراحة يجعل من الملائم تحديد لقائهما في أواخر سبتمبر، وأنه يأمل في المرحلة الأولى من المباحثات أن تكون غير رسمية محصورة بين سعد وبينه في الموضوعين الكبيرين: الحماية البريطانية والسودان؛ لأن الإخفاق في الوصول إلى اتفاق في واحد من هذين الأساسين يجعل المفاوضات عديمة الجدوى، وانتقد طريقة سعد في معالجة المسألة «مما جعل لديَّ بعض الشك في اقتراح أي شيء قد يجعله يظن أنني مستعد أن أدع الوضع القائم للأشياء معلقا إلى ما لا نهاية»، وعرض على اللنبي أنه قد تكون فرنسا هي مكان اللقاء بين الطرفين[3]. وقد تراخت المراسلات في هذا الشأن أياما بسبب محاولة الاعتداء على حياة سعد زغلول في ١٢ من يوليو بواسطة أحد المتطرفين. وقد علق اللنبي على تلك المحاولة بما يفهم منه أن سعدا قد صار بعدها أكثر قوة وصار خصومه أكثر انزواء، مما قد يجعله أكثر عنادا. ووافق اللنبي على رأي ماكدونالد أن تكون المباحثات المقبلة تمهيدية فحسب، وأنه يعتقد أن سعدا يستحسن ذلك أيضا، واقترح أن يجري اللقاء فى إنجلترا بدلا من فرنسا، وذلك حتى لا يبدو الجانب البريطاني مفرط القلق والتلهف بعد كل ما اتخذ من مبادرات نحو المفاوضة، في وقت كان سعد فيه يتخذ

---

(١) F. O. 407/199, No. 136. From MacDonald to Allenby, July 1, 1924.

(٢) F. O. 407/199, No. 225. From Allenby to MacDonald, July 7, 1924.

(٣) F. O. 407/199, No. 145. From MacDonald to Allenby, July 14, 1924.

خطواته بدقة أكثر. فضلا على أن سعدا في فرنسا سيكون خاضعا للمؤثرات الأجنبية ولنفوذ واصف غالي الذي يعتقد «أنه أكثر تشددا من سعد». ثم اقترح على حكومته أن توضح لسعد أن رفضه توقيع اتفاقية مع بريطانيا لن يمكنه من استبقاء الوضع الحالي إلى ما لا نهاية[1]. واقتنع ماكدونالد بهذا وبوجوب أن يجرى اللقاء في لندن وطلب من اللنبي تكذيب ما أشيع من احتمال ذهابه إلى فيشي لمقابلة سعد، ورأى أيضا أن ليس من ضرورة التعجل في تحديد موعد اللقاء إلا بعد مرور شهر[2].

يظهر من هذا السباق أنه رغم حرص الطرفين على أن يجرى بينهما اللقاء، فإن كلا منهما يقف على أرض منفصلة. ماكدونالد يعلن صراحة أن حكومته متمسكة بتصريح ٢٨ من فبراير، وبصرف النظر عن أية نوايا حسنة أظهرها الرجل، فإن هذا التمسك يفيد أن سياسته في جوهرها هي سياسة سَلَفَيْه لويد جورج واللورد كيرزون. وعلى النقيض تماما يتمسك سعد بموقف الوفد الثابت من رفض هذا التصريح. ومن الجلي - على ما سبقت الإشارة إليه - أن التمسك بالتصريح من جانب ورفضه من الجانب الآخر إنما يتعلق كلاهما بالتحفظات الواردة بالتصريح لا بما تضمن من اعتراف باستقلال مصر. فالتحفظات هي أساس الوجود الشرعي البريطاني بمصر مما يستمسك به الإنجليز ويرفضه المصريون. وكان سعد عظيم الحذر من أن تؤول أية خطوة له في طريق التفاوض على أنها اعتراف أو قبول للتحفظات، ومن هنا كان سعد يلح في أن يستخلص من ماكدونالد اعترافا بأن المحادثات ستجرى حرة من كل قيد، هادفا من ذلك أن جريان مباحثات طليقة من أي قيد بين بريطانيا وبين مصر المعترف باستقلالها، من شأنه أن ينحي تحفظات التصريح عن مائدة المفاوضة. وكان ذلك يكون مكسبا لا شك فيه لموقفه كمفاوض، وقد استغل في سبيله كافة الوسائل المتاحة له من استعراض للقوة واستغلال للتلهف الإنجليزي على المفاوضة. على أن ماكدونالد المرتبط بتصريح ٢٨ من فبراير قد وصل إلى ما ظنه صيغة وسطًا؛ وهي أن أيا من الطرفين لا يتقيد بما يبديه الطرف الآخر من آراء ولا يلتزم بها ولا يتأثر بها موقفه. وهي صيغة تمكِّن الطرفين من

(١) F. O. 407/199, No. 246. From Allenby to MacDonald, July 28, 1924.

(٢) F. O. 407/199, No. 154. From MacDonald to Allenby, July 31, 1924.

اللقاء الذي يحرصان عليه، ولكنها تعني أنه لقاء يتم بغير اتصال بين بعضهما البعض. وهي تعني أنهما سيجلسان معا ولكن على مائدتين منفصلتين.

والظاهر ثانيا أن ماكدونالد في تركيزه على مسألتي حماية القناة (القاعدة العسكرية) والسودان لم يكن يتنازل عن أي من تحفظات تصريح ٢٨ من فبراير. فالقاعدة العسكرية تشغل التحفظين الأولين الخاصين بحماية المواصلات الإمبراطورية وحماية مصر من التدخل الأجنبي، والسودان تشغل التحفظ الرابع. أما التحفظ الثالث الخاص بحماية الأجانب والأقليات في مصر فلم ترد أية إشارة صريحة أو ضمنية بتنازله عنه. وضمان القاعدة العسكرية هو ما يضمن للسياسة البريطانية نفوذا فعليا على الحكومة المصرية مما قصد بالتحفظ الثالث توفيره. ومن ثم كان موقف ماكدونالد يعني التمسك بجوهر السياسة البريطانية السابقة عليه دون أن يتنازل عن شيء من تفاصيلها حتى الآن. وأن ما ورد في مراسلات ماكدونالد واللنبي سالفة الذكر من أن الوضع الراهن لن يستمر إذا بقي سعد رافضا توقيع الاتفاق مع بريطانيا ليدل على أن وعد الإنجليز بجريان المباحثات على قدم المساواة بين البلدين هو مجرد وهم وتضليل، فلا مساواة بين طرفين يملك أحدهما تعديل الوضع الراهن بالنسبة للآخر، وينوي أن يفعل، ويخطر الطرف الآخر بهذا الذي ينويه؛ أي يهدده به. وقد حدث في بداية حكومة سعد أن طلب تعديل القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتعويضات الموظفين الأجانب لما رآه في تلك التعويضات من مبالغة، فرفض ماكدونالد وحذره من ذلك، مما جعل سعدا يتراجع عن التعديل ويثير المسألة بمجلس النواب بعبارته الشهيرة، أن ثمة فارقا بين أن تعلن بطلان شيء وجوره وبين أن تمتنع عن تنفيذه. وإذا كان ماكدونالد لم تلن قناته في تعويضات لبعض الموظفين فكيف به يفعل بالنسبة للوجود البريطاني في مصر؟ وكيف يمكن تصور وجود قاعدة عسكرية على أرض بلد ما بغير نفوذ سياسي على حكومة هذا البلد. وكان هذا المنطق واضحا لدى سعد منذ مفاوضاته مع ملنر على ما سلفت الإشارة، وهو لا شك كان مصدر تردده وشكه العظيم في كل الصيغ الوسط التي طرحها عليه ماكدونالد كأساس للمفاوضة. فكان سعد يقرأها وعينه لا تغمض عن تحفظات تصريح ٢٨ من فبراير.

والظاهر ثالثا أن المسألة السودانية قد عمقت بها الفجوة بين الطرفين. ولماكدونالد

مع جهاز المستعمرات البريطانية موقف حازم في ألا يتركوا السودان ولا يتخلوا عن مركزهم به. وللوفد موقف حازم أيضا في أن استقلال السودان لا يتم استقلال مصر المبتغى إلا به. وزاد الفتق على الراتق بأحداث أغسطس ١٩٢٤؛ إذ خرج طلبة المدرسة العسكرية في ٩ من أغسطس مخترقين الخرطوم وأم درمان يهتفون لعلي عبد اللطيف، واستقلال وادي النيل، وحياة مصر والسودان، وحياة ملك مصر والسودان وحياة سعد زغلول. فتصدت لهم أورطة إنجليزية واستولت على ذخيرة المدرسة، وامتنع الطلبة عن تسليم أسلحتهم وهددوا باستعمالها إذا استخدم الإنجليز معهم القوة. ثم خرجت أورطة السكة الحديد بعطبرة في مظاهرة قمعتها فصيلتان من الجيش فقتل عدد وأصيب عدد آخر. فقررت حكومة السودان طرد أورطة سكة حديد عطبرة المصرية من السودان، واستجاب الرأي العام المصري للأحداث بمظاهرات واسعة، وأصدر مجلس الوزراء المصري بيانا وصف فيه الأحداث، وسجل أنه أرسل إلى الحاكم العام يستعلم عن تفاصيلها، وأنه أبلغ وزير مصر المفوض بلندن باحتجاجه على تلك التصرفات، وطالب بوقف المحاكمات وتشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة. فردت الحكومة البريطانية ببيان أعلنت به تأييدها لحكومة السودان فيما اتخذته من إجراءات لحفظ النظام، وأنها فوضتها في إبعاد أورطة السكة الحديد وكل قوة أخرى يلزم إبعادها، وأنها تعتبر البرلمان والصحافة المصرية مسئولين عن تلك الحوادث. فردت حكومة مصر بأنها لا تعترف بأن حاكم السودان يتصرف في الجيش المصري هناك بدون رأيها، والحاكم العام هو سردار الجيش المصري وهو موظف مصري، ورفضت أن تكون حكومة السودان مطلقة التصرف بإذن بريطانيا، فردت بريطانيا بأن أعادت فعلا أورطة السكة الحديد إلى مصر وعززت الحاميات البريطانية بالخرطوم.

بعث ماكدونالد إلى سعد محاولا وقف تدهور الموقف، وعبر عن رغبته في بحث تسوية للمسائل المعلقة مع حفظ الأوضاع الراهنة بالنسبة لكل ما سيكون محلا للمفاوضة، واتهم حكومة مصر بأنها وراء أحداث السودان الأخيرة وأنها مولتها، وأن الحكومة المصرية إذ تلقي تبعة تلك الأحداث على حكومة السودان إنما تكشف عن سوء النية لديها، مما خيب أمل ماكدونالد في التعامل «مع رجال شرفاء» يسعون إلى تسوية المسائل بوسائل شريفة مستقيمة. وذكر أن مصر تريد أن تصل إلى نتائج بغير

مفاوضات. وأن الحكومة البريطانية لا ترهبها تلك الوسائل التي تصير معها كل مفاوضة ودية مجرد حسن ظن في غير موضعه. فبعث إليه سعد من باريس في ٢٩ من أغسطس محتجا على ما نسبه لوزارته من تمويل للأحداث، وذكر أن الأحداث كانت رد فعل لحملة عرائض الولاء التى أوعزت بها بريطانيا، وأنه إذا كان هناك رجال غير شرفاء فيسهل التعرف عليهم بالبحث عمن له مصلحة في إبقاء الحالة الحاضرة. ثم لوح مهددا أن تلك الأحداث أضعفت أمله في تحقيق الهدوء والطمأنينة بمصر بواسطة اتفاق صريح مع رجل صريح، ثم عبر عن رغبته فى إعادة حسن النية المتبادلة وتبديد السحب الكثيفة التي تمنع رجالا شرفاء من أن يتعرفوا على رجال شرفاء آخرين.. ورد ماكدونالد يأسف على عدم إمكان إجراء المفاوضات وإن كان يوافق على اقتراح سعد تبديد السحب ومحاولة إعادة حسن النية، واقترح لذلك موعدا هو ٢٤ من سبتمبر، فرد سعد في ١١ من سبتمبر يعبر عن ارتياحه لرغبة ماكدونالد هذه ويقبل الدعوة ويحدد موعدا لوصوله إلى لندن ٢٣ من سبتمبر ليكون تحت تصرف ماكدونالد في ٢٥ من سبتمبر[١]. وأعلن سعد في باريس أن المفاوضات قد صارت مستحيلة وإن كان يوافق على إجراء مباحثات لتصفية سوء التفاهم[٢].

بهذا تحولت آمال المفاوضة بين الرجلين، والتي تبادلا الترحيب فيها منذ توليا الحكم في شهر واحد، تحولت إلى مباحثات لا يلتزم طرف فيها بوجهة نظر الطرف الآخر في يوليو، ثم إلى مجرد مباحثات لتصفية سوء التفاهم، مع الإدراك المتبادل أن المفاوضات قد صارت مستحيلة. وفي هذه الظروف الخشنة تقابلا.

(١) د. عبد الخالق لاشين. سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية (١٩٧٥)، ص ٣٩٩-٤٠٢.

(٢) Wavell, op. cit., p. 230

(٢)

المشروع البريطاني

قبيل اجتماع ماكدونالد بسعد زغلول عقد ماكدونالد اجتماعا في ٢٣ من سبتمبر مع السير لي ستاك حاكم عام السودان وبعض كبار موظفي ومستشاري الخارجية البريطانية هم: مستر بونسنبي، سير وليم تيريل، كولونيل شوستر، مسترسلبي، مستر موراي. وأهم ما يكشف عنه هذا الاجتماع، الموقف الشخصي لماكدونالد في إطار السياسة البريطانية إزاء مصر والسودان، وهو موقف لا يبدو أنه يتناقض مع أسس تلك السياسة وإن اختلف عنها في أنه أقدر على الاعتراف بنقاط الضعف فيها وأقل حسما في اقتراح المبادرات بشأنها. كما يكشف عن أن مسألة السودان كانت ذات الأولوية في اهتمامهم جميعا في ذلك الوقت إذ شغلت الوقت الغالب للاجتماع.

بدأ ماكدونالد حديثه بأنه يرى تصريح ٢٨ من فبراير قد حرمه من أن يصل إلى اتفاق مرض مع الحكومة المصرية، إذ جعل مصر بلدا مستقلا، فصارت كل محاولات البريطانيين للتدخل في شئون مصر تقودهم إلى الخطأ. وحدد أن أهم نقطتين تناقشان مع سعد هما تأمين المواصلات الإمبراطورية ومسألة السودان. ولم تشغل المسألة الأولى أكثر من فقرة واحدة من حديثهم، ذكر فيها ماكدونالد أن تصريح ٢٨ من فبراير ترك الحكومتين البريطانية والمصرية في وضع شاذ، إذ منحت مصر استقلالها ولكن بقيت حامية بريطانية في عاصمة البلاد، فبقيت الحكومة البريطانية مسئولة عن حفظ النظام وتحمل العبء عندما تسقط الحكومة المصرية، ومن ثم فهو يرى أن حان الوقت

لإلقاء تلك المسئولية عن عاتق البريطانيين وحصر مسئوليتهم في نطاق حماية القناة والمواصلات الجوية الإمبراطورية، ولكنه أثار ما قد تواجهه هذه الخطوة من معارضة من المصالح التجارية البريطانية والأجنبية، فعقب السير لي ستاك بأنها خطوة جديرة بأن تلقى تلك المعارضة، ولكنه أوضح أن ما يوفره وجود تلك القوات بالقاهرة من أمن يمكن الحكومة المصرية من القيام بمخاطر تهييج الرأي العام المصري وإثارة المتاعب في السودان، وأن عدم وجود تلك القوات بالقاهرة قد يحمل مصر على النكوص عن تلك المغامرات.

وأن تلك الملاحظة الوحيدة التي أبديت عن المسألة المصرية لتوضح أن انسحاب القوات البريطانية من القاهرة لم تكن محسومة تماما في السياسة البريطانية لما ظنه ماكدونالد وما رجحه ستاك من معارضة المصالح الأجنبية والبريطانية للانسحاب، وهي المصالح التي أشير إليها في التحفظ الثالث من تصريح ٢٨ من فبراير، وهي المصدر الأساسي الذي يدعي به البريطانيون حقا لهم في التدخل في شئون الحكم والإدارة المصرية، كما أن فكرة الانسحاب من القاهرة هذه إنما التقى عليها كل من ماكدونالد وستاك لا بهدف الاعتراف بأن لا حق لبريطانيا في التدخل في شئون مصر، ولكن بهدف أن يتهدد النظام والأمن بمصر، وأن تتخلى بريطانيا عن مسئولية حفظ النظام فيها. ومن الطبيعي أن تكون الحكومة المصرية دون البريطانية هي المسئولة عن حفظ النظام في بلدها، وكان هذا من أهم أهداف الحركة الوطنية المصرية ومن أسس الاستقلال المصري. ولكن إثارة ماكدونالد وستاك لهذه المسألة بهذه الصورة، يبدو منها كما لو كان للسياسة البريطانية مصلحة، لا في تخليها عن حفظ الأمن بمصر، ولكن فيما تصوراه مترتبا على ذلك من تهدد الأمن والنظام، مما يعيد إلى الذاكرة أحداث ١٨٨٢ عندما ساهم الإنجليز والأجانب في إثارة الاضطرابات وخاصة بالإسكندرية توطئة لاحتلال مصر بدعوى حماية الأمن وحفظ النظام. ومن الطبيعي أنه لم يكن في مقدور السياسة البريطانية إثارة الشغب ضد الحكومة المصرية وتحميلها نتائج هذا الشغب، ما دامت قواتها موجودة بالقاهرة ولها حق التنقل في كافة الأقاليم. لقد كانت بريطانيا تسيطر على الحكومة المصرية قبل ١٩١٩، فكان وجود القوات البريطانية مما يضمن هذه السيطرة ومما يحفظ الأمن حماية لإعمال تلك السيطرة. فلما ترتب على تصريح ٢٨

من فبراير ودستور ١٩٢٣ أن تولت حكم مصر حكومة الوفد الوطنية التي لا تخضع للسيطرة البريطانية، فقدت تلك القوات وظيفتها، أو على الأقل هددت بفقدها، من حيث ضمان السيطرة البريطانية على الحكم. ومن ثم فلن تعدو وظيفتها أن يثير وجودها حفيظة المصريين. وصار ما عسى أن يكون بقي عليها من مسئولية ولو فعلية عن حفظ الأمن، صار ذلك مما يخدم سياسة مصرية وطنية معادية لها. وعلى الأقل فقد صار وجود تلك القوات بالقاهرة، مما يعوق السياسة البريطانية، عما قد ترى اللجوء إليه من أعمال الشغب ضد حكومة معادية لها. وقد جاء مقتل السير لي ستاك بعد هذا الاجتماع بأقل من شهرين، واتخذت السياسة البريطانية بعده من الإجراءات ما كشف إلى أي مدى كانت تتحرق شوقا إلى الشغب؛ لتبرر استعادة ما تريد من نفوذها المتقلص، ودعم وجودها المهدد بمصر والسودان. وعلى أي حال فقد أرجأ ماكدونالد البث في مسألة القوات البريطانية بمصر للرجوع إلى وزارة الحربية.

وبالنسبة للسودان فقد حدد رئيس الوزراء هدفه الكامل بأنه اكتشاف صيغة اتفاق تُبقي للإنجليز حريتهم الطليقة غير المقيدة، وفي الوقت ذاته تمكنه من إجراء تنازل ما للحكومة المصرية. فعلق شوستر بأنه إزاء موقف الحكومة المصرية الحالي، فمن المستحيل إيجاد أي شكل من أشكال الإشراف الثنائي على السودان، واقترح كاشتراك مظهري للمصريين في حكم السودان أن تنشأ مجالس استشارية مشتركة، شريطة أن تجتمع في لندن بعيدا عن البرلمان المصري.

وتحدث ماكدونالد عن صعوبات الموقف البريطاني التي تنجم عما أعلنته الحكومة البريطانية منذ الثمانينيات من أنها تعمل بالسودان نيابة عن مصر ووكيلة عن حكومتها، على ما حدث في فاشودة. وأن اتفاقية ١٨٩٩ لم تخول بريطانيا أكثر من نصيب في إدارة السودان، فلم تقلل من كون السودان تركيا أو مصر ولا جعلته بأي حال من الممتلكات البريطانية. فشرح له كل من شوستر وموراي بذلاقة لسان استعمارية أصيلة ما غم على فكره المستقيم من التواءات باعتبار أن الاتفاقية سوَّت بريطانيا ومصر، فصارتا معا شريكتين أصليتين من الناحية النظرية، ولبريطانيا القدح المعلى عمليا. وهي إن لم تجعل السودان جزءا من الإمبراطورية البريطانية فقد فصلته تماما عن مصر فصار دولة متميزة تماما، وأن الاتفاقية صيغت على هذا النحو لمجرد الحرص على كرامة مصر.

ثم عرج الحديث إلى النقطة الأساسية، وهي رسم الخطة العملية التي يتعين على الإنجليز اتخاذها بشأن السودان، فاقترح ستاك أن يطلب ماكدونالد من سعد في لقائهما رحيل مصر من السودان، بعد أن أنشأ سعد بمسلكه أوضاعا تجعل من المستحيل اشتراك البلدين في حكم السودان. فذكر ماكدونالد أن هذا الاقتراح مما يصعب تبريره، وأبدى خشيته من أن إخراج جميع المصريين من السودان قد يحدث ثورة في مصر، وقد يستقيل سعد من الوزارة ولا ينجح الإنجليز في الحصول على وزارة مصرية تدير البلد «مع وجود كل موظف مصري ضدنا». ولكن سيلبي أشار إلى ما ظهر أخيرا من ضعف المقاومة المصرية، فإن سياسة التشدد البريطاني لم تنتج رد فعل مصريًا عنيفًا كما كان منتظرا. ولعله يقصد بذلك الإشارة إلى أن نفي سعد زغلول في ديسمبر ١٩٢١ لم ينتج العنف المصري ذاته الذي أنتجه نفيه في مارس ١٩١٩. وإن ما كان يخشاه اللنبي من استحالة حكومة مصر في ١٩٢١، وهي الخشية التي دفعته ودفعت الحكومة البريطانية إلى إصدار تصريح ٢٨ من فبراير، لم يتحقق بعد ذلك. على أن ماكدونالد رفض كلام سيلبي مصرحا باستحالة الاعتماد على مثل ذلك الاستنتاج.

ثم أشار شوستر إلى أنه ما لم تظهر بريطانيا رفضا قاطعا لمطالب المصريين بالسودان فإن الزعماء المحليين بالسودان سيحاولون الاتصال بمصر. ثم أشار إلى أن موقف حكومة سعد جعلت ولاء الموظفين المصريين بالسودان لحكومتهم المصرية متعارضا مع ولائهم لحكومة السودان. ومن ثم يصبح وجودهم وخاصة الجيش المصري، مصدر خطر حقيقي. وأكد ستاك هذه النظرة. فذكر أن الجيش المصري يحتفظ بولائه لمصر، وحكومة مصر تسيء لحكومة السودان، ومن ثم يستحيل منع انتشار الكراهية لتلك الحكومة، مما يهدد بخطر الانفجار في جميع أنحاء السودان. وأطنب في الدفاع عن إجلاء الجيش المصري من السودان ووجوب تعزيز الحامية البريطانية هناك مع تحويل المجندين السودانيين إلى قوات درك. فنبهه ماكدونالد إلى خطورة ما ينجم عن ذلك واحتمال أن تندلع ثورة لا يعلم متى تنتهي. وقال إنه بفضل الاستمرار في سياسة الإجلاء الفوري لأي فرد يظهر التآمر على النظام فلا يلجأ للإجراء الشامل الذي يقترحه ستاك إلا إذا ترتب على بقاء المصريين ثورة عنيفة. فعارضه ستاك قائلا إن الشر قد لا يكتشف إلا بعد أن يستشري، وإنه من الصعب الوصول إلى ما يدل على أن المصريين يثيرون السخط

وسط كتائب السودانيين. ولم يكن ستاك يعلم أن مقتله بعد ذلك بأقل من شهرين هو الذي سيمنح الوزارة البريطانية المبرر لتنفيذ تلك الخطة التي دعا إليها بهذا الحماس.. وهي طرد الجيش المصري عامة من السودان.

وفي النهاية أثار ماكدونالد التساؤل عما سيحدث عندما تنتهي مدة عمل السير لي ستاك وترفض حكومة مصر تعيين خلف له ممن تختارهم بريطانيا. فقال ستاك، كما لو كان يكتب بظهر الغيب وصيته، إنه ندب من ينوب عنه كحاكم عام، ويمكن لهذا النائب أن يقوم مقام الحاكم العام حتى تصل الحكومتان إلى اتفاق. ولكن ماكدونالد أبدى تشككه في قانونية هذا الإجراء[1].

* * *

والوثيقة الهامة الأخرى التي لم تُتَح للجانب المصري معرفتها، والتي تعكس تفكير الجانب البريطاني، تتعلق بمشروع معاهدة أعدته وزارة الخارجية البريطانية أثناء محادثات سعد - ماكدونالد في أول أكتوبر ١٩٢٤، وقد أُعد حسب التعليمات الشفهية لماكدونالد. ويظهر من المذكرة التي قُدم بها المشروع إلى ماكدونالد من الوزارة أنه يمثل فحسب إطارا عاما للمعاهدة، وأنه يتضمن «أقل ما يكون من الترضية للاحتياجات البريطانية التي لا يمكن إنقاصها بدون التفريط في القيود التي تفرضها هذه الاحتياجات على الاستقلال التام لمصر». ولم يقدر لهذا المشروع أن يعرض على سعد زغلول لأنه مبني على أساس بقاء قاعدة عسكرية بريطانية في مصر مما رفضه سعد في مباحثاته رفضا جازما.

تضمن المشروع معاهدة تحالف بين الدولتين؛ إذ تساعد بريطانيا مصر في الدفاع عن أراضيها ضد العدوان (مادة ١)، وتمد مصر بريطانيا داخل الأراضي المصرية بكافة التسهيلات والمساعدات التي يقدمها حليفٌ أثناء حرب يشترك فيها كلاهما، وذلك في وقت توتر العلاقات، أو في حالة الحرب، حتى ولو لم تهدد وحدة الأراضي المصرية (مادة ٢). وقد أشر تعليقا على هذا النص بأنه صِيغ على نحو يعطي بريطانيا «سلطات

(١) F. O. 407/199, No. 214. Record to Conference held at 10, Downing Street, on Tuesday, September 23, 1924.

واسعة ولكنها موضوعة على أن تمد الحكومة المصرية بالوسائل التي تبرر موقفها أمام النقاد الوطنيين..»، وتيسيرا لهذا التعاون تتعهد مصر في جميع الأوقات وخاصة في حالة احتمال الطوارئ:

(أ) بأن تحصل على موافقة بريطانيا لشراء الأسلحة والمعدات المطلوبة للقوات المسلحة المصرية بجميع أنواعها، وتشغيل غير المصريين.

(ب) تشغيل غير المصريين سواء الضباط أو المعلمون أو الموظفون الذين تراهم مصر ضروريين لتدريب العاملين بها عسكريين أو مدنيين.

(جـ) تؤجر إلى بريطانيا الأراضي الواقعة بين قناة السويس غربا وحدود مصر مع فلسطين شرقا، فضلا عن شبه جزيرة سيناء مقابل مبلغ نقدي.

(د) «عمل الترتيب لما يتخذ من الإجراءات الوقائية التي تعتبر ضرورية لحماية الأراضي المصرية»، وذلك في حالة توتر العلاقات بين بريطانيا وأية دولة أخرى (مادة ٣)، وقد أشر تعليقا على هذا النص أنه موضوع لمنع الجيش المصري والإدارة المدنية المصرية من الخضوع لنفوذ أجنبي، وأن تأجير الأراضي المصرية شرق قناة السويس يتضمن فيما يتضمن السيطرة على سكة حديد القنطرة رفح ذات الأهمية الكبرى لدى وزارتي الطيران والمستعمرات، وأن البند الأخير يتضمن ضرورة الرقابة البريطانية على البريد والبرق.

وفضلا على ذلك تسمح مصر لبريطانيا باستخدام المطارات والتجهيزات اللاسلكية ومصانع الغاز غربي قناة السويس، فضلا على التسهيلات اللازمة في الموانى والمطارات والإعفاءات الجمركية والتنقل والنقل بالسكة الحديدية (مادة ٤). وفي مقابل ذلك توافق بريطانيا ألا تبقى قوات بريطانية في الأراضي المصرية إلا في الأراضي المحددة بالمادة الثالثة، وإلا في الظروف الموضحة بالمادتين الأولى والثانية، وتجلو عن القاهرة خلال عامين، وعن ثكنات مصطفى باشا بالإسكندرية خلال خمسة أعوام وعن مطار أبو قير ومخيمات المعسكر في عشرة أعوام. وإن ما ستتخلى عنه بريطانيا من أرض وثكنات ومبان ومصانع بما فيها محطة أبو زعبل اللاسلكية تستولي عليها مصر بقيمة تقدرها لجنة مشتركة (مادة ٤، ٥).

وتضمن أن يكون التمثيل السياسي بين مصر وبريطانيا بدرجة سفير، وأن تتعهد مصر بألا يكون تبادلها التمثيل السياسي مع البلاد الأخرى بأعلى من درجة وزير مفوض (مادة ٦)، وأن تتعهد مصر بتعويض الموظفين الأجانب وفقا للقانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ فضلا على ضمانات أخرى لهم (مادة ٧).

وبالنسبة للسودان تضمن المشروع اتفاقا بين البلدين على «تحسين مصالح السودانيين واستقلال البلاد النهائي» بضمان استمرار النظام القائم بمقتضى اتفاقية ١٨٩٩ الذي لا يعاد النظر فيه إلا بعد خمس وعشرين سنة، وأن يكون الدفاع عن السودان بواسطة قوة سودانية تحت قيادة الحاكم العام، تلحق بها كتيبة بريطانية وأخرى مصرية، ويفوض مجلس عصبة الأمم بتقرير ما يضمن حقوق المصريين في مياه النيل وتقدير ديون مصر على السودان (مادة ٨، ٩). وأشر أمام هذين النصين أنهما لا يكفلان فقط استمرار الوضع القائم ولكن تحقيق الغرض النهائي وهو استقلال السودان مع إطلاق سلطة الحاكم العام.

وورد بالمذكرة التي أرفق بها المشروع أن ثمة ثلاث نقاط لم تذكر بعد بالمشروع رغم أهميتها الكبيرة، وهي:

(أ) استبعاد خطوط الكابلات الأجنبية من الرسو بمصر بمد احتكار الشركة الحالية التي ينتهي امتيازها في ١٩٣٢.

(ب) تأمين الفنارات المصرية على البحرين الأبيض والأحمر وتزويدها بموظفين معتمد عليهم.

(جـ) مدى خضوع القوات البريطانية غرب القنال للسلطان القضائي ولسيادة الدولة المصرية[١].

من هذا المشروع تتضح نوايا حكومة ماكدونالد كاملة إزاء المسألة المصرية. ويتعين النظر إلى هذا المشروع في ضوء ملاحظتين وردت إحداهما في المذكرة المرفق بها،

(١) F. O. 407/199, No. 222. Memorandum respecting a draft agreement between Great Britain and Egypt.

والأخرى في الملاحظات المسجلة عليه، وهما أن المشروع يتضمن الإطار العام فقط والحد الأدنى الذي لا يمكن النزول عنه، وأنه صيغ ليمنح بريطانيا سلطات واسعة، ولكنها مصوغة بشكل يمكن حكومة مصر من أن تبرر موقفها أمام نقد الوطنيين لها، وأن هاتين الملاحظتين، فضلا عن معناهما الصريح، فهما يعنيان أن المشروع مصوغ على نحو يمكن في التطبيق من تحريك أحكامه بطريقة تلائم مصالح من أعدوه، بمعنى أنه مصوغ بطريقة بعيدة عن موجبات حسن النية بين الطرفين.

وفي هذا الضوء يمكن ملاحظة:

أولا: أنه أقام حلفا دائما غير مقيد بمدة، ووجودا عسكريًّا غير مقيد بمدة، وسيطرة رسمية على شرق قناة السويس غير مقيدة بمدة ما.

والملاحظ ثانيا أنه جعل أساس الوجود العسكري البريطاني في شرق قناة السويس وهو وجود يمتد إلى غرب قناة السويس امتدادا غير محدد تحديدا جغرافيا وإن كان يجد حدوده في الاستفادة الدائمة المنظمة بالمطارات والموانئ والسكك الحديدية ومحطات اللاسلكي؛ أي كافة المرافق وقنوات الاتصال، كما أن هذا الوجود العسكري يتسع ليشمل مصر كلها كمجال لنشاط القاعدة العسكرية لا في حالة الحرب التي تكون بريطانيا طرفا فيها فقط، ولكن في حالة وجود توتر ما في العلاقات بين بريطانيا وبين أية دولة أخرى، ولو لم تهدد الأراضي المصرية. وبهذا تكون المواد ١، ٢، ٤، ٥ قد غطت التحفظين الأول والثاني من تصريح ٢٨ من فبراير. وإذا كان مشروع كيرزون في ١٩٢١ لم يعترف بمبدأ انحصار القاعدة العسكرية البريطانية في أماكن محددة (مادة ١٠) مما يجعل مشروع ماكدونالد أصلح بلا شك للمصريين منه، فإن مشروع ملنر الأول (١٧ من يوليو ١٩٢٠) كان سلم بمبدأ تحديد المكان أو الأمكنة التي تعسكر فيها القاعدة، وأحال في تحديدها إلى اتفاق لاحق (مادة ٣)، وجاراه في ذلك مشروع ملنر الثاني (١٨ من أغسطس ١٩٢٠) في المادة ٤، أما مشروع الوفد إلى ملنر (١٧ من يوليو ١٩٢٠) فقد وافق على وجود القاعدة وحصرها في الشاطئ الشرقي من قناة السويس ويجرى تحديدها بواسطة لجنة مشتركة (مادة ٨)؛ ومن ثم فإن مبدأ تحديد مكان القاعدة معترف به في مشروعي ملنر وإن لم يجر تحديده جغرافيا، على أن مشروع الوفد حصرها في مكان

محدد على الشاطئ الآسيوي لقناة السويس، بينما أتى مشروع ماكدونالد ليخضع القسم الآسيوي من الأراضي المصرية كله للسيطرة البريطانية دون اكتفاء بقاعدة محددة فيه. أما حق استعمال الموانى والمطارات وطرق المواصلات في كل الأوقات لا في وقت الحرب فقط، فقد ورد بمشروع ملنر الأول ومشروع كيرزون، وأشير إليه في مشروع ملنر الثاني (الذي اتخذ شكل مذكرة لا مشروع متكامل) بعبارة «وتسوى ما نستتبعه من المسائل التي تحتاج إلى تسوية».

بهذا يظهر أن تحديد مكان القاعدة العسكرية البريطانية في مصر كان أظهر في مشروع ماكدونالد منه في المشروعات البريطانية الثلاثة السابقة عليه، ومن ثم كان أصلح للمصريين منها، وإن كان أقل صلاحية من مشروع الوفد إلى ملنر. وقد عوض البريطانيون هذا التنازل بما أشير إليه من حقهم في استعمال بعض المرافق كأجهزة اللاسلكي واحتكار خطوط الاتصال الخارجية. وفضلا عن ذلك استعاضوا عن تنازلهم هذا بما ورد بالمادة ٢ من المشروع، بأن تُقدم مصر إليهم كل تسهيل ومساعدة لا في حالة الحرب أو التهديد بها فقط ولكن في حالة «توتر العلاقات»، وهي عبارة لم ترد في أي من المشروعات السابقة وتتيح للجانب البريطاني - إن واتته الظروف السياسية - أن تتحول حالة التوتر هذه إلى حالة دائمة في صدد تنفيذهم للاتفاقية.

والملاحظ ثالثا أن مشروع ماكدونالد أسقط ما سبق أن ورد بمشروعي ملنر ومشروع كيرزون فيما يتعلق بالمستشارين المالي والقضائي، وهو نهج لا شك في أفضليته للمصريين من نهج المشروعات السابقة. وهو نهج فرضه على الجانب البريطاني أن مشروعه هو أول مشروع يصاغ بعد تنفيذ تصريح ٢٨ من فبراير الذي اعترف باستقلال مصر، وبعد صدور دستور ١٩٢٣ الذي أقام نظاما برلمانيا يتعارض مع أية سلطات تخوَّل لمستشارين بريطانيين على الحكومة المصرية. فهذا التنازل يعتبر أثرا من آثار تصريح ٢٨ من فبراير. على أن المشروع حاول في المادة ٣ منه أن يفتح نافذتين يطل منهما الإنجليز على أجهزة الحكم المصرية، الأولى إشرافهم على الأسلحة والمعدات الخاصة بالجيش المصري، والثانية إشرافهم على تشغيل غير المصريين في الحكومة المصرية، سواء كانوا في القوات المسلحة أم في جهاز الحكومة المدني. وكانت مصر في ذلك الوقت في حاجة

ماسة إلى الخبرات الأجنبية سواء بالنسبة لتطوير الجيش وإعادة بنائه أم بالنسبة لبعض فروع الخبرة في الأعمال المدنية، كما أن قيام الامتيازات الأجنبية كان يفرض عليها اتصالا بالأجانب ضمانا لتلك الامتيازات ولديون الأجانب على مصر، مما كان من شأنه عندما يثار أن يتيح للإنجليز التدخل في هذه المسألة.. ومن ثم فإن المادة الثالثة هذه تتعلق بالتحفظ الثالث من تحفظات تصريح ٢٨ من فبراير الخاصة بحماية الأجانب والأقليات في مصر.

والملاحظ رابعا أن المشروع أسقط ما ورد في المشروعات السابقة من قيود تتعلق بسياسة مصر الخارجية وعلاقاتها مع الدول الأخرى، والإشراف البريطاني على تلك السياسة، ولكن وجود القاعدة العسكرية مع اتفاقية التحالف مع الإشراف على توظيف الأجانب بمصر كان من شأنه أن يضمن للإنجليز في الواقع ما لم يرد بالمشروع صراحة في هذا الشأن. وفضلا عن ذلك فقد صِيغ الوضع الممتاز لبريطانيا في مصر الذي حرصت المشروعات السابقة على تأكيده، صِيغ في شكل أكثر لباقة وهو أن يكون التمثيل السياسي بين البلدين هو التمثيل الوحيد لمصر الذي يتم على مستوى السفراء.

والملاحظ خامسا أن المشروع تضمن بالنسبة للسودان ما لم يرد في المشروعات السابقة كلها من تأكيد اتفاقية ١٨٩٩ التي كان ينادي المصريون ببطلانها، ومن إطلاق سلطات الحاكم العام وتأكيد هيمنته على أجهزة الحكومة بالسودان، حتى ولو لم يكن هو ذاته سردار الجيش المصري مما سبق أن نصح به تقرير لجنة ملنر، ومن تقلص الوجود المصري العسكري بالسودان بقصره على كتيبة واحدة، ومن إقرار مصر صراحة بفصل السودان عنها تحت عبارة «استقلال السودان»، بما كان يعني في ضوء أحكام الاتفاق كلها استقلال السودان تحت السيطرة البريطانية المنفردة؛ أي فصله عن مصر لصالح بريطانيا.

أما بالنسبة لجلاء القوات البريطانية من القاهرة وثكنات الإسكندرية، فقد سبقت الإشارة إلى ما ورد على لسان ماكدونالد وستاك في اجتماع ٢٣ من سبتمبر بالنسبة للدوافع البريطانية من هذا الجلاء.

وفي ضوء تلك الملاحظات جميعا فإنه يظهر من جهة أن المشروع كان أفضل

للمصريين من كافة المشروعات البريطانية السابقة عليه، وهو مشروع جرى إعداده بعقلية تصريح ٢٨ من فبراير، وصيغ على نحو يتناسب من حيث الشكل مع ما يليق بدولة معترف باستقلالها وليس تابعة ولا محمية. وهذا وجه خلاف بينه وبين سوابقه. كما أنه صيغ بلهجة سياسية مهذبة تليق بكونه يقدم إلى زعيم معترف به في بلده وشعبه، زعيم مرهوب الجانب قاد ثورة من قبل، وله القدرة على تفجيرها من جديد والإضرار بمصالح الطرف الآخر. وذلك على عكس تماما ما عومل به عدلي يكن. على ما تؤكد المقارنة بين عدلي وسعد في هذا الشأن.

ويظهر من جهة ثانية أن المشروع قد خطط بأسلوب التنازل عن كل التفاصيل والأعراض من أجل المحافظة على الجوهر. والجوهر هو وجود القاعدة العسكرية. وقد سبقت الإشارة في بدايات هذه الدراسة إلى أنه لا ضمان لوجود القاعدة العسكرية في بلد ما إلا بالتأثير على سياسة هذا البلد وحكومته، كما أن القاعدة العسكرية تفقد وظيفتها الرئيسية، وهي الوظيفة السياسية لها - إذا لم يستطع وجودها أن يكفل سيطرة على سياسة هذا البلد. وحتى لو اقتصر هدف الإنجليز على حماية طرق مواصلاتهم، فليس هذا الهدف محصورا في قناة السويس، بل يمتد عبر الأراضي المصرية عامة. وحتى لو اقتصروا على قناة السويس فليس للقناة وجود عمراني مستقل عن مصر وعن وادي النيل من حيث ضرورات الحياة ولوازم العمل والنشاط. ويستحيل وجود القاعدة العسكرية إلا ممتدة إلى القاهرة وإلا شائعة في السياسة عبر الأراضي المصرية عامة. وقد سبق إيضاح مسالك هذا الامتداد التي رسمها المشروع من خلال المواد ٢، ٣، ٤ منه خاصة. على أن تحصُّن الجانب البريطاني في مسألة القاعدة العسكرية أساسا قد أعدم مجال المناورة والأخذ والعطاء بين الطرفين. فالإنجليز ارتدوا إلى ما ليس في نيتهم التفريط فيه، والمصريون أعلنوا على لسان سعد مرارا أنه «لا مناسبة بين الاستقلال والاحتلال». كما أن تمسك الإنجليز بالسودان على هذ النحو المتصلب أعدم فرص اللقاء أيضا.

بقيت نقطة في التعقيب على هذا المشروع: ماذا كان يمكن للحركة الوطنية المصرية أن تكسبه لو قدر أن عرض المشروع على سعد وقبله؟ يمكن القول بأن هذا المشروع لو كان

عرضه ملنر أو كيرزون قبل تصريح ٢٨ من فبراير ١٩٢٢ لكان له شأن غير مشروعات هؤلاء، إن التحفظات التي قدمها الوفد المصري على مشروع ملنر الثاني تعلقت بإلغاء الحماية صراحة وبالامتيازات الأجنبية والمستشارَيْن المالي والقضائي وبانطلاق حرية مصر في عقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية وعقد الاتفاقات السياسية بما لا يضر بالمصالح البريطانية. فضلا عن ضمان مياه النيل وسيادة مصر على السودان. وفيما عدا وضع السودان، فلا شك أن مشروع ماكدونالد بعد الاعتراف باستقلال مصر وإلغاء الحماية أحسن بما لا يقارن من مشروع ملنر لو عُدِّل حسب التحفظات المصرية.

على أن تلك المقارنة لا تصلح أن تكون المقارنة الأساسية؛ فقد جرت مياه كثيرة بعد مشروع ملنر لصالح الحركة الوطنية، وأهم تلك التغييرات أن العنصر المعتدل الذي كان يمثل الغالبية في قيادة الوفد قد صُفِّي من قيادة الوفد مع بقاء الوفد محتفظا بشعبيته الكاملة.. إنما يلزم أن يجرى تقدير المشروع اعتبارا من تصريح ٢٨ من فبراير خاصة. لقد سبقت الإشارة في صدد تقييم هذا التصريح أن مصر حصلت به على إلغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال، وأعطى الإنجليز هذا التنازل ليتقاضوا ثمنه فيما بعد، وكانت خطة الوفد أنه حق استرد لا يؤدى عنه ثمن؛ لذلك أصر على موقف رفض التصريح قاصدا رفض ما اشتمل من تحفظات؛ ووصم قابلي التصريح من المصريين بالخيانة، لأن قبولهم له لا يعني إلا قبول التحفظات، أي قبول القيود التي وضعها الإنجليز على استقلال مصر، بينما رَفْضُ التصريح هو خير موقف يمكن به تخليص الاستقلال من التحفظات، واستخلاصه مما علق به من قيود. وبهذا نظرت الحركة الوطنية إلى عرض ماكدونالد كبلد مستقل يحتله الإنجليز، لا كبلد محمي في عهد الحماية - قبل التصريح - كان الوطني المصري يطلب تحقيق الاستقلال التام. أي إلغاء الحماية وإجلاء الاحتلال البريطاني معا، ولكنه كان كمفاوض ومساوم يعرض أن يعترف بوجود قاعدة عسكرية محدودة الزمن والمكان (مشروع الوفد ١٧ من يوليو ١٩٢٠) مقابل أن يحصل على إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر. أما بعد أن حصل على هذا الإلغاء والاعتراف، فهو لم ينس أنه مطالب باستقلال تام يتضمن الجلاء التام عن أرضه وهو لا يؤدي ثمنا عن حق استرده؛ لذلك اتخذ في مفاوضاته ومساوماته وضعا جديدا جديرا بموقفه المستقل، وهو أن يعرض معاهدة تحالف مشترك بين مصر وبريطانيا في حالة الحرب مقابل أن

يحصل على الجلاء التام. وكان هذا موقف سعد في مباحثاته مع ماكدونالد. وبالنسبة للمسألة المصرية.

أما بالنسبة للسودان فقد كان مشروع ماكدونالد من وجهة النظر المصرية جديرا بأن ينظر إليه باعتبارهترديا وانحدارا عن أي موقف سابق؛ لأنه كان يعني صراحة فصل السودان تماما عن مصر لصالح الإنجليز لا لصالح السودانيين. وقد سبقت الإشارة إلى أن الوجود البريطاني في السودان كان مما ترى فيه الحركة الوطنية المصرية قيدا خطيرا وتهديدا حالا لاستقلال مصر ذاتها ولسياستها كبلد مستقل.

لذلك فإن السؤال يتبلور في أنه: ماذا كانت تكسب مصر من مشروع ماكدونالد أكثر مما كسبته من تصريح ٢٨ من فبراير؟ كانت ستكسب جلاء للقوات البريطانية عن القاهرة والإسكندرية (على مدى زمني من عامين إلى عشرة) مقابل اعترافها وتسليمها بشرعية الوجود العسكري البريطاني الدائم والتحالف الدائم، ومقابل تسليمها السودان للإنجليز تسليما شرعيا أيضا. يمكن القول بأنها كانت ستكسب إسقاط النص على الإشراف البريطاني على الحكومة المصرية من خلال المستشارَيْن المالي والقضائي. ولكن تلك المسألة لم يكن من شأن مشروع ماكدونالد أن يحقق للمصريين فيها كسبا كبيرا ولا حاسما؛ لأن إغفال المشروع لهما لا يفيد يقينا تفريطا بريطانيا فيهما، ويمكن أن يعود الإنجليز إلى التمسك بهما عن طريق مناورات سياسية دولية أوسع مع الدول صاحبة الامتيازات؛ ولهذا سبقت الإشارة إلى أن المشروعات البريطانية الثلاثة السابقة كانت تربط بين هاتين الوظيفتين وبين مسألة الامتيازات الأجنبية. ويمكن أن تثيرها مع حكومة مصرية أخرى غير حكومة الوفد. كما سبقت الإشارة إلى ما منحته المادة ٣ من مشروع ماكدونالد من نوافذ على أجهزة الحكومة المصرية، وهي نوافذ يمكن أن تضيق وأن تتسع حسب موازين القوى والصراعات المستقبلة. وفضلا عن ذلك فإن وظيفتَي المستشارَيْن المالي والقضائي قد صارتا محاصرتين من الجانب المصري بعد تصريح ٢٨ من فبراير والعمل بدستور ١٩٢٣ بحيث صارت الحركة الوطنية المصرية تملك بعد توليها السلطة وفي ظروف سياسية مواتية أن تُصفيهما بإرادتها هي؛ بمعنى أن الوظيفتين قد صارتا خاضعتين لحصيلة الصراع الديمقراطي بين القوى السياسية المصرية. فلم

يكن مشروع ماكدونالد مما يفيد مصر كثيرًا في هذا الصدد. وبهذا تصير الحصيلة النهائية للمشروع؛ وهي الجلاء عن القاهرة والإسكندرية وغيرهما من الأراضي المصرية غرب القنال مقابل الاعتراف بالقاعدة الدائمة شرق القنال، ومقابل التحالف الدائم وامتداد الوجود العسكري البريطاني إلى كافة أراضي مصر في حالة توتر «العلاقات»، ومقابل تسليم السودان نهائيا للإنجليز.

وإذا كان الوفد والحركة الوطنية قد قبلا عروض ماكدونالد ووافقا على مشروعه بعد عرضه، فلا شك أن حزب الحركة الوطنية كان خليقا به أن يسلك في تنفيذ الاتفاقية مسلكا يتفق مع المصالح المصرية وفرض القيود على الأطماع البريطانية، وذلك في إطار تنفيذ الاتفاق.

ولكن هل كان الوفد يبقى على قوته بعد الاتفاق واحتمال ظهور معارضة وطنية قوية له؟ وهل كان الإنجليز يحرصون على بقائه ويحتملون تشدده في التنفيذ معهم؟ أم كانت وظيفته لديهم أن يستخلصوا منه توقيعه على الاتفاق فحسب، فإن خضع لهم في التنفيذ بعد ذلك بقي، وإن تشدد عاد الأحرار الدستوريون على أنقاضه يرثون تركته؟! إن الاتفاق لو كان تم لكان من شأنه أن يؤثر في التوازنات الداخلية وفي حصيلة الصراع الديمقراطي داخل مصر بما لا يضمن معه أن يجرى تنفيذ الاتفاق بعد ذلك بتفسيرات تحقق المصالح المصرية الوطنية.

(٣)

بين سعد وماكدونالد

التقى سعد زغلول رئيس وزراء مصر، ورامزي ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها في صباح ٢٥ من سبتمبر ١٩٢٤. بدآ الحديث بتبادل الأسف حول ما وقع من أحداث أبعدت روح التفاهم، وتبادل العزم على إعادة حسن النية، ثم عرَّج ماكدونالد على الفور إلى موضوع السودان الذي استنفد الجلسة كلها. بدأ بنقد ماكدونالد لسعد عن تصريحاته بالبرلمان في شهر يونيو التي رأى ماكدونالد أنها أغلقت الباب إلى حد ما دون الاتفاق، فرد سعد بأن تصريحاته ليست جديدة فهي تعكس طلبا مصريا دائما باستقلال السودان. ثم انتقل الحديث إلى إلقاء كل طرف مسئولية أحداث السودان الأخيرة على الطرف الآخر، سعد يتهم حكومة السودان بالعداء لمصر، وماكدونالد يتهم حكومة مصر بتمويل «الاضطرابات» في السودان. ثم انتقل إلى بيان الحكومة المصرية في أغسطس ورد الإنجليز عليه ورسالة ماكدونالد إلى سعد التي أشار فيها إلى أن الحكومة غير شريفة، وعمل سعد على محاصرة ماكدونالد ليعترف بخطئه عن استخدامه هذا التعبير، حتى اضطر ماكدونالد بعد لأي أن يؤول عبارته بأن كل القصد منها أن البلاغ غير أمين. وانتهى الاجتماع الأول على غير طائل. وأهم ما يلحظ عن هذا الاجتماع أن سعدا وإن أبدى صلابة شديدة إزاء وجهة النظر البريطانية، وشجاعة واضحة في إدانة السياسة البريطانية في السودان فإن هذا الموقف كان ظاهره القوة وباطنه الضعف؛ لأنه استغرق في مناقشة أحداث السودان الأخيرة، دون أن يظهر أن ثمة رؤية سياسية مستقبلة تهديه في موقفه العملي، ويحاول طرحها في النقاش. وكما

غلب على تصريحاته السودانية في يونيو السابق طابع الحديث المجرد عن الحقوق، يغطي بها غموض الأهداف العملية، غلب على حديثه مع ماكدونالد الاستغراق في مناقشة الأحداث التفصيلية، يغطي بها أيضا فيما يبدو غموض الأهداف السياسية العملية. فكان محاميا يقف عند حدود التفاصيل الجزئية أكثر منه سياسيا يستشرف المسالك العملية، واهتم بتقديم الحجج لا بطرح الحلول. والحق أن ماكدونالد كان هو من حاول أن ينقل الحوار إلى مجال رسم السياسة المستقبلة، فتحدث عن الوضع الرسمي للسودان والحكم المشترك، وعن الوضع العملي له والسيطرة البريطانية، وأن التغييرات التي حدثت في مصر تستوجب إعادة النظر في العلاقات بالنسبة للسودان، وأن أحداث السودان الأخيرة شكلت أزمة في غير أوانها، وأن المشكلة المطروحة هي كيف تستمر بريطانيا في الوفاء «بما تعتقد أنه التزاماتها الأدبية نحو السودانيين» (أي السيطرة على السودان) مع إرضاء الحكومة المصرية في الوقت نفسه. فأبدى سعد استعداده للحديث في هذه المسائل، بشرط أن يعرف أن «سوء الفهم بينه وبين رئيس الوزراء قد زال تماما»، ثم عاد إلى الحديث عن تفاصيل الأحداث الأخيرة[1].

والحاصل فيما يبدو من مطالعة محاضر تلك الجلسات أن سعدا لم يكن على استعداد للتعرض في مباحثاته لأسس المسألة السودانية. وبعد انتهاء الاجتماع أرسل ماكدونالد إلى سعد خطابا يحدد فيه موعد الاجتماع الثاني، ويوضح أنه يلزم في هذا الاجتماع أن «تعالج أولا المشاكل الرئيسية» وأنه يستحيل عليه الموافقة على أي اقتراح «يتعارض مع التعهدات التي تقدمها الحكومة البريطانية للسودانيين»[2]. فاستثار هذا الخطاب في سعد حذره التقليدي من فرض أي قيد على حرية المباحثات، معبرا عن استحالة تفاوضه على أي أساس مقيد[3]، فرد عليه ماكدونالد مصححا ما فهمه سعد[4].

وفي الاجتماع الثاني في ٢٩ من سبتمبر، وبعد حديث سريع عن تفسير ماكدونالد

---

(١) F. O. 407/199, No. 216. Record of Conference held at 10, Downing Street, on September 25, 1924.

(٢) F. O. 407/199, No. 217. Mr. MacDonald to Zaghlul Pasha, September 25, 1924.

(٣) F. O. 407/199, No. 221. Zaghlul Pasha to Mr. MacDonald.

(٤) F. O. 407/199, No. 218. Mr. MacDonald, to Zaghlul Pasha, September 26, 1924.

لقصده من خطابه السابق، أعاد ماكدونالد طرح مسألة السودان فعاد سعد يتحدث عن «إزالة سوء الفهم»، وألح سعد على هذه المسألة مما أدى بماكدونالد إلى توجيه تساؤل مغيظ إليه عما «إذا كانوا فعلا يتكلمون عن أشياء جوهرية أم أنهم فقط يحومون حول الموضوع». وقرر أنه راض أن يترك مسائل «سوء الفهم» تلك في وضعها، فوافقه سعد إلا فيما ورد بكتاب ماكدونالد الأخير عن السودان، فنبهه ماكدونالد إلى أن السودان نقطة مفاوضة، وليست نقطة سوء تفاهم، فذكر سعد أنه صار مستعدا تماما لبدء المناقشة. فلما طلب ماكدونالد مناقشة مسألة السودان بصفتها المسألة العاجلة المتفجرة، أصر سعد على البدء بالحديث عن مصر، واستغرق النقاش حول هذه النقطة وقتا تمسك فيه سعد بوجوب البدء بمصر حتى وافقه ماكدونالد على مضض، مع تنبيهه سعدا إلى أن مسألة السودان لا ينبغي أن تترك معلقة لأن الموقف بشأنها يعالج من يوم لآخر.

وهكذا علقت مسألة السودان في مباحثات الرجلين، لم يشتمل الحوار بشأنها على أي مغزى سياسي هام. وإذا كان يبدو من هذا الموقف أن سعدا لم يكن لديه ما يقوله عن السودان، وأنه كان ينظر إلى المسألة السودانية كأمر مرجأ لا تثور المفاوضة بشأنه إلا بعد تصفية المسألة المصرية تصفية تقبلها الحركة الوطنية المصرية، فإن هذا الموقف قد أضاف شاهدا إلى ما سبق إيضاحه من شواهد عن غموض الفكر السياسي المصري وتضاربه بشأن المسألة السودانية، وأنه لم يستطع في ذلك الوقت أن يصل إلى تحديدات عملية لا للوسائل ولا للأهداف. ولم يكن مرجع هذا الموقف إلى مجرد ضعف في قدرات سعد زغلول على المفاوضة. بل لعل إصراره على إرجاء هذه المسألة كان مستهدفا لافتقاده وضوح الرؤية بشأنها، واتباعا لصيحته في نواب الحزب الوطني من قبل: «لا تكشفوا عن ضعف الأمة»، على أنه إن كان يقصد بمجلس النواب وقتها الإشارة إلى ضعف الأمة في الوسائل المادية (العسكرية) فإن حقيقة ضعفها في هذه المسألة كان يتعلق بالوسائل السياسية عامة. مما سبقت الإشارة إليه. بدليل أن سعدا لم يستعمل هذه العبارة قط في حديثه عن المسألة المصرية، بل على العكس يتحدث عن قوة الضعفاء باتحادهم، أي القوة السياسية للضعفاء عسكريا.

ولم يُقدر لسعد زغلول أن يطالع مشروع الاتفاق البريطاني الذي سبقت الإشارة إليه،

ولكن من الراجح أنه كان يدرك نوايا البريطانيين تماما بشأن السودان حسبما بلورها هذا المشروع، وأن ماكدونالد لم يترك هذه النوايا خفية فى إشاراته العابرة خلال المباحثات. وعلى ذلك فلا بد لمطالع التاريخ اليوم أن سعدا قد قصر كمفاوض من إصراره إرجاء الحديث عن السودان، لأن طرح المشكلة كان خليقا بقيام مواجهة بين الطرفين ليس في مقدور أيهما حله. وكان خليقا بالمفاوضة أن تفشل كما فشلت فعلا، ولكن قبل الحديث عن المسألة المصرية، وقد أوضح ماكدونالد في هذا الاجتماع أن فشل المباحثات في إحدى المسألتين سيعرقل الاتفاق كله.

انتقل الحديث إلى مصر، وهنا وقف سعد على أرضه قويا واضحا مصادما لا يتهرب ولا يلتوي. بدأه ماكدونالد بالسؤال عما يطلبه. فأجاب سعد بأن الدار داره، وأن مصر للمصريين، فما عسى بأن يطلب ماكدونالد؟ فقال ماكدونالد إن ثمة أمرا واقعا وسعد يريد تغييره فماذا يريد؟ فقال سعد إن الأمر الواقع شاذ، وإنه يريد استقلال مصر. ثم عرضا لعناصر المسألة، فسأله ماكدونالد عما يريد بالنسبة للموقف العسكري، فأجاب: «إن للبريطانيين جيشا في مصر» وأنه يريد انسحابه ثم «ألَّا تمارس الحكومة البريطانية أي نوع من الرقابة على الحكومة المصرية»، وأن المستشارَيْن المالي والقضائي شأنهما كشأن الجيش يتعين سحبهما، ثم ألا تقيد علاقات مصر بالدول الأجنبية بالإعلان البريطاني إلى هذه الدول في ١٥ من مارس ١٩٢٢، وأن يكون ممثل بريطانيا كغيره من الدبلوماسيين، ثم أن تتنازل بريطانيا عن دعواها حماية الأجانب بمصر والأقليات وقناة السويس. هنا توقف ماكدونالد واستعاد سعدا، هل يقصد ألا تتدخل بريطانيا في حماية القناة؟ فأجاب سعد: «إطلاقا»، فعلق ماكدونالد أنه يأسف لسماع ذلك، فرد سعد أنه يأسف هو أيضا «أليست القناة أيضا في مصر».

هكذا كان طريق «المطالب المصرية» طريقا مغلقا في وجه الاتصال المصري البريطاني، ولكن بقي طريق «المطالب البريطانية». ومن هنا كان سعد محقا كمفاوض في أن يقترح في البداية طرح الموضوع من وجهة المطالب البريطانية، لولا أن ماكدونالد أصر على البداية من «الأمر الواقع» أي الوجود البريطاني بمصر. فلما بلغت المطالب المصرية إلى حد رفض سعد حماية بريطانيا لقناة السويس، «إطلاقا»، انتقل ماكدونالد إلى فكرة

معاهدة التحالف والرباط الوثيق بين بريطانيا ومصر، وذكر أنه عندما مر بمصر أبدى مَن قابلهم من رجال الوفد استعدادهم لتلك المعاهدة، فأجابه سعد «أنه يريد مخلصا أن يعقد تحالفا خاصا مع بريطانيا العظمى»، فوجد ماكدونالد فرجة في الجدار المصمت بعد أن استعاد سعدا في مبدأ التحالف فأعاد عليه سعد موافقته، وذكر أن مثل هذا التحالف يكفل ضمانا كافيا للبلدين ضد مخاطر تهدد المواصلات الإمبراطورية وغزو مصر وما شابه، وأن أول ما يتعين عمله هو الوصول إلى أساس لهذا التحالف. وبعد أن تحسس ماكدونالد بحذر طريقه إلى موقف سعد هذا قفز به الأمل إلى أن «في إمكانهم الرجوع إلى النقاط الأخرى التي ظلت دون حل» ثم أجل الاجتماع بعد مناقشة في طريقة إعداد مشروع اتفاق يعرض بعد الاجتماع التالي الذي حدد له يوم الجمعة ٣ من أكتوبر[١]. وفي ضوء ما أسفرت عنه مباحثات الاجتماع الثاني هذا طلب ماكدونالد من مستشاريه إعداد مشروع الاتفاق السابق الإشارة إليه، والذي قدم إليه في أكتوبر ولم تتح الفرصة لعرضه على سعد.

بدأ الاجتماع الثالث في موعده بمحاولة حذرة من ماكدونالد للتأكد من صحة ما ساقه إليه أمله المتعجل في نهايات الجلسة السابقة، فبدأ بقناة السويس ووجوب حماية بريطانيا لها لأن «جميع استراتيجية الإمبراطورية تدور حولها». فرد سعد بأن التحالف يكفي حماية لها «ولا ضرورة لأن يكون أي جزء من مصر تحت الحكم البريطاني أو الاحتلال البريطاني»، فعلق ماكدونالد بأن لا فائدة من الحديث عن التحالف أو أية تأكيدات غامضة. ولما سأله سعد عما يريد بالضبط أجاب أنه يريد «مواقع تتخذها الجيوش البريطانية محطات بغرض حماية القناة» فرفض سعد جازما. وتبادل الطرفان الحجج التي يمكن أن تثور والتي ثارت من قبل بين مصر وبريطانيا منذ ١٩١٩ في أية مواجهة سياسية. ماكدونالد يتحدث عن حماية القناة، وسعد يسأل ضد من تكون الحماية، ويسأل هل المسألة قوة أم حق؟ فيجيب الآخر: «مسألة اتفاق». وسعد يقول: احموا القناة من فلسطين التي يحتلها الإنجليز ومن البحر وهم سادة البحار. وماكدونالد

---

(١) F. O. 407/199, No. 220. Rocord of Second Conference held at 10, Downing Street on September 29, 1924.

يتحدث عن أهمية القناة لهم، فيقول سعد إنها مصلحة عالمية فلماذا يطلب الإنجليز احتكارها؟ والأول يقول ألّا ضمان لمصالح بريطانيا بغير الجيش، والثاني يقول ألّا ضمان لاستقلال مصر مع وجود هذا الجيش. والأول يقول إن برلمانه سيرفض حتما الجلاء عن مصر، والثاني يقول وشعبه سيرفض حتما احتلال مصر. والأول يتحدث عن الثقة بين البلدين، والثاني يقول إن للمصريين عذرهم في انعدام الثقة بعد ستين وعدا بريطانيا بالجلاء عن بلادهم لم يتحقق منها واحد. وتوقف الحوار بقول سعد إنه عاجز عن فهم الموقف البريطاني «منذ رفض اقتراحه الخاص بالتحالف ووضع القناة تحت إشراف عصبة الأمم»، وقول ماكدونالد: «لا فائدة من الكلام عن تحالف دون أساس»، وتبادلا الأسف لما انتهت إليه المباحثات من فشل.

وقبل أن يفترقا تبادلا حديثا في مسألتين طرحهما ماكدونالد، أولهما موقف حكومة سعد زغلول العدائي من الموظفين الأجانب. وثانيهما مسألة الديون التركية المضمونة بالجزية المصرية؛ وهي ديون يستحقها دائنون أوربيون استدانت منهم تركيا في القرن التاسع عشر بضمان ما تدفعه مصر إليها من جزية بحكم تبعية مصر السياسية لها. وكانت وجهة نظر حكومة مصر أنها لم تعد مسئولة عن دفع الجزية بعد انفصالها عن تركيا، ولم تشأ الامتناع عن الدفع، فأودعت أقساط الديون المستحقة في حساب خاص توطئة لعرض المسألة على محكمة العدل الدولية، وأغضب الحكومة البريطانية هذا الموقف، وهدد ماكدونالد سعدا بأن عدم الوفاء يفيد امتناعا من الحكومة عن الدفع مما يلحق بسمعتها المالية أوخم العواقب. ورفض سعد الدفع بغير اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وبدا في حديث الرجلين بشأن هذه المسألة الجزئية أن فشل مباحثاتهما قد ألقى في نفسيهما شحنة من التوتر الواضح[1].

---

(١) F. O. 407/199, No. 224. Record of Third Conference held at 10, Downing Street, on October 3, 1924.

خاتمة وتعقيب

لم تُنشر من قبل المحاضر الرسمية لتلك المباحثات. وإن مجموعة الوثائق الرسمية التي أصدرتها الحكومة المصرية في ١٩٥٥ عن «القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤». لم تشر لتلك المباحثات إلا في فقرة واحدة حددت زمان جريانها وطلبات سعد الأساسية ورفض ماكدونالد لها[١]. ولا يكاد يظهر منشورا متداولا من الوثائق عنها إلا ما يسمى بالكتاب الأبيض، وهو عبارة عن رسالة بعث بها ماكدونالد إلى اللنبي في ٧ من أكتوبر لخص فيها ما جرى فى تلك الجلسات. وقد نشرته وقتها الصحف المصرية ونشرها الأستاذ الجزيري والأستاذ أحمد شفيق[٢]. ومن هذا المأخذ ومن خطب سعد عقب المباحثات استندت دراسات الباحثين المصريين ومنهم الأستاذ عبد الرحمن الرافعي والدكتور شفيق غربال والدكتور عبد العظيم رمضان. أما الكُتاب الإنجليز فالراجح أن اللورد لويد قد أتيح له اطلاع عليها بما أثبته عنها في كتابه «مصر منذ عهد كرومر»، وكذلك المارشال ويفل في كتابه عن اللورد اللنبي، وكان لكل منهما بحكم وظيفته أن يطالع تلك المحاضر حتى قبل أن يتاح الاطلاع العام عليها. ثم أمكن للباحثين مطالعتها من أرشيفات الوثائق البريطانية. على أن أحدا فيما نعلم ممن أتيحت له مطالعتها لم يقم بنشرها أو الإتيان بملخص وافٍ لها، إلا ما كان من الدكتور عبد الخالق لاشين الذي طالع نص محاضر الجلسات في مذكرات سعد زغلول، واهتم بأن يسد هذا النقص بما

---

(١) القضية المصرية.. المرجع السابق. ص ٢١٧.

(٢) محمد إبراهيم الجزيري.. المرجع السابق. ص ٣٤٨-٣٥١.

أحمد شفيق. حوليات مصر السياسية. الحولية الأولى ١٩٢٤ (طبعة ١٩٢٨). ص ٣٠٩-٣٤٥.

أثبته في كتابه عن «سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية» من تلخيص وافٍ لما جرى في تلك الجلسات. فكان صنيعه أول مطالعة مصرية لمحاضر المباحثات فيما نعلم. أما بالنسبة لاجتماع ماكدونالد مع مستشاريه وحاكم عام السودان في ٢٣ من سبتمبر، ومشروع المعاهدة الذي أعدته الخارجية البريطانية لماكدونالد في أول أكتوبر، فلا يبدو أنهما تدوولا في البحث فيما أتيحت معالجته من دراسات. وأهميتهما تتركز فيما يفصحان عنه من نوايا السياسة البريطانية وقتها مما يلقي ضوءا على السؤال الذي تردد كثيرا لدى الساسة والباحثين - هل أخطأ سعد أم أصاب في موقفه هذا البالغ التشدد؟ وهل خسرت به الحركة الوطنية أم كسبت؟

إن اللورد لويد مثلا يسمي مباحثات سعد ماكدونالد «مهزلة» تردَّى فيها الأمر جميعه[1]. والمارشال ويفل يذكر أنها انتهت بالفشل الكامل، وأن موقف سعد كان متشددا غير قابل للمصالحة، وأن سعدا مضلل يستطيع إهاجة الجماهير ولكن تعوزه الحكمة والشجاعة للسيطرة عليها، وأنه ضيق الأفق وشكاك وليست لديه موهبة الأخذ والعطاء ولا موهبة التفاوض، وهو يستطيع أن يتناول قضيته بقوة ويخوض معركته بجسارة ولكنه يتوقع أن تتدلى ثمار النصر إليه مقطوفة على صحفة[2]. وبهذا التعليل الذي يرد الفشل إلى تعنت سعد زغلول جرى الساسة الإنجليز والعديد من كتابات الباحثين مثل جون مارلو[3] وجورج كيرك[4]. وإن حصر المسألة في سعد «المتصلب» أو «ضيق الأفق» لهو أدخل في السياسات الجارية منه في التحليل الموضوعي، ولا يعدو هذا التعليل إلا الدعوة لاعتدال المصريين حتى يكسبوا استقلالهم، وأن التشدد ينطوي على التفريط في حقوق الوطن؛ وهي دعوة طالما روجها المعتدلون في السياسة المصرية. على أنه لا يبدو في دراسات المحدثين تركيز على هذه النقطة. فقد غابت تلك النغمة لدى الباحثين الذين نظروا إلى سعد في إطار الحركة الوطنية المصرية ومطالبها مثل فاتيكيوتس[5] وبيتر مانسفيلد الذي ذكر أنه لم يكن ثمة سياسي في مصر يجرؤ على تسوية

---

(١) Lord Lioyd, op. cit., p. 93.

(٢) Wavell, op. cit., pp. 325, 330.

(٣) John Marlowe, Anglo-Egyptian Relations Relations 1800-1953. London 1954, pp. 265-266.

(٤) George E.Kink, A short History of the Middle East (1960), p. 167.

(٥) P.J. Vatikiotis, The Modern History of Egypt (1969), p. 276.

تحفظات تصريح ٢٨ من فبراير بطريقة يقبلها الإنجليز[١]، ودزموند سيتوارت الذي عزا الفشل لأن ماكدونالد المثالي قد صار واقعيا بطريقة محزنة[٢].

ومن وجهة النظر المصرية، فلا يظهر أن دارسا رمى باللائمة على سعد في فشل المباحثات. والأستاذ الرافعي رغم خصومته الظاهرة لسعد وللوفد ذكر أن موقفه هنا كان سليما صحح به سعد موقفه مع ملنر في ١٩٢٠ [٣]. واستدل الدكتور عبد العظيم من موقف سعد على نضج الوعي السياسي القومي بعد ذلك الكفاح الدائم منذ عام ١٩١٨»[٤]. ويعلق الدكتور يونان لبيب رزق بأن سياسة بناء الجسور بين الطرفين كانت مقضيا عليها بالفشل، ما دام الإنجليز يصرون على وجودهم الفعال بمصر، والمصريون يصرون على استقلالهم الوطني الحقيقي[٥]. والدكتور عبد الخالق لاشين «لا يملك إلا أن يبدي تقديره وإعجابه بصلابة سعد وقوة حجته»[٦]، رغم أن الأستاذ الباحث في كتابيه عن سعد زغلول إنما يغتصب نفسه اغتصابا عند الحديث عن أي محمدة في هذا الذي قاد ثورة المصريين في ١٩١٩ . وهو يُرجع سبب هذ التشدد المحمود من سعد «المتهاون» إلى أن تجربة ثمانية أشهر من الحكم علمته ما لم يكن يعلم عن «حقيقة الاستقلال».

على أن لعبد العظيم رمضان يؤيده لاشين مأخذا على قبول سعد مبدأ المباحثة في تلك الظروف السيئة، إذ أجهض بذلك فرصة كانت يمكن أن تجيء مواتية في ظروف أفضل، وإن سعدا لم يقدر ما سيترتب على الفشل بالنسبة لآمال الأمة وبالنسبة لما ينبغي على حكومته عمله، وإنه «استخف باللقاء.. دون أن يفكر لحظة واحدة في نتائجه.. فدهمته هذه النتائج قبل أن يستعد لها، وجنى وجنت مصر معه عواقب هذا الخطأ».

ولا يبدو أن سعدا اختار ظرفا سيئا ليفاوض فيه استخفافا من جانبه وافتقادا للتقدير، لا يبدو ذلك بقدر ما إن البادي أن فرضت عليه المباحثات في ظرف سيئ.

---

(١) Peter Mansfield, The British in Egypt (1971), p. 253.

(٢) دزموند ستيوارت. تاريخ الشرق الأوسط الحديث (١٩٧١) ترجمة زهدي جادالله (١٩٧٤ بيروت). ص ٢٥٦.

(٣) عبد الرحمن الرافعي. في أعقاب الثورة، الجزء الأول (طبعة ١٩٥٥) ص ١٨٠.

(٤) د. عبد العظيم رمضان. تطور الحركة الوطنية في مصر.. المرجع السابق. ص ٤٥٣.

(٥) د. يونان لبيب رزق.. المرجع السابق. ص ٢٧٢.

(٦) د. عبد الخالق لاشين.. المرجع السابق. ص ٤٠٣-٤١٠.

لقد كانت الوسيلة الأساسية للحركة الوطنية المصرية لتحقيق أهدافها هي المفاوضة، وقد تولت قيادة تلك الحركة الحكم ودعاها الإنجليز للتفاوض وأبدوا معها في البداية الكثير من مظاهر المجاملة، واشترط المصريون دخول المفاوضة بغير قيد ولا شرط فوافقوا. فلم يعد ثمة مندوحة من خوض التجربة، وإلا بدت القيادة المصرية في موقف هازل، إما من حيث صدق اقتناعها بالمفاوضة كوسيلة منتجة، وإما من حيث حرصها على السير في طريق يترجح لديها احتمال تحقيق مطالبها من خلاله، وإما من حيث تحملها مسئولية شعاراتها السياسية. وقد ظلت حذرة متوجسة لا تمل من طلب التأكيدات أنها تدخل مفاوضات طليقة من كل قيد، فكانت تعطي هذه التأكيدات. ثم جاءت أحداث السودان فوقفت إزاءها موقفا فيه من الحزم ما ينفي تكالبها على التفاوض، وكانت تصريحات سعد وإجراءات حكومته تؤكد هذا الموقف. وكان التكالب من جانب ماكدونالد واللنبي أوضح منه من جانب سعد. ورغم تصريحاته وتصرفاته التي أغاظت الإنجليز، ورغم خفوت أمله في المفاوضة وخفوت أملهم ظلوا يدعونه للمفاوضة أو للمباحثات. وكان سعد هو الذي ذكر أن المفاوضات صارت مستحيلة في أغسطس، وكان هو مَن قال إنها مجرد مباحثات لإزالة سوء الفهم. ومع ذلك دعوه في حدود هذا الإطار فلم يكن بد من خوض التجربة.

ولا يبدو أيضا أن كانت ستجيء ظروف مواتية أفضل أجهضها سعد بفعلته. وسعد في عنفوان قوته السياسية ظهر خلال تلك الشهور من حكمه كما لو كان القوة السياسية الوحيدة، بله أن يكون القوة الأساسية في السياسة المصرية. والأحرار الدستوريون ضامرون والملك ضامر، والإنجليز يعجمون عوده ويقبلون منه ما لا يقبلون من غيره في نطاق أهدافهم. ومن جهة ثانية فإن وزارة ماكدونالد إن لم تكن خيرا من الوزارات البريطانية الأخرى، فهي ليست أسوأ منها في علاقتهم جميعا بمصر. وهي وزارة قلقة الوجود أتت إلى الحكم لأول مرة وتستند إلى أقلية برلمانية لحزب العمال في مجلس العموم، ولا يسند شرعيتها إلا تأييد حزب الأحرار، واحتمالات سقوطها أقوى كثيرا من احتمالات دعمها القريب. فالانتظار من جانب حكومة الوفد ليس من شأنه أن يتوقع معه على المدى القصير تطورا أكثر مواتاة لمصر في السياسة البريطانية، وذلك

أدعى لعجلة المصريين لا للتباطؤ، إن كان للعجلة أو التأني أن يحسم أمرا عويصا كهذا الأمر.

ومن جهة ثالثة فإن صميم المشكلة التي فشلت المباحثات عند التصدي لها لم تكن مشكلة توقيت أو مناسبة مواتية أو غير مواتية، إنما كانت تتعلق بالتناقض غير القابل للتصالح بين هدف الحركة الوطنية المصرية وبين هدف الاستراتيجية البريطانية، ولا يقال إن الظرف السيئ أفسد الفرصة بقدر ما يقال إن الفشل جاء رغم الظروف الوقتية الملائمة. والأمر لا يرد إلى مجرد سوء توقيت أو فساد تدبير. والمشكلة بين سعد وماكدونالد لم تكن - حسب تعبيرات ماكدونالد - نقطة سوء فهم، بل كانت نقطة مفاوضة. والقول بغير ذلك يستتبع القول بأنه كان يمكن لولا الظرف السيئ - أن يقبل ماكدونالد وحزب الأحرار البريطاني وحكومة بريطانيا العظمى التسليم بجلاء القوات البريطانية من مصر وترك السودان. أو أن يكون تفادي الفشل على حساب المصريين يفرطون في مطلبهم العتيد عن الجلاء والاستقلال التام. وكلا الفرضين كان على درجة من الصعوبة تترقى إلى حد الاستحالة. إن الظرف التاريخي فرض وقتها على الطرفين أن يصطدما وليس في مقدور أحدهما أن ينفي الآخر نفيا تاما. فلم يكن من سبيل إلا أن يستمر الصراع بصور وأشكال متنوعة، وعلى جولات عديدة كما شاهدت السنون التالية، بين استعمار فتي وحركة وطنية ناضجة طموح.

ولا يبدو ثالثا أن ما جنته مصر وسعد من نتائج الفشل الداهمة كان بسبب خطأ قبول المفاوضة، ولا أن هذا الذي جنوه كان يمكن تفاديه لو أن سعدا لم يباحث. فخروج الجيش المصري من السودان كان مطروحا في السياسة البريطانية من قبل أن تبدأ المباحثات. وسقوط وزارة سعد كان خليقا أن يحدث لو أن سعدا جفل عن دعوة التفاوض وعزف عن ممارسة التجربة، وكان يكون موقفه آنذاك أعظم مطعنا لدى خصومه السياسيين، وأدعى لاتهامه في جديته وقدرته على المواجهة.

والحاصل أن سعدا لم يعد من مباحثاته تلك ضعيفا منظورا في حساب قوته إلى مدى ما يتمتع به من تأييد شعبي. بل إنه تباهى بعودته «مرفوع الرأس موفور الكرامة»، وأعلن أنه سيستأنف الجهاد المشروع. وصرح علي الشمسي ومكرم عبيد

(من الوفد) بأن خلاص مصر منوط بمساعيها وجهودها وأن المصريين سيشددون المقاومة السلبية. ومضى سعد يخطب عن التمسك بالجلاء والسودان ويعبئ النفوس. إنما جاء الضعف من ناحية أن الإنجليز قرروا التآمر على وزارته وتحالفوا مع الملك لضربها. وبدأ الملك يعمل فاستغل أن للأزهريين بعض المطالب الاقتصادية، ودفعهم إلى التظاهر ضد سعد، وروج أنصاره لإشاعة الاضطراب بين الموظفين، ثم دفع توفيق نسيم إلى الاستقالة إيحاء بتزعزع موقف الوزارة. وبدأ يتحدى السلطات الدستورية للوزارة. ورد سعد على ذلك بطريقته المعهودة أن بادر بتقديم استقالة وزارته مشيرا إلى أن دسائس تحاك ضده ليشد انتباه الجماهير وحذرهم. وانطلقت المظاهرات تهتف «سعد أو الثورة»، ثم سحب استقالته بعد هذا الاستعراض للقوة، وبدأ يعمل لإحكام قبضته على الحكم، فعين فتح الله بركات وزيرا للداخلية، ومحمود فهمي النقراشي وكيلا للداخلية، وأحمد ماهر وزيرا للمعارف، والأخيران كانا معروفين بأنهما من أنشط أعضاء التنظيم السري للوفد. وكان في تعيين بركات والنقراشي ما يدل على اتجاه الحكومة إحكام قبضتها على أجهزة الأمن خاصة. وصرح سعد بأن هدفه جعل الوزارة زغلولية لحما ودما. ثم أشار في خطاب العرش في نوفمبر ١٩٢٤ إلى أن من أهدافه زيادة قوة الجيش[1].

ولكن جاء مقتل السردار وحاكم عام السودان السير لي ستاك في ١٩ من نوفمبر ليتسر هذا «الكفاح المشروع» الذي جهدت وزارة الوفد في إنجازه بعد فشل المباحثات. وعجل مقتل السردار بتحرك اللورد اللنبي والإنجليز لدفع سعد إلى اختيار واحد من ثلاثة بدائل: الاستقالة، أو الموافقة على إخراج الجيش المصري من السودان، أو التهديد بالقوة المسلحة. فقدم استقالته. وإذا كان سقوط وزارة الوفد يمكن أن يكون واحدا من آثار فشل المباحثات؛ لأن الدسائس بدأت تحاك حول الوزارة منذ فشلت مباحثات سعد ماكدونالد، فإن ما عجل بها وأتمها على هذه الصورة الذاهلة هو مقتل السير لي ستاك وسرعة استغلال اللنبي وحكومته للحادث في تصفية المسائل المعلقة بينهم وبين

---

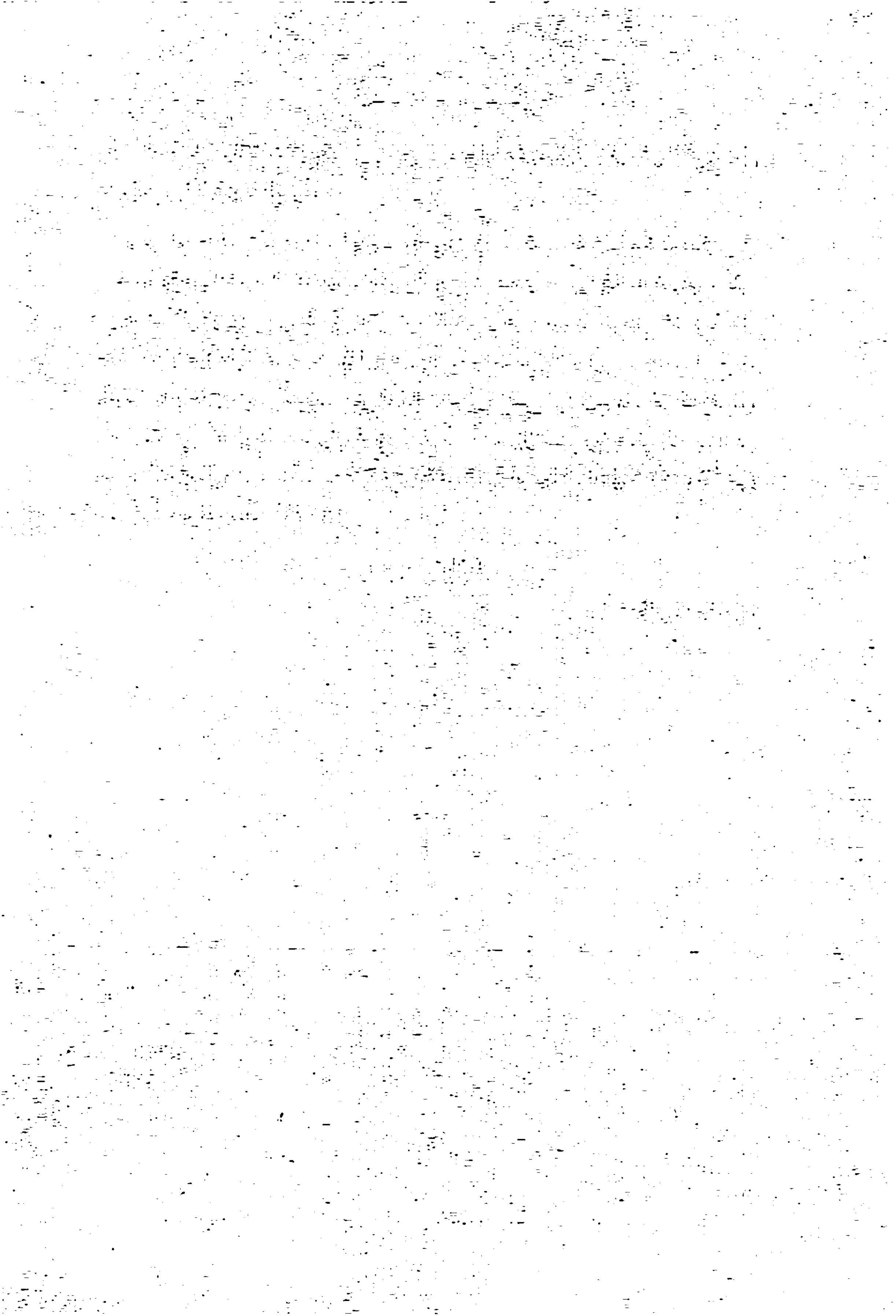
(١) طارق البشري. ثورة ١٩١٩ والسلطة السياسية. مجلة الكاتب. أكتوبر ١٩٦٧.
د. يونان لبيب رزق.. المرجع السابق. ص ٢٧٤، ٢٧٥.
أحمد شفيق.. الحولية الأولى.. المرجع السابق. ص ٣٢٥-٣٦٣.

سعد. أما فشل المباحثات فلم يكن يتيح إسقاط وزارة سعد وإجلاء الجيش المصري على هذه الصورة السريعة الباترة.

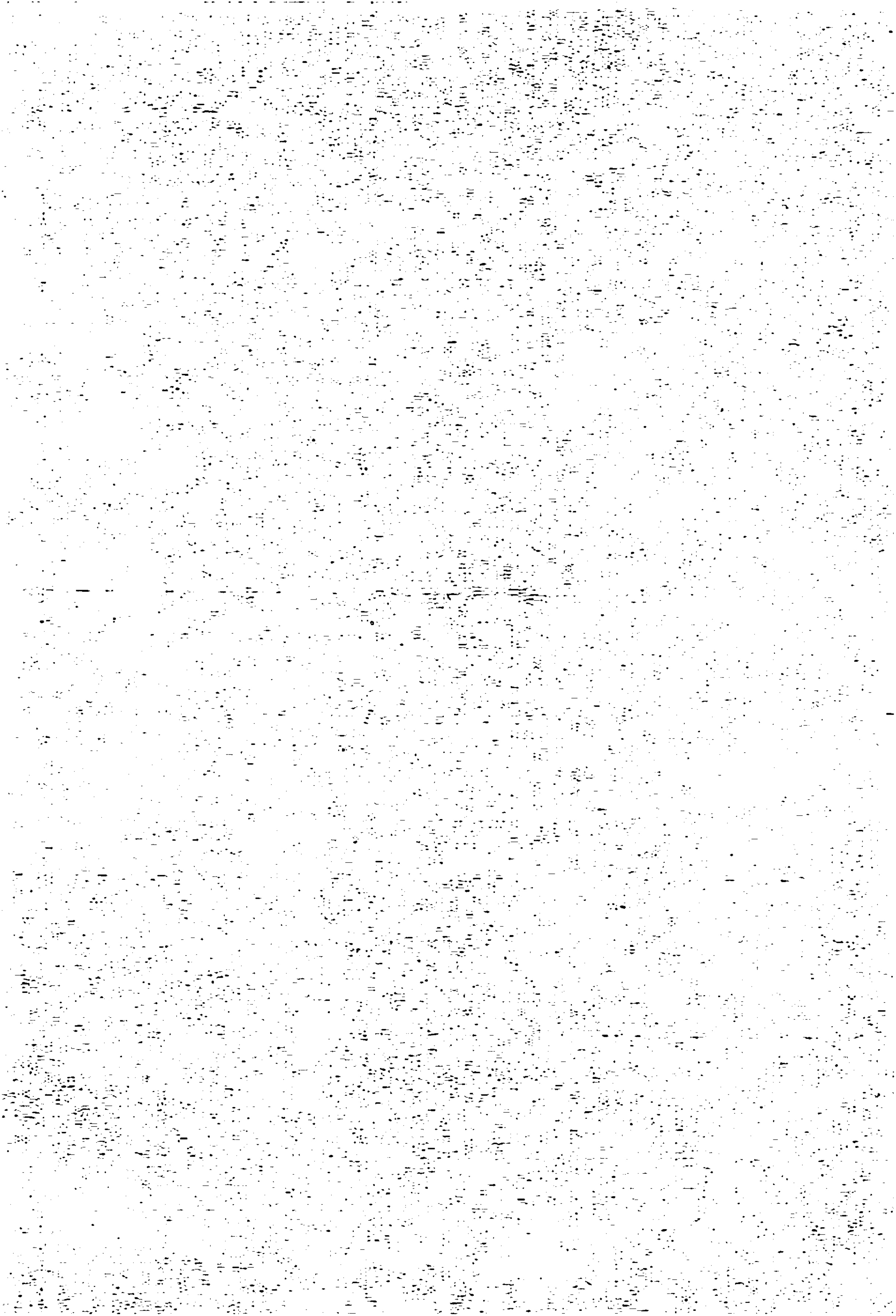
وعلى أية حال، فإن موقف الجانب المصري في مباحثات ١٩٢٤، كان يعكس في صميمه رفض المصريين الاعتراف بشرعية وجود جندي أجنبي على أرضهم. وأبقى الوجود الإنجليزي على حاله السابق من القلق، وأبقى الحركة الوطنية المصرية على حالها من التهيؤ، وأتعب سعد المفاوضين بعده، ولم يقدر للإنجليز أن يحصلوا على ما ظنوه ثمنا لاعترافهم باستقلال مصر مما كانت تعتبره مصر مجرد استرداد لحق لها اغتالوه واستردته هي قنصا بكفاحها وثورتها. ولم تبرم معاهدة بين مصر وبريطانيا إلا بعد اثنتي عشرة سنة في ظروف سياسية مصرية ودولية مختلفة. وأبرمها الوفد في ١٩٣٦، ففوجئ بمن يُذكِّره بوقفة سعد في ١٩٢٤.

(تم بحمد الله)

طارق البشري



الوثـــــائـق



(١)

محضر الجلسة المنعقدة في ١٠ داوننج ستريت، يوم الثلاثاء ٢٣ من سبتمبر في الساعة العاشرة صباحا

حضر الاجتماع رئيس الوزراء والمستر بونسنبي والسير لي ستاك والسير وليم تيريل والكولونيل ليسيستر والمستر سلبي والمستر موري.

عند افتتاح الجلسة قال رئيس الوزراء إنه أراد أن يوضح بصراحة الصعوبات التي تعترض الموقف الذي وجد نفسه فيه. لقد ظهر له أن تصريح فبراير ١٩٢٢ والسياسة التي أدت بحكومة صاحب الجلالة أن تصدره قد حرمته من العوامل التي كان يمكنه بها في الظروف المواتية أن يصل إلى اتفاق مُرضٍ مع الحكومة المصرية. لقد جعلت حكومة صاحب الجلالة من مصر بلدا مستقلا، وإذا كانت الظروف قد أجبرتنا من وقت إلى آخر أن نحاول فرض نفوذنا عليها، فإن كل محاولة من تلك المحاولات كانت تقودنا إلى الخطأ.

كان زغلول باشا في طريقه إلى لندن ذلك اليوم، وكان عليه أن يقابله (ماكدونالد) يوم الخميس. وأهم موضوعين كان عليهما أن يتناقشا فيهما هما الطريقة التي تؤمّن بها المواصلات الإمبراطورية في مصر، وكيف يحل الموقف في السودان. وفيما يتعلق بالموضوع الأخير (السودان) فإنه سيقابل بالنقد الذي يحدث كلما بدأنا الاهتمام بهذا الموضوع، أي منذ الثمانينيات من القرن الماضي، أن الحكومات المتتالية أعلنت دائما أنها كانت تعمل في السودان نيابة عن مصر وكوكيل عن الحكومة المصرية. وكان ذلك هو الحال في وقت حادثة فاشودة وبعدها كما كان قبلها.

وأشار الكولونيل تشوستر (Schuster) إلى أن المعاهدة الإنجليزية المصرية في ١٨٩٩ قد حددت مركز كل من الحكومتين. وبمقتضى تلك الاتفاقية كان من الواضح أن الحكومة البريطانية ليست مجرد وكيل، ولكنها كانت شريكة أصلية. وقد وضعت المعاهدة عمدا لتؤكد أن الحكومة البريطانية كانت هي الشريك الأعلى. (ملاحظة: وقعت حادثة فاشودة التي أشار إليها رئيس الوزراء قبل توقيع معاهدة ١٨٩٩. وقبل أن يتحدد الموقف بمقتضى تلك المعاهدة فإن الاتجاه الذي اتخذه اللورد كتشنر في فاشودة كان صحيحا بلا شك).

وهنا قرأ رئيس الوزراء مقدمة تلك الاتفاقية، وأشار إلى أنه بمقتضاها لم تطالب الحكومة البريطانية بأكثر من نصيبها في إدارة السودان، وأنه على الرغم من أن المادة الثالثة كانت تنص على أن ترشح الحكومة البريطانية الحاكم العام الذي لا يخرج من الخدمة إلا بموافقتها، فإن الجانب الفعال الحقيقي في الموضوع كان تعيين ذلك الضابط بمرسوم خديو. وأنه لا يرى أن الاتفاقية قللت من كون السودان تركيا أو مصر، ولا أنها جعلته بأي حال نوعا من الممتلكات البريطانية.

وأوضح المستر موري (Murray) أن اللورد كرومر لم يخف حقيقة أن الاتفاقية قد صيغت عمدا بهدف الحرص على كرامة مصر. وإذا كانت الاتفاقية لم تضف في ظاهرها كثيرا من الحقوق على حكومة صاحب الجلالة فإن حقيقة أن الحاكم العام يختاره الإنجليز ويمارس وظيفته بموافقتهم، هذه الحقيقة منحتهم في الواقع الإشراف التام على الإدارة. وإذا كانت المعاهدة لم تجعل من السودان جزءا من الإمبراطورية البريطانية، فإنها قد فصلته تماما عن مصر. ولو لم يكن الأمر كذلك لطبقت الامتيازات على السودان. وقد طُرح هذا الأمر أمام المحاكم المختلطة المصرية التي قررت في عام ١٩١٠ أو ١٩١١ أن السودان هو في الحقيقة دولة منفصلة ومتميزة عن مصر، وأن له طبيعة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري. وإذا أخذ في الاعتبار الهدف الذي من أجله وضعت المعاهدة، لكان من الصعب تعديلها تعديلا يقبله المصريون ولا سلبها المميزات الأساسية من وجهة النظر البريطانية.

وقال رئيس الوزراء إن كل غرضه أن يكتشف – إن أمكن – صيغة للاتفاق تتيح لنا

في السودان حرية غير مقيدة كما كان الحال في الماضي، وتمكنه في الوقت نفسه من تقديم نوع من التنازل للحكومة المصرية.

وأشار الكولونيل تشوستر إلى أنه إزاء الاتجاه الحالي للحكومة المصرية بالنسبة للبريطانيين في السودان فإن أي شكل للإشراف الثنائي على الإدارة الداخلية للبلاد يعتبر مستحيلا. وإذا أريد إعطاء المصريين اشتراكا مظهريا في حكومة البلاد. فلا يمكن ذلك إلا باختيار ممثلين لهم في نوع من المجالس الاستشارية المشتركة التي تجتمع في لندن. وقد وضع فعلا اقتراح على هذه الأسس في مذكرة حكومة السودان بتاريخ ٢٥ من مايو ١٩٢٤. وإنه من الأمور الجوهرية أن يجتمع هذا المجلس في لندن وليس في القاهرة حتى لا تصبح أعمال السودان موضوعات دائمة للمناقشة في البرلمان المصري.

وقال رئيس الوزراء إنه فهم أن السير لي ستاك يقترح عليه أن يقول لزغلول: «إنك قد أقمت أوضاعا تجعل من المستحيل إقامة أي نوع من الاشتراك في حكم السودان، وعلى ذلك يجب عليك أن ترحل من السودان». وإن هذا الاقتراح لهو من أعمال القوة القاهرة التي يصعب تبريرها. وسيكون موقف زغلول منا كما يلي: إنكم أنفسكم قد احتفظتم بمسألة السودان إلى مناقشات تالية - وكل ما عملته هو أن أقرر ما أعتزم أن أقدمه كمطالب للمصريين في مثل هذه المناقشات.. وأن هذا لا يبرر لك أن تتجاهل كل حقوق المصريين!! إنه (ماكدونالد) ليخشى أننا لو اتخذنا في مثل هذه الحالة إجراء تعسفيا بإخراج جميع المصريين من السودان وأعلنا عزمنا على إدارة البلاد بأنفسنا، فإن ذلك حريّ به أن يُحدث ثورة عنيفة في مصر. ومن المحتمل أن يستقيل زغلول وأن يلقي على عاتقنا إدارة حكومة البلاد دون أن يكون في الإمكان إقامة وزارة ومع عداء كل موظف مصري لنا ـ بينما ينتظر كل صاحب متجر أجنبي أو تاجر صغير من قواتنا أن نحميه ضد حوادث العنف.

وأشار مستر سلبي إلى أنه بناء على التجربة الأخيرة فإن اتباع الحكومة البريطانية لطريق التشدد لم يُنتج رد فعل عنيفًا في مصر كما كان منتظرا، بل العكس.

وقال رئيس الوزراء إنه من المستحيل الاعتماد على ذلك، ثم عرج إلى تحديد مشكلة الحامية البريطانية في مصر، وكانت فكرته أن الوقت قد حان لإنهاء الوضع الشاذ الذي

ترك فيه تصريح فبراير ١٩٢٢ كلا من الحكومة البريطانية ومصر. لقد مُنحت مصر استقلالها ولكن حامية بريطانية استمرت في عاصمة البلاد، وبقيت الحكومة البريطانية مسئولة في النهاية عن حفظ النظام فيها والاستمرار في العمل إذا سقطت الحكومة المصرية. وكان «ماكدونالد» يفكر في أنه قد حان الوقت للتنحي عن هذه المسئولية وحصر واجب القوات البريطانية في مصر في حماية القنال وكذلك خطوط مواصلاتنا الجوية الإمبراطورية. وقد سلم بأن مثل هذه الخطوة قد تلقى اعتراضا من المصالح التجارية البريطانية والأجنبية في مصر، وطلب رأي السير لي ستاك في هذه المسألة.

وقال السير لي ستاك إنها بلا شك ستلقى هذه المعارضة، ولكنه أشار إلى أن الأمن الذي هيأه وجود القوات البريطانية في القاهرة للحكومة المصرية مكنها من القيام بمخاطرات ربما كان من المحتمل أن تحجم عنها بدونه، وأنه اعتمادا على هذا الأمن كانوا يخاطرون بتهييج الرأي العام في مصر وإثارة الاضطرابات العنيفة في السودان.

وقال رئيس الوزراء، على أي حال، فإن مسألة القوات البريطانية في مصر لهي من المسائل التي سيناقشها مع وزير الحربية.

وأشار الكولونيل تشوستر إلى أن مسألة السودان كانت قد بُحثت من زاوية تبرير التصرفات البريطانية ردا على ما يمكن أن يسوقه زغلول من حجج، ولكن من المستحيل في الوقت نفسه التغافل عن حقائق الموقف المحلي. وقد علم أبناء السودان أن حالة البلاد ستناقشها الحكومتان البريطانية والمصرية. وقد طال انتظارهم لهذه المباحثات، وهم سيعلمون أن زغلول باشا كان الآن في لندن. لقد ذكر رئيس الوزراء أنه لن تكون هناك مفاوضات ولكن مجرد محادثات، وأن انتهاء المحادثات لن ينظر إليها كإخفاق مما يعجل بحدوث أزمة. ولكن السودانيين لا يدركون هذا التمييز. فإذا انتهت المحادثات دون أي علامة قاطعة بأن مطلب المصريين قد رفض نهائيا فستستمر فترة القلق، وسيكون من المستحيل وقف تفاقم أخطار الوضع المحلي من الازدياد، فإذا تطرقت الفكرة إلى الخارج فإن المصريين سيصبحون أخيرا سادة البلاد، وإن الزعماء المحليين ـ سيحاولون حماية لأنفسهم ـ أن يُحسِّنوا علاقاتهم بهم. وقد قال رئيس الوزراء إن زغلول لم يطرح سوى ادعاء فقط، ولكن الطريقة التي طرح بها ادعاءه، وإساءته معاملة البريطانيين،

جعلت كل مصري في السودان في وضع يشعر فيه أن ولاءه لبلاده لا يتفق مع ولائه للإدارة الحالية في السودان. وإذا لم ينكر زغلول علنا هذه التصريحات فإن وجود المصريين سيكون مصدرا لخطر محقق وبصفة خاصة وحدات الجيش المصري.

وأشار السير لي ستاك إلى أن الجيش المصري في السودان كان هو النقطة المحيرة في الموقف كله، فبينما بقي الجيش المصري محتفظا بولائه لمصر، وبينما كانت الحكومة المصرية تسيء للإدارة البريطانية في السودان وتقاومها، صار من المستحيل منع انتشار الكراهية في ظل النظام القائم. وإذا لم يوقف هذا فقد ينشأ موقف يولّد انفجارا في جميع أنحاء البلاد. وقد وافق (لي ستاك) على إبعاد العنصر المصري من الجيش وتحويل العناصر المحلية من المجندين إلى قوات درك، سيكون عملا تحكميا، ولكن زغلول نفسه بمقدرته الخطابية وموقف البرلمان المصري والصحافة لم يتركوا لنا مجالا للاختيار في هذا الأمر، وقد اعترف بالمصاعب التي أشار إليها رئيس الوزراء في تبرير مطلبنا باتخاذ إجراء ما يصاغ بالشكل المشار إليه وفقا لأي وضع قانوني، وأنه يَحْسُن تجنب الدخول في مناقشات على مثل هذه الأسس.

إن تصرفاتنا يجب أن تؤخذ حسب ما يتيحه الموقف من مزايا فعلية. لقد تعهدنا صراحة ألا نسمح للسودانيين مرة أخرى أن يكونوا رعايا للحكم المصري السيء، إن واجبنا هو خدمتهم، وإذا كان المصريون بتصرفاتهم الخاصة جعلوا من المستحيل علينا أن نتركهم في السودان، فإنه يجب علينا الاختيار بين إخراجهم منه أو أننا نكون قد خنا الأمانة التي في أعناقنا. إن مشروع إجلاء الوحدات المصرية وإخراج الضباط المصريين من الوحدات العربية والسودانية كان عرضة بلا شك لكثير من الاعتراضات كما أشير إليها في خطابه المؤرخ ١٦ من سبتمبر. ولكنه (سير لي ستاك) أعاد التفكير في الموضوع، المرة بعد المرة ولم يتضح له طريق آخر. إن الأمر يحتاج إلى تعزيز مبدئي للحامية البريطانية في السودان.

وقال رئيس الوزراء إنه شعر باعتراضات جسيمة بالنسبة للطلب الأخير وتعزيز القوات البريطانية، وقال إنه كان يؤمن بتحاشي التفكك النهائي للنظام القائم ما أمكنه ذلك، وإن مجرد اندلاع لهيب الثورة لا يجعلك تدري متى تنتهي، وإنه ليفضل كثيرا

أن تستمر الحكومة السودانية في سياسة الإجلاء الفوري لأي فرد من المصريين الذين يُظهرون التآمر ضد النظام القائم – وسوف لا يلجأ إلى الإجراءات التي أوصى بها السير لي ستاك إلا إذا ترتب على هذا اندلاع عنيف للثورة، وفي تلك الحالة سيكون لعملهم ما يبرره.

وأشار السير لي ستاك إلى أنه من الصعب جدا الاستدلال على ما يثيره الضباط المصريون من عوامل السخط في صفوف الكتائب السودانية. وقد لا يُكتشف الشر إلا إذا استشرى بعد فوات الوقت.

وقال رئيس الوزراء إنه لم يقرر بعد مجرى عمله، وإنه يريد أن يعقد اتفاقا مع زغلول إذا كان ذلك ممكنا، وإنه مستعد أن يواصل المباحثات إلى فترة طويلة، وإنه سيرتب اجتماعا آخر بعد أن يكون قد بدأ مباحثاته وبعد أن تتاح له فرصة التعرف على موقف زغلول.

ولقد تساءل رئيس الوزراء عما يجوز أن يحدث حينما تنتهي مدة عمل السير لي ستاك إذا رفضت الحكومة المصرية أن تعين خلفا له تختاره حكومة صاحب الجلالة. ذكر أن الاتفاقية لم تضع احتياطا مسبقا لمثل هذه الحالة الطارئة.

وأوضح السير لي ستاك أنه هو نفسه كحاكم عام قد انتدب أحد الأفراد لينوب عنه، وأن يقوم بكل أعماله. إن هذه السلطة إنما يخوله إياها كونه حاكما عاما ولا علاقة لها بمجلسه (مجلس الحكم العام). وإذا رفضت الحكومة المصرية تعيين من ترشحه حكومة صاحب الجلالة فإن حكومة السودان تستمر في عملها تحت إشراف قائم بأعمال الحاكم العام حتى تصل الحكومتان المصرية والبريطانية إلى اتفاق في هذا الشأن.

وتساءل رئيس الوزراء عما إذا كانت سلطة القائم بعمل الحاكم العام الذي يعينه السير لي ستاك ستستمر حتى بعد انتهاء مدة خدمته هو نفسه.

فقال السير لي ستاك إنه يظن أنها ستستمر.

وقال رئيس الوزراء إنه يشك في ذلك وينبغي أن يترك بحثه للخبراء القانونيين.

(٢)

محضر الجلسة المنعقدة في ١٠ داوننج ستريت،
في ٢٥ من سبتمبر ١٩٢٤ الساعة العاشرة والنصف صباحا

حضر الاجتماع رئيس الوزراء (رامزي ماكدونالد) وصاحب الدولة سعد باشا زغلول، والدكتور حامد محمود، وكامل بك سليم، والمستر سلبي والمستر موري.

افتتح رئيس الوزراء الجلسة معربا عن أسفه لعدم تمكنه من إجراء اتصال مباشر مع زغلول من عهد بعيد قبل وقوع الحوادث التي جعلت الأوضاع أكثر صعوبة لكل منهما.

كذلك تأسف زغلول باشا لأن الظروف الحالية ليست ملائمة بالمرة، ومع ذلك فقد أيقن أنه مع حسن النية فإن كل شيء ممكن.

وقد وافقه رئيس الوزراء على ذلك وأكد له أن الجانب البريطاني لا يعوزه حسن النية، وأنهم هنا اليوم في حديث عام لا لبس فيه، وكان التعبير المستعمل «لإزاحة الضباب».

ووافق زغلول باشا على ذلك.

وقال رئيس الوزراء إن أول المسائل العديدة هو السودان؛ فقد أثار صعوبات كبيرة جدا بين الحكومتين البريطانية والمصرية.

وتساءل زغلول باشا كيف كان ذلك وبأي طريقة يحول السودان دون الاتفاق.

وقال رئيس الوزراء إن هناك سببين مهمين بين عديد من الأسباب الأخرى، أولهما: تصريحات زغلول نفسه في البرلمان المصري في شهر يونية التى أغلقت الباب إلى حد ما دون الاتفاقية. وثانيهما: الحوادث التي أجبرت الحكومة البريطانية على القيام بعمل كان يأمل ألا يكون له ضرورة. وقد لاحظ أنها كانت غلطة كبيرة أن يحاول أن يستبق إجراء

معاهدة باختلاس خطوات يتقدم بها على الطرف الآخر من المفاوضات، كما أنها تضع ذلك الجانب في موقف لا يطاق.

وقد لاحظ زغلول باشا في إجابته على هذه النقاط أن تصريحاته العامة بخصوص السودان لا تمثل شيئا جديدًا؛ فقد كانت هناك دائما مطالبة مستديمة في مصر باستقلال السودان. ومنذ ألَّـف وزارته كان الرأي العام في مصر يطالب بالسودان الذي يعتقد المصريون أن البريطانيين قد أرغموهم على الجلاء عنه، وأن أي تصريح أعلنه بنفسه إنما كان مجرد تعبير عن رأي مواطنيه. ومن الناحية الأخرى فإنه يعتقد أن الموظفين البريطانيين في السودان كانوا يحاولون إغراء السودانيين بتفضيل الحكم البريطاني والتعبير عن كراهيتهم للمصريين. والمقصود بهذه المناورات قلب الوضع الشرعي للسودان الذي استقر منذ وقت طويل. واستشهد كمثال على ذلك بوفد السودان الذي أرسل إلى إنجلترا ليطالب باستمرار الحكم البريطاني، وقد جمعت توقيعات على عرائض بهدف التعبير عن غرض مماثل في جميع أنحاء البلاد، ووفقا للوضع الراهن فإن إدارة السودان تقع على عاتق الحكومتين البريطانية والمصرية، وإن مسألتي العرائض والوفد السوداني هاتين لتتعارضان مع استمرار هذه الحالة الراهنة.

وقد سعت حكومة السودان بهذه الوسائل إلى جعل السودانيين يميلون إلى الجانب البريطاني وقد بذلوا ما في وسعهم لتشجيع أي حركة في صالح بريطانيا العظمى، في حين كان يعاقَب كل سوداني يحاول أن يُظهر ولاءه لمصر.

وقد تساءل رئيس الوزراء متى.

وأجاب زغلول باشا إنه يظن أن الحادثة التي يذكرها وقعت في مايو من هذا العام. وإلى جانب ذلك فقد منع من حاولوا مبارحة السودان إلى مصر للتعبير عن ولائهم للملك فؤاد والحكومة المصرية. واستشهد على سبيل المثال فقط بموضوع أحد القضاة السودانيين الذي عاقب شخصا هتف: «فؤاد ملك مصر والسودان».

وقال رئيس الوزراء إن كل شيء يتوقف على الظروف، فإذا كان العمل الذي قام به هذا المصري في السودان يستهدف إحداث اضطراب مدني. فمن المؤكد أن القاضي الذي أدانه كان على حق. وحكم القاضي أكثر تبريرا إن كان اتخذ في لحظة عرف فيها

أن الاختلافات بين مصر وبريطانيا العظمى ستشكل موضوع المفاوضات المقبلة، إنه لا ينتظر من البريطانيين أن يمنعوا إعلان الولاء لبريطانيا العظمى، وهي تصريحات لا تُحدث أي إخلال بالنظام، إن عمل المصريين هو الذي أوجد ذلك الإخلال، لقد كنا مسئولين عن حفظ النظام وعلينا اتخاذ ما يلزم لوقف الاضطرابات، لقد قمنا بذلك وسنفعل ذلك مرة أخرى متى كان ضروريا.

وقال زغلول باشا إنه إذا حدثت اضطرابات في السودان فعلى الحكومتين؛ البريطانية والمصرية أن تتعاونا في قمعها، لقد ظهر أن الحكومة البريطانية تميل إلى العمل متفردة، منذ متى كان لها الحق في ذلك؟ إن الوضع الراهن يقتضي التعاون، ولكن الحكومة البريطانية قد انتحلت لنفسها الحق في أن تعمل منفردة. وهو لا يعارض لحظة واحدة في حقيقة أن أي شخص يخل بالنظام أو يسفح دما يجب أن يعاقب. وهو يضرب الأمثال فحسب ليصور موقف حكومة السودان. إن الشخص الذي يهتف باسم فؤاد يعاقب، ولكن أي فرد يهتف باسم بريطانيا العظمى لا يمس بسوء، إن الناس الذين يوقعون عرائض الولاء لبريطانيا العظمى لا يعاقبون.

فأجاب رئيس الوزراء أنهم بتوقيعهم العرائض لم يحدثوا اضطرابا في النظام العام، إن الوفود السلمية لزغلول باشا من أجل مصر ما كانت لتعاقب، وظروف الحال يجب أن تكون دائما في الاعتبار، فمثلا إذا هتف بعض الناس هنا «إلى الجحيم أيها البابا» في حي كنيسة كاثوليكية وجب القبض عليهم في الحال وإيداعهم السجن.

وقال زغلول باشا إن الرجل الذي هتف للملك فؤاد لم يفعل ذلك في لحظة هياج جماهيري، ودليل ذلك تبرئته في الاستئناف.

وتساءل رئيس الوزراء لمن تقدم بالاستئناف؟

فأجاب زغلول باشا إنه لا يعرف جنسية قاضي الاستئناف ولكن نتيجة الاستئناف تشير إلى أن قاضي محكمة أول درجة أبدى وجهات نظر ساعدت على تكوين اقتناعه (اقتناع زغلول).

فأجاب رئيس الوزراء أنه أكبر سنا من أن يسقط في شرك هذا النوع من التعليل.

رجل يهتف في الشارع ويحدث اضطرابا. من الذي يقبض عليه؟ شرطي. لقد حوكم أمام محكمة أول درجة، حسب كلام زغلول، بواسطة قاض إنجليزي أو أي قاض يعمل تحت النفوذ المباشر للحكومة البريطانية. ولكن النفوذ البريطاني إذا كان له أي تأثير فإنه يكون على المحكمة العليا لا على محكمة أول درجة، بله على رجل الشرطة.

وقال زغلول باشا إن الاستئناف حدث بعد وقوع أحداث معينة حاولت حكومة صاحب الجلالة أن تلقي تبعاتها على الحكومة المصرية.

فأكد له رئيس الوزراء أن هذه لم تكن الحالة.

وقال زغلول باشا إنه لا يجادل في أن الحكومة البريطانية قد أوحت إلى الحكومة السودانية أن تسلك هذا السلوك، ولكن ظروف السودان جعلت الموظفين الإنجليز يظنون أنهم - بعملهم هذا - يرضون الحكومة البريطانية، وبعد أن وقعت أحداث عطبرة وغيرها ظنوا أن الحكومة البريطانية قد غيرت رأيها، وتبعا لذلك عدل الموظفون سلوكهم.

وأشار رئيس الوزراء إلى أنه في القضية الخاصة التي أشار إليها زغلول باشا كان القائم بأعمال الحاكم العام هو الذي أمر بتبرئة الرجل، وكان ذلك بعد حوادث العطبرة.

وهنا اعتبر زغلول باشا التبرئة وكأنها حكم سياسي.

وقال رئيس الوزراء إن زغلول باشا قد غير رأيه كلية، وإنه يحاول الآن أن يعطي دلالة جديدة تماما لهذه المسألة، وإن رئيس الوزراء حريص على إثبات أن تفسير زغلول الثاني خاطئ تماما كتفسيره الأول.

وقال زغلول باشا إنه لا يدعي أن القضاة كانوا يعملون تحت أي إيحاء، ولكن الجو (السياسي) في السودان جعل الموظفين البريطانيين هناك وكأنهم تخلوا عن حيادهم، يعملون لمصلحة حكومتهم وضد مصر.

وقال رئيس الوزراء إنه فهم تماما النقطة التي يحاول زغلول باشا طرحها.

وقال زغلول باشا إن الموظف الصغير ملزم أن يبذل جهده ليرضي رئيسه.

والرئيس في مركزه السامي وباتصاله بحكومته قد يرى من الضروري أن يجعل وضعه ملائما لأوضاعهم، وهكذا يعدل تصرفاته. وليس للموظف الصغير مثل هذا الاتصال المباشر، ومن ثم يتصرف تحت تأثير الجو الذي يحيط به وحده.

وقال رئيس الوزراء إنه ليس هناك من هو مسئول عن ذلك.

وأجاب زغلول باشا إن الذي أوجد هذا الجو يجب أن يتحمل المسئولية.

وأجاب رئيس الوزراء بأن الذي أوجد هذا الجو هو الله وسلسلة كاملة من الظروف التاريخية مثل اختيار الحاكم العام بواسطة حكومة صاحب الجلالة، وتنظيم مختلف المصالح السودانية برياسة البريطانيين. إننا لم نُدخل تغييرات مفاجئة في عام ١٩٢٤، وإن الظروف التي وصفها تجنح كلها إلى خلق الجو الذي وجد في السودان.

وعلى أي حال فقد وجد نوع آخر من الجو. وإذا اتفق أن سمع ضابط صغير بالجيش أن ثمة نقودا يمكنه الحصول عليها إن هتف للملك فؤاد، فإن ذلك يكون طريقا آخر لخلق جو ما، والضابط الصغير بسلوكه هذا يحاول أن يرضي رئيسا خلف الستار، وقد لا يكون بعيدا جدا عنه.

وإذا كان الادعاء ضد بريطانيا العظمى يتمثل في أن صغار الموظفين كانوا يعملون تحت تأثير الجو وسوء فهم رغبات حكومة جلالته؛ فإن زغلول باشا يكون قد هبط بالمسألة إلى ما يستحق حجز هؤلاء لخمس دقائق.

وقال زغلول باشا إن كل ما يحاول الوصول إليه أنه كان هناك نوع خاص من الجو في السودان.

وقال رئيس الوزراء «نعم»، ولكنه تساءل عما إذا كان لا يمكنهم الوصول إلى الشيء الحقيقي. فمنذ سنوات عديدة مضت قام نمط معين من التنظيم الحكومي في السودان، وكان له وجهان، وجه على الورق ووجه عملي. وإذا هو تطلع إلى التصريحات والاتفاقيات القديمة لوجد أن هناك دائما اشتراكا بين إنجلترا ومصر، وهكذا فإن الخديو كان يعين الحاكم العام، ولكن حكومة صاحب الجلالة هي التي تختاره، وكان في إمكان الخديو أن يعزل الحاكم العام، ولكن تلزم موافقة حكومة صاحب الجلالة.

ذلك هو الوجه القائم على الورق. أما الآن بالنسبة للوجه الواقعي الفعال، فماذا ترى؟ سردار بريطاني يقود الجيش المصري وجميع القوات الموجودة في السودان، وحاكم عام بريطاني، ورؤساء بريطانيون للمصالح وأعضاء بريطانيون في مجلس الحاكم العام. وكحقيقة واقعة فإن حكومة صاحب الجلالة هي المسئولة عن القانون والنظام وعن التطور الاقتصادي للسودان.

وعلى أي حال فقد حدث تغيير في مصر؛ إنها ليست بعد ولاية تابعة لتركيا ولا هي تابعة لبريطانيا العظمى، إنها تريد أن تعرف موقفها في السودان، وإن ذلك لأمر طبيعي. ولكن بينما تسير الأمور سيرها هذا فإن أزمة كبيرة يعجل بحدوثها اضطراب في غير أوانه. إن الذي يريد أن يعرفه هو ما إذا كان من الممكن للحكومة البريطانية أن تفي بما كانت تعتقد أنه التزاماتها الأخلاقية نحو السودانيين، وأن ترضي في نفس الوقت الحكومة المصرية. وأن من واجبه أن يقول في الحال إنه يستحيل تماما عليهم الاتفاق على أي شيء يمكن أن يمس الوفاء بهذه الالتزامات.

وأجاب زغلول باشا إنه مستعد تماما أن يمضي في هذه المسائل إذا ما عرف أن سوء الفهم بينه وبين رئيس الوزراء قد زال تماما. ويبدو له ذلك في سبيل التحقيق.

وقال رئيس الوزراء إنه يريد أن يعرف لماذا يلزم نفسه قبل أن يقبل ذلك الاقتراح، والموقف لا يزال مضطربا، وهناك احتمال لحدوث اضطراب خطير في السودان.

وقال زغلول باشا إنه وحكومته ليسا مسئولين.

وأشار رئيس الوزراء أنه إذا كان الاضطراب موحى به وممولا من مصر فإن الأمر يكون مختلفا تماما؛ إن على زغلول أن يقدم برهانا بحسن نيته يقضي على هذا الاضطراب. إنه لا يمكن أن يزعم بالمسئولية المشتركة عن القانون والنظام في السودان، وفي نفس الوقت يلحظ أنشطة هدامة تحدث في مصر وتصدر عنها.

وقال زغلول باشا مؤكدا أن الحكومة المصرية تجهل تماما صدور أية أموال من مصر إلى السودان. وقد سبق له ذكر الكثير من ذلك في خطاب إلى رئيس الوزراء.

وقال رئيس الوزراء إنه بالطبع يقبل تأكيدات زغلول دون تحفظ، ولكن معلوماته على أية حال تفيد أن أموالا تسربت إلى السودان.

وتساءل زغلول باشا عما إذا كان يعرف من أرسل الأموال، ومقدارها ومن تسلمها!

وتعجب مستر موري قائلا إنه إذا حصلت حكومة السودان على كل هذه المعلومات فإن الأموال لن تصل إلى الجهة المقصودة ولن تسبب أي أضرار.

وتساءل رئيس الوزراء - تاركا الموضوع الآخر جانبا - عما إذا كان يمكن إنكار إرسال تلك البرقيات الهدامة علنا من مصر إلى السودان.

وتساءل زغلول باشا لأي غرض. وهل كانت لإثارة المتاعب؟

فرد رئيس الوزراء بالإيجاب وقال إن ذلك هو الموقف.

وقال زغلول باشا إنه يتوق أن يعرف رئيس الوزراء أن السودانيين لا يكرهون المصريين، بل على العكس يحبونهم، وهم في الحقيقة يفضلونهم على الإنجليز. وإذا وضع رئيس الوزراء ذلك في اعتباره لكان فيه عون كبير. وقال زغلول باشا إنه يتكلم عن علم، وهو في مصر على صلة بالموقع، وهو ملم بكل ما يتحدث فيه، ويزيد على ذلك أن السودانيين لا يحبون الإنجليز، وليس من رابطة توحد بينهم، لا الدين ولا اللغة ولا حتى الشراب، إنه لا يستطيع أن يدرك كيف يتصور رئيس الوزراء أنهم لا يرغبون في الإنجليز.

وقال رئيس الوزراء إن هذه مسائل كبيرة تتعلق بعلم أصول الإنسان (الأنثروبولوجي) وعلم الاجتماع (سسيولوجي).

وقال زغلول باشا إنه يأمل جادا أن يتقبل رئيس الوزراء تأكده بأن السودانيين لا يحبون الإنجليز كما تقبل تأكيده الآخر.

وقال رئيس الوزراء إنه يعتقد أن ذلك هو رأي زغلول.

وقال زغلول باشا إن رئيس الوزراء اعتبر تصريحاته (تصريحات زغلول) مسئولة إلى حد ما عن المتاعب في السودان، ولكن لماذا تعتبر هذه التصريحات أكثر مسئولية من تصريحات رئيس الوزراء نفسه؟!

وأجاب رئيس الوزراء أن المتاعب قامت قبل أن يدلي بتصريحاته التي أدت في الحقيقة إلى تهدئة الحال.

ولم يستطع زغلول باشا أن يتقبل هذا الرأي؛ فإذا كانت تصريحات رئيس الوزراء قد أدت إلى إعادة النظام فلماذا وجب إرسال الطائرات والجيوش والسفن؟

وقال رئيس الوزراء إنه إذا لم يكن لتصريحاته أثر مهدئ لاضطر أن يرسل ضعف هذا العدد.

وقال زغلول باشا إن الحكومة المصرية لم ترسل شيئا.

وقال رئيس الوزراء إنه لم تكن ثمة ضرورة إذ كان ضباطهم المحرضون على نشر الفتنة موجودين في جميع أنحاء السودان.

وقال زغلول باشا إن الكتيبة التي اتصلت بالاضطرابات لم توجد في السودان للمحافظة على القانون والنظام، ولكنها وجدت منذ ١٨٩٩ لإنشاء السكك الحديدية وغيرها من الأعمال العامة، بينما أرسلت الحكومة البريطانية طائراتها للمحافظة على القانون والنظام.

وتهكم رئيس الوزراء قائلا إنها أرسلت لاستعادة القانون والنظام اللذين قلبت أوضاعهما الدعاية المصرية.

وأنكر زغلول باشا أنه كانت هناك دعاية في السودان لصالح مصر، وحتى لو قبلنا من باب الجدل ذلك، فليس في الأمر جريمة.

وأجاب رئيس الوزراء «لا»، ولكن خلق الإخلال بالنظام جريمة. وإن القوات لم تتحرك إلا بعد أن استوجبت الاضطرابات هذا التحرك. لقد ثارت الاضطرابات في كتيبة مصرية، وكان على القوات البريطانية أن تحمي تلك الكتيبة من القوات العربية.

وتساءل زغلول باشا أية محكمة حاكمت أولئك الذين اتهموا بإثارة الفوضى؟

وأجاب رئيس الوزراء إنها محكمة مختلطة تضم موظفين مصريين وبريطانيين.

وتساءل زغلول باشا عمن الذي شكَّلها؟

وأجاب رئيس الوزراء إن السلطات المختصة هي التي شكلتها. وهو لم يوقع اتفاقية ١٨٩٩. وتساءل عما إذا كان ثمة زعم بأن المحكمة أسيء اختيارها.

وأجاب زغلول باشا إن أعضاء المحكمة من المصريين كانوا من صنائع الحكومة البريطانية يدينون لها بكل شيء.

وتساءل رئيس الوزراء عما إذا كان المفروض أن يعين القضاة ممن يستفيدون مباشرة من سقوط النظام الحالي، إن القضايا التي تقدم للمحاكمة قضايا عسكرية تمرد وخرق للنظام العسكري. فأي نوع من المحاكم ينظر هذه القضايا مدنية كانت أم عسكرية في ظل الدستور المصري؟ ورئيس الوزراء مستعد أن يساند الإجابات التي يدلي بها زغلول.

هذا صنف من القضايا، ولكن هناك المدني الذي أيد وأغرى المتمردين العسكريين، أين حوكم؟ وهل زعم أن محاكم خاصة خارج القانون أو الدستور قد عقدت لمحاكمته؟ إذا لم يكن حدث ذلك فليس هناك قط أساس للشكوى من السلطات البريطانية.

وقد فهم أن زغلول باشا يعبر عن موافقة عامة.

وقال رئيس الوزراء إنه ربما كان حدث سوء تفاهم بينهما في الماضي ولكنه كان دائما يتلاقى معهم في نفس الطريق، وكان دائما مستقيما تماما.

وأجاب زغلول باشا إنه يدرك تماما أن رئيس الوزراء شخصيا مستقيم دائما.

وأضاف رئيس الوزراء أنه كان كذلك فظا للغاية.

وقال زغلول باشا إن ثقته في رئيس الوزراء جعلته لا يستسلم لمشاعره حينما تسلم خطابه بتاريخ ٢٣ من أغسطس.

وقال رئيس الوزراء إنه لاقى بعض الصعوبة في التحكم في مشاعره حينما قرأ بيان الحكومة المصرية، وإنه إذا لم يكن يعرف «زغلول» شخصيا لكان خطابه صيغ في عبارة أشد.

وقد عبر زغلول باشا عن أسفه لأن رئيس الوزراء انتقد بيان الحكومة المصرية وقرأه

بتلك الروح، وأنه هو نفسه كان من الممكن أن ينقده بطريقة مخالفة تماما. ولو كان في مصر لما نشر البلاغ. ولكنه كان ينشر مذكرات مستر كير نفسها. إذ أشارت إحداها إلى فصيلتين بريطانيتين أرسلتا لحفظ النظام، وذكرت الأخرى إن لم توجد في الواقع قوات بريطانية. وكان عليه أن يدع المصريين يصلون إلى استنتاجهم.

وقال رئيس الوزراء إنه للعمل بهذه الطريقة فلا بد من إخفاء بعض الحقائق.

لقد تيقنت الحكومة المصرية في الوقت الذي نشرت فيه بلاغها بتاريخ ١٥ من أغسطس إن القوات التي أطلقت النار على كتائب السكك الحديدية كانت قوات عربية برياسة ضابط مصري.

وقال زغلول باشا إنه إذا كانت المستندات قد نشرت بالنظام الذي سلمت به لفهم المصريون إن القوات البريطانية هي التي أطلقت النار. وقد صححت الأخبار الواردة فيما بعد - بالطبع - هذا الأثر وبينت أنها كانت - في الحقيقة - قوات عربية. وكان البيان الرسمي حسبما كتبت مسودته في صالح الحكومة البريطانية أن القوات البريطانية قد أرسلت لغرض خاص - هو استعادة النظام. وحينما حدث إطلاق النار أخيرا كان من الطبيعي استنتاج أن القوات البريطانية هي التي قامت بالضرب.

وقال رئيس الوزراء إن الفصيلتين البريطانيتين قامتا حقيقة بحفظ السلام. ولكن حدث ذلك بين فرق السكك الحديدية والقوات العربية التي كانت تحرسها.

وقال زغلول باشا إنه لا يريد أن يتوغل في الموضوع ولكنه لا يعتقد أنه كان من الإنصاف وصف الحكومة المصرية بما وصفت به، وإن في حوزته قصاصة من «الديلي إكسبريس» فيها نص برقية من مراسلهم بالخرطوم (وقد أورد ذكر اسمه) ذكر أن ضابطا أبلغه (وأورد اسمه أيضا) أنه أعطى الأمر بإطلاق النار في حالة الإثارة البالغة وحدها ومع الأسف.

وقال رئيس الوزراء إنه لا يثق في كلمة تظهر في «الديلي إكسبريس» التي يقوم عليها مجموعة من أفراد يتسترون برداء من الاحترام، حسب الاصطلاح الصحفي. وقال ذلك دون رغبة في إلصاق أي تهمة شخصية بمراسلهم في السودان. وقد جرت معلوماته

إلى إظهار الحكومة المصرية عارفة بالحقائق، ومع ذلك أصدرت بلاغها الرسمي الذي صيغ - إما خطأ أو عمدا - بطريقة تضلل الشعب المصري. إن ذلك هو ما أثار مشاعره إلى حد بعيد.

وقال زغلول باشا إن معلومات رئيس الوزراء ليست صحيحة.

وقال رئيس الوزراء إن ما يلفت النظر أنه كان يجب أن تحتج دار المندوب السامي فور نشر البيان. وقد اتهمتنا الصحافة المصرية قبل ذلك النشر مباشرة بإثارة الاضطراب لأهدافنا الخاصة وبقتل الوطنيين الأبرياء، ثم جاء هذا البيان الرسمي. ثم تعمدت الحكومة المصرية - مع معرفتها جميع الحقائق - نشر ما يشعل المشاعر التي كانت أثارتها الصحافة فعلا.

وقال زغلول باشا كم كان من الأفضل لو نشرت الحكومة المصرية مراسلاتها مع دار المندوب السامي، دون البيان الرسمي، إنه يعتقد أن ذلك كان سيثير نقمة أشد.

وقال رئيس الوزراء ليست تلك هي المسألة، إن الحكومة المصرية تعلم جميع الحقائق، وتعلم أن الموضوع الهام في المحادثات هو عطبرة، ومع ذلك تركوا الجمهور عمدا يظن أن القوات البريطانية هي مَن أطلق النار.

وأعاد زغلول باشا ما يعتقده جازما إن كان واجبهم نشر الرسالة لا البيان حتى يصل الشعب المصري إلى نتيجة واحدة، وهي أنه ما دام إطلاق النار حدث بعد وصول القوات البريطانية، فتكون هذه القوات هي من أطلق النار.

وقال رئيس الوزراء إن هذا التسليم يثبت حقه.

وقال زغلول باشا إنه إذا فرضنا أن الحكومة المصرية لا تطمئن إلى المعلومات المبلغة إليها، فهل من الصواب اعتبارهم غير شرفاء؟

وقال رئيس الوزراء إنه يجب أن يدعه يقرأ معلوماته بطريقته الخاصة، وليس من الضروري أن يكون ذلك بنفس الطريقة التي يقرأ بها زغلول باشا معلوماته. فإذا افترضنا أن الحرس الإسكتلندي وجد هذا الصباح في داوننج استريت من باب الاحتياط، وقامت بعض الاضطرابات بعد وصول زغلول، واستدعى رئيس الوزراء

الحرس الأيرلندي زيادة في الأمن، ونشر في اليوم التالي بلاغ رسمي بأن الاضطرابات قامت، وأن القوات أطلقت النار، وأن زغلول باشا جرح لسوء الحظ، فسيعتقد كل الناس أن الحرس الأيرلندي هو الذي أصابه، وربما كانوا هم في الحقيقة من أنقذ حياته. إن بعض الحق كثيرا ما يكون باطلا متعمدا.

وقال زغلول باشا إن هناك درجتين: الخطأ أو الميل المتعمد للتضليل، وهو يعتقد أن من الأمور الشاقة افتراض أن الحكومة المصرية صدرت عن هذا الدافع الثاني.

وقال رئيس الوزراء إنه لا بد أن يفترض أن الحكومة المصرية تتكون من رجال على جانب كبير من الذكاء.

وقال زغلول باشا إنه حتى الأذكياء يخطئون أحيانا.

وقال رئيس الوزراء إن عليه أن يقدر ظروف الوقت، فإذا لم يكن يُذكر شيء في الصحافة المصرية عن ١٤ من أغسطس أو ما قبلها، أو إذا كانت تعليقاتهم على الحوادث معتدلة ومنصفة، فلم يكن لرئيس الوزراء أن يقول كلمة واحدة، وعليه أن يفترض أن البيان كان غلطة.

وقال زغلول باشا إنه كثيرا ما يحدث أن ينسى شخص إحدى الحقائق مع علمه بها جميعا. فمثلا ذكر رئيس الوزراء في أحد خطاباته إلى زغلول أن «زغلول» قرر ألا يتفاوض، بينما كان رئيس الوزراء نفسه هو من قرر ذلك في الحقيقة.

رجع رئيس الوزراء إلى نص خطابه المؤرخ ٢٣ من أغسطس وقرأ الفقرة: «إنني مضطر على كره مني أن أفترض أن الحكومة المصرية متنبهة تماما إلى هذه الاعتبارات، وأنها تتابع سياقها الحالي لتمنع المفاوضات التي بدأت بيننا. إنهم يقضون على الأساس الوحيد الذي يمكن أن تقوم عليه المفاوضات، وأن المسئولية بتمامها لتقع على الحكومة المصرية». وقد أبْعَد «زغلول» عن تصرفاتهم (الحكومة المصرية). وأباح لنفسه أن يخاطبه كصديق خاص لا كعضو أو رئيس للحكومة المصرية. وأن نص الجملة يفيد أنه يفترض رغبة كليهما في المفاوضات. إنه لم يقل إن الأساس الوحيد قد قضي عليه، ولكن الحكومة المصرية كانت تعمل على القضاء عليه – وهناك اختلاف واضح في التعبيرين.

وقال زغلول باشا إنه يوجد سوء فهم آخر؛ أن رئيس الوزراء كتب وقال إن المفاوضات قد تُجرى في أواخر سبتمبر، وأخبر زغلول اللورد اللنبي أن هذا الموعد يناسبه، وانتظر أن يصله التاريخ المحدد، ثم صدر بيان وزارة الخارجية يذكر أن «زغلول» لم يُجب أبدا دعوة رئيس الوزراء، وأنه لم يعرف ما إذا كان اعتزم الحضور إلى إنجلترا أم لا.

وقد أوضح رئيس الوزراء أن لم يكن له شأن بهذا البيان، فإن كان قد صدر من وزارة الخارجية - الأمر الذي يشك فيه كثيرا - فإنما يكون قد صدر وهو غائب عن لندن. وكثيرا ما تعلن الصحافة أن بيانات ما رسمية، رغم عدم وجود شيء يتصف بهذا الوصف، ولا يستطيع زغلول تحديد متى صدر البيان، هل صدر في أغسطس أو أوائل سبتمبر. وهو لا بد أن يتذكر أن كثيرا جدا من التصريحات حول نواياه أو ما يشبهها كانت تنتشر في ذلك الوقت.

وقال زغلول باشا إن الموقف يتلخص في ثلاثة أمور: أولا - أن المسلَّم به أنه ليس هو الذي اتخذ القرار بعدم المفاوضة، وثانيا - أنه انتظر تحديد موعد، فلم يتم إلا بعد أن اقترح ترك الباب مفتوحا. وثالثا - أن الحكومة المصرية التي يرأسها لم تكن مخادعة.

وأجاب رئيس الوزراء أنه بالنسبة للنقطة الأولى فقد كان كلاهما سواء؛ إن واحدا منهما لم يقرر عدم المفاوضة ولو أنه حذر «زغلول» من أن الحوادث تجعل أمر المفاوضات صعبا. وهو على استعداد أن يقبل رأي زغلول في النقطة الثانية. وأما فيما يختص بالنقطة الثالثة فقد أوضح موقفه بأمانة تامة، وهو لا يزال عاجزا عن فهم كيف نشرت الحكومة المصرية ذلك البيان.

وقال زغلول باشا إنه عاجز تماما عن أن يوافق على أن حكومته كانت بأية حال غير أمينة.

وقال رئيس الوزراء إنه أوضح سبب استعماله العبارة التي قالها؛ إن زغلول باشا لا يقدر على تقبلها، وهكذا لا بد أن تستقر الأمور، والنقطة التي صاغها رئيس الوزراء في خطابه أن البيان كان غير أمين ومضللا. ومع كل ما في الوجود من رغبة في عدم الهجوم فإنه لا يفهم أن البيان كان أي شيء آخر إلا أنه غير أمين. والآن فإن هناك نقطة رابعة وهي أنه هو وزغلول قد تلاقيا أخيرا.

وافق زغلول باشا ولكنه قال إنه لا يزال يأسف أن رئيس الوزراء يعتبر نفسه يخاطب رئيس حكومة غير أمينة.

وقال رئيس الوزراء «لا» إن ما قاله كان عن بيان غير أمين.

وقال زغلول باشا إن الصفة لا تنطبق إذن على زملائه.

وقال رئيس الوزراء إنه من الواضح تماما أنه كان يشير إلى البيان.

وألح زغلول باشا إلى أنه لا يمكنه العمل أبدا مع حكومة غير أمينة.

وأجاب رئيس الوزراء أنه متأكد أنه لا يمكنه ذلك.

وقال زغلول باشا إنه قال ما فيه الكفاية وبوده أن يرى رئيس الوزراء مقتنعا.

وقال رئيس الوزراء إن زغلول باشا قد أوضح موقفه وهو يأمل أن يتحقق زغلول من أن شعوره (شعور رئيس الوزراء) عند الاطلاع على البيان كان شعورًا بالغ السخط. وإذا كان قد شعر أن زغلول باشا مسئول عنه فما كان في وسعه أن يُكِنَّ له ثقة بعد ذلك.

وقال زغلول باشا إن رئيس الوزراء قد غضب بسبب البيان، وإنه مستعد أن تقف المسألة عند هذا الحد.

وقد عمل الترتيب بعد ذلك أن يعقد اجتماع آخر، في اليوم التالي إذا أمكن، على أن يقرر ذلك في فترة بعد الظهيرة.

وقد ووفق على القرار التالي للصحافة وانتهت الجلسة في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر.

«عقد اجتماع هذا الصباح في ١٠ داوننج ستريت بين صاحب الدولة سعد زغلول باشا ورئيس الوزراء. وكانت المباحثات ذات طبيعة تمهيدية قصد بها جلاء موقف كل من الحكومتين البريطانية والمصرية فيما يتعلق بمختلف وجوه سوء التفاهم التي كانت تنشأ بين حين وآخر منذ وجهت الدعوة الأولى إلى زغلول باشا في إبريل. وقد تقرر عقد اجتماع لاحق».

(٣)

من المستر ماكدونالد إلى زغلول باشا

وزارة الخارجية في ٢٥ من سبتمبر ١٩٢٤

عزيزي رئيس الوزراء

لقد سعدت بأن محادثاتنا الودية الطويلة التي جرت هذا الصباح قد مكنتنا من إقامة علاقة شخصية وثيقة كنت أقدر دائما أنها لازمة للوصول إلى تسوية مُرضية بين بلدينا.

وأشعر أنه في لقائنا القادم، الذي أقترح أن ينعقد هنا في الثانية والنصف بعد ظهر يوم الاثنين، سنحاول أن نعالج المشاكل الرئيسة التي نرغب رغبة صادقة أن نجد لها حلا. ومع مراعاة هذ الأمر فإنه ليسعدني أن أسمع وأن أبحث أي الاقتراحات قد ترغب دولتكم في طرحها للتوفيق بين المطالب المصرية المشروعة، وبين المسئوليات البريطانية التي يتعين عليّ النهوض بها.

وفي تشكيل هذه المقترحات يلزم أن أرجو دولتكم أن تتذكروا - كما أبلغتكم هذا الصباح - أنه من المستحيل عليّ إطلاقا الموافقة على أي اقتراح يتعارض مع إنجاز ما تعهدت به الحكومة البريطانية للسودانيين أو يمنعنا من ضمان استمرار سياسة التطور الداخلي والتهدئة التي نُعتبر مسئولين عنها دوما وبمثل النجاح الحاصل.

وإنى أتطلع إلى لقائكم إذا تلاءم هذا الموعد مع راحتكم وتأكد أنني... إلخ... إلخ.

ج. رامزي ماكدونالد

من زغلول باشا إلى المستر ماكدونالد

(تسلم في وزارة الخارجية ١ من أكتوبر)

فندق كلاردج شارع بروك ٢٦ من سبتمبر ١٩٢٤

عزيزي رئيس الوزراء

يسرني كل السرور أن ألحظ ما كان لاجتماعنا من نتائج سعيدة بإقامة اتصال شخصي وثيق مرغوب فيه بين شخصينا. وإنني سعيد بالمثل، لما فهمته من اقتراحكم التبكير بالمفاوضة من أن سوء الفهم الذي نشأ أخيرا بين حكومتينا قد تبدد.

وعلى كل حال فإنه يلزمني أن أسجل أسفي العميق من أن الاقتراحات المبينة في خطابكم لا تتفق مع ما تحمله المراسلات المتبادَلة بيننا مباشرة، أو عن طريق اللورد اللنبي.

وكان المفهوم بيننا أن المفاوضات ستكون حرة وغير مقيدة، وأن حقيقة اشتراكنا فيها لا تجحف، بأي حال، بالحقوق المصرية.

إن القيود المعروضة على المفاوضات الحرة كما يقررها خطابكم، على الأقل فيما يختص بالسودان، قد تخطت تصريح ٢٨ من فبراير ١٩٢٢ الذي أيدته حكومتكم ورُفض من جانبي.

وفي ظل هذه الظروف يؤسفني أنه على الرغم من رغبتي المخلصة الصادقة لإقامة اتفاق ودي بين بلدينا، فمن المستحيل إطلاقا عليّ أن أتفاوض على هذه الأسس، وأن أخضع للقيود المبينة في خطابك.

وإني آمل، على أي حال، أن تسنح فرصة أخرى لنجتمع ونبحث، على قدم المساواة، أحسن الوسائل الموصّلة إلى تسوية ودية بين بلدينا.

ولا زلت... إلخ... إلخ.

س. زغلول

من المستر ماكدونالد إلى زغلول باشا

وزارة الخارجية في ٢٦ من سبتمبر ١٩٢٤

عزيزي رئيس الوزراء

أتقدم لدولتكم بالشكر على خطابكم المؤرخ ٢٦ الجاري[1]. وبغير التعرض لمحتوياته التي لا أظن أنها تقوم على أساس ما قصدت كتابته، فإني أفترض أنك مستعد لمواصلة محادثاتنا، وأنك توافق على اقتراحي لعقد اجتماع يوم الاثنين في الثانية والنصف مساء، بعد الغذاء الذي آمل أن تسعدني فيه رؤيتك.

وتأكد أنني... إلخ... إلخ.

ج. رامزي ماك دونالد

❁ ❁ ❁

محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ١٠ داونتج ستريت في ٢٩ من سبتمبر ١٩٢٤ في الساعة الخامسة مساء.

حضر الاجتماع رئيس الوزراء، وزغلول باشا، والدكتور حامد محمود، وكامل بك سليم، والمستر سلبي، والمستر موري.

تأسف زغلول باشا أن جاءت زيارته في وقت انشغال رئيس الوزراء.

وقال رئيس الوزراء إنه يأسف بالمثل، ولكن متى يمكن أن يتوقع ألا يكون مشغولا؟

وقال زغلول باشا حين لا تكون هناك مسألة أيرلندية ولا معاهدة روسية تُقلقان باله.

---

(١) من المستر كير إلى المستر ماكدونالد (تسلم في ٢٩ من سبتمبر) (رقم ٣١٨)، الإسكندرية في ٢٨ من سبتمبر ١٩٢٤ (بالبرق).
أبلغ زغلول باشا الملك فؤاد أن اجتماعه بكم يوم ٢٥ من سبتمبر كان مُرضيا، وأنه ليس فاقد الرجاء في أن تكون المفاوضات ممكنة.

وقال رئيس الوزراء إن عليه أن يتناول الأمور كما وجدها، وسيمر وقت طويل قبل أن يتمكن من أن يعتبر وقته ملكا له، وبوده أن يوضح أن عبارات خطابه المؤرخ ٢٥ من سبتمبر لا تعني قط ما يبدو أن زغلول باشا قد فهمه منها. فإذا كان زغلول باشا يريد إبلاغه أن الرأي العام المصري ألزمه باتخاذ موقف معين، فإن رئيس الوزراء لا يعتبر نفسه مقيدا بذلك أكثر مما ينوي إلزام زغلول به، مما يأخذه رئيس الوزراء في اعتباره من المؤثرات، وكلاهما خاضع للقيود التي يفرضها عليهما الرأي العام لديه، وليس أي منهما في موقف يسمح له بفرض أي قيود على الآخر؛ وعلى هذا الأساس فهو مستعد أن يصغي لما يريد زغلول قوله.

وقال زغلول باشا إن مفهومه عن المفاوضات يعني أن شخصين تقابلا لمناقشة مسألة ما على أساس المساواة التامة. لقد فهم من خطاب رئيس الوزراء أنه (زغلول) مطلوب منه صياغة اقتراحات تراعي الوضع البريطاني في مصر، وساعتها يزن رئيس الوزراء اقتراحاته (زغلول) ويقدرها. والإجراء الصحيح في رأي زغلول أن تُطرح المشكلة أولا ثم يبحثها الجانبان على قدم المساواة، والحادث من الناحية العملية أنه محظور عليه التقدم بأي اقتراحات؛ ما دام أنه لا يَرِد ذكر السودان حتى تُفرض القيود فورا.

وقال رئيس الوزراء إنه كتب خطابه بوضوح لكي يحدد المشكلة، وليضعها على بساط البحث، لا ليُحد من حرية زغلول.

وقال زغلول باشا إنه يكتفي بهذا التوضيح.

واستفسر رئيس الوزراء عما إذا كانا بلغا درجة يستطيع فيها زغلول باشا أن يذكر ما يقترحه عن السودان؟

وقال زغلول باشا إنه لا يريد أن يصل إلى هذه المسألة الآن، وما يريد معرفته هو هل تبدد سوء الفهم بخصوص مصر ولم يبق ما يأسف له رئيس الوزراء.

وقال رئيس الوزراء إن الاقتراح الأخير فضفاض إلى حد ما، وفي رأيه أن سوء الفهم قد تبدد إلى درجة أنهم صاروا في موقف يسمح لهم بمعالجة المشاكل الكبرى، وهو على استعداد تام للبدء إن كان زغلول مستعدا بالمثل.

وتساءل زغلول باشا هل يفهم في هذه الظروف، وبغض النظر عن المشاكل الكبرى، أنه لا يوجد خلاف آخر معلق بين الحكومتين المصرية والبريطانية؟

وقال رئيس الوزراء إن هناك التحفظات الأربعة وأي شيء آخر يرغب زغلول باشا في إثارته.

وكرر زغلول باشا أنه يرغب في الاطمئنان أن سوء الفهم قد تبدد.

وتساءل رئيس الوزراء عما يعتزم زغلول باشا بالضبط أو ماذا يريد؟

وأجاب زغلول باشا أن ما يدور في رأسه هو المسائل المشار إليها في خطاب رئيس الوزراء المؤرخ ٢٣ من أغسطس، فهل هذه المسائل التي سببت أسف رئيس الوزراء قد أزيلت الآن إلى الحد المُرضي؟

وقال رئيس الوزراء إنه لا بد من جلاء هذه المسألة تماما. إلى أي الأحداث يشير زغلول باشا؟

وافترض زغلول باشا أن رئيس الوزراء يشير إلى خطابه الخاص.

وكرر رئيس الوزراء استفساره: «إلى أي الأحداث يشير زغلول باشا؟».

فأجاب زغلول باشا إنه كانت هناك نقاط أربع:

١ - المسائل المذكورة بصورة عامة.

٢ - تخلص الحكومة المصرية من كل المسئوليات عن حوادث السودان ووقوع تلك المسئوليات على كاهل بريطانيا العظمى.

٣ - بيان الحكومة المصرية.

٤ - تصريحاته الخاصة في البرلمان.

وتساءل رئيس الوزراء إذا ما كانوا فعلا يتكلمون عن أشياء جوهرية، أم أنهم فقط يحومون حول الموضوع؟ إن جميع هذه الموضوعات قد درست في لقائهم الأخير، وهو راض أن يتركها في هذا الوضع. فهل زغلول كذلك؟

وقال زغلول باشا إنه راض أيضا، اللهم إلا عن التحفظ الخاص بالسودان.

وتساءل رئيس الوزراء: «أي تحفظ؟».

وأجاب زغلول باشا إنها النقطة التي ذكرت في مناقشتهم الأخيرة والتي أكدها خطاب رئيس الوزراء المؤرخ ٢٥ من سبتمبر؛ ومفادها أنه يستحيل على الحكومة البريطانية أن تتنازل عن مسئولياتها.

وقال رئيس الوزراء إن هذه لم تكن نقطة سوء فهم، بل كانت نقطة مفاوضات. فهل زغلول باشا مستعد لمناقشتها؟

وقال زغلول باشا إنه وقد انجلت جميع النقاط التي أسيء فهمها فهو مستعد تماما لبدء المناقشات.

وسأل رئيس الوزراء عما إذا كان زغلول مستعدا للإفصاح عن موقفه، فهو مستعد بدوره أن يدلي لزغلول باشا برأيه.

وقال زغلول باشا إن عليهم أن يتبعوا النظام الطبيعي للأشياء، وأن يبدأوا بالحديث عن مصر، ثم يناقشوا مسألة السودان فيما بعد.

وقال رئيس الوزراء إن مسألة السودان مسألة عاجلة، وإن الأحداث تتوالى بسرعة وتلح في طلب الحل، وليس الأمر كذلك بخصوص مصر.

وكرر زغلول باشا أنه لا يريد قلب النظام الطبيعي للأشياء.

وأوضح رئيس الوزراء أنه ما كان ليُخفي أمرا عن زغلول، وعليه أن يعالج الموقف في السودان من يوم إلى آخر، ولا يمكنه أن يتركه معلقًا إلى ما لا نهاية، وهو يريد أن يعرف دون توانٍ هل يمكن أن يصلا إلى اتفاق بشأنه. وتساءل عما إذا كان زغلول مستعدا أن يصل بالمناقشة إلى مثل هذا الاتفاق.

وأكد زغلول باشا لرئيس الوزراء أنه لا يرتاب في احتياله بلوغ هذا الوضع. وأنه يثق في كونه مخلصا كإخلاصه هو لهذه المسألة، والخلاف الوحيد بينهما هو مجرد تباين في الرأي؛ إذ يريد رئيس الوزراء أن يبدأ بالسودان، ويريد هو أن يبدأ بمصر.

وقال رئيس الوزراء إن عبارة «النظام الطبيعي» لا تعني شيئا في نظره.

وقال زغلول باشا إنه إذا كان لا خلاف بين الأمرين في رأي رئيس الوزراء، وإذا كان من رأي زغلول أن تبدأ المناقشة بمصر، فلمَ يرفض رئيس الوزراء أن ينزل على رأيه؟

وقال رئيس الوزراء إنه منذ تولي زغلول الوزارة كانت حكومة صاحب الجلالة تتسلم عشرين رسالة عن السودان مقابل كل رسالة عن مصر، مما جعله يتصور أن مسألة السودان هي ما يشد اهتمام زغلول باشا.

وقال زغلول باشا إن السودان لا يزال يعتبر في مصر حتى اليوم أكثر أهمية من أية مسألة أخرى. فهل ثمة فرصة لإيجاد حل له؟

وقال رئيس الوزراء إن أي اتفاق يصلان إليه يجب أن يشمل كلا من مصر والسودان، وقد يفشلان في واحدة أو أخرى، وفي هذه الحالة لن يكون ثمة اتفاق.

ورجا زغلول باشا أن تبدأ المناقشات بمصر.

وقال رئيس الوزراء إنه سحب اعتراضه، وإنه يسأل زغلول باشا عن اقتراحاته.

وأجاب زغلول باشا إن مصر بيته، وإن البيت له.

وقال رئيس الوزراء إن لبريطانيا مصالح هناك.

وتساءل زغلول باشا عن تلك المصالح، وأية ضمانات يطلبها رئيس الوزراء من أجلها؟

وقال رئيس الوزراء إن عليهم أن يعتبروا بالأمر الواقع، وقد احتفظ بالأمر الواقع للمفاوضات، لقد وصف زغلول باشا مصر بأنها «منزله». ما معنى هذ العبارة إزاء الأمر الواقع؟ وما التغيرات التي يجب أن تحدث حتى يرضى زغلول باشا؟

وقال زغلول باشا إن الأمر الواقع يشكل وضعا شاذا، والوضع الطبيعي أن تكون «مصر للمصريين». فلمَ يتكلم رئيس الوزراء عن الأمر الواقع؟

وقال رئيس الوزراء إنه يجب أن يكونوا ذوي نظرة عملية. فما هي التغييرات التي يريد زغلول باشا أن يراها نافذة في الأمر الواقع؟

وأجاب زغلول باشا أنه يريد أن تكون مصر مستقلة.

وقال رئيس الوزراء إنه لا حاجة بزغلول باشا أن يؤكد ذلك له. إنه يريد أن يعرف نقطة نقطة، فمثلا فيما يتعلق بالوضع العسكري، والتغييرات المتعددة التي يريدها زغلول باشا.

وقال زغلول باشا إن للبريطانيين جيشا في مصر وهو يريد انسحابه.

وتساءل رئيس الوزراء عما يريد أيضا، إنه لم يعش في القاهرة ولم يكن مصريا، لقد علم أن الأمر الواقع غير مقبول لدى زغلول، ولكنه يريد أن يعرف تماما ما على الحكومة البريطانية أن تصنعه لتحقق أماني المصريين في الاستقلال، وعلى فرض أن الجيش البريطاني قد انسحب فهل هذا كل ما كان هنالك؟ إنه يريد أن يعرف الموقف بدقة نقطة نقطة.

وأجاب زغلول باشا أنه سبق له ذكر النقطة الأولى (عن الجيش)، أما النقطة الثانية فهي وجوب ألا تمارس الحكومة البريطانية أي نوع من الرقابة على الحكومة المصرية.

وقد طلب رئيس الوزراء مثالا لهذه الرقابة.

وقال زغلول باشا إن هناك المستشار المالي والمستشار القضائي مثلهما كالجيش الذي سلفت الإشارة إليه.

وتساءل رئيس الوزراء عما إذا كان يريد إقصاء المستشارَيْن المالي والقضائي؟

ورد زغلول باشا بالإيجاب.

وتساءل رئيس الوزراء عما إذا كان ثمة نوع آخر من الرقابة يريد رفعه.

وقال زغلول باشا إن العلاقات بين مصر والدول الأجنبية مقيدة بإخطار حكومة صاحب الجلالة إلى الدول الأجنبية (١٥ من مارس ١٩٢٢). كما أن المندوب السامي يجب أن يكون مجرد وزير كغيره من الممثلين الدبلوماسيين.

وقال رئيس الوزراء إنه يريد أن يعرف بالضبط أين يقفون. النقطة الأولى هي الجيش، والنقطة الثانية هي الرقابة. وإذا كان زغلول باشا نسي تفاصيل، فيسهل إضافتها إلى الثبت، وهو لا يريد محاسبته على كل كلمة قالها. والآن ما هي النقطة الثالثة؟

وأجاب زغلول باشا أنه لا يمكنه أن يتذكر عفوا الخاطر كل نقطة، ولكنه بصفة عامة يريد أن يختفي كل أثر للرقابة البريطانية.

وقال رئيس الوزراء إنه أراد أن يعرف بالضبط أين موضع الألم.

وقال زغلول باشا إن حكومة صاحب الجلالة يجب أن تتنازل عن دعواها حماية الأجانب في مصر، والأقليات وقناة السويس (المواصلات).

وتساءل رئيس الوزراء عما إذا كان من لوازم مطلب الاستقلال للمصريين حقا ألا يكون لحكومة صاحب الجلالة شأن البتة بحماية القناة.

وأجاب زغلول باشا: «إطلاقا».

وقال رئيس الوزراء إنه يأسف لسماع ذلك.

وقال زغلول باشا إنه يأسف لذلك هو الآخر.

وسأل رئيس الوزراء عما إذا كان ثمة نقاط أخرى؟

وسأل زغلول باشا أليست القناة أيضا في مصر؟

وقال رئيس الوزراء إن كثيرا من الدول قامت حمايتها على اتفاقيات خاصة.

وقال زغلول باشا إنه يرحب بأي حل يقوم على هذه الأسس، وفي رأيه أنه يمكن جعل القناة دولية.

وتساءل رئيس الوزراء عما إذا كان قد ذكر جميع المطالب المصرية، وعلى فرض الاستجابة لكل هذه الطلبات فهل تكتفي مصر؟

وأجاب زغلول باشا أن هذا كل ما هنالك حتى الآن.

وقال رئيس الوزراء إنه لا يصر على طلب إجابة فورية في الحال، ولكنه يريد أن يعرف ما إذا كانت الحكومة المصرية مستعدة لعقد معاهدة مع حكومة صاحب الجلالة على أسس الاتفاق التي ناقشها أعضاء من الوفد معه حينما كان في القاهرة، أيرضي زغلول باشا أن يناقش معاهدة كهذه معه، أم أنه لا يرى قيام رباط بين بريطانيا العظمى ومصر أوثق مما يكون بين مصر وروسيا أو الصين مثلا؟

وأجاب زغلول باشا أنه يريد مخلصا أن يعقد تحالفا خاصا مع بريطانيا العظمى.

وأراد رئيس الوزراء أن يكون واضحا تماما في هذه النقطة.

وأجاب زغلول باشا أنه إذا كانت حكومة صاحب الجلالة راغبة في ذلك، فهو راغب فيه أيضا.

وقال رئيس الوزراء إن هذه هي النقطة الأساسية عنده، وهو لا يريد من زغلول باشا أن يلتزم في الحال بلا أو نعم، وليعلم زغلول باشا أنه ربما أمكنه كسب تأييد كبير في البرلمان، إذا استطاع أن يؤكد لهم أن مصر وبريطانيا العظمى قد ارتبطتا بمعاهدة من هذا النوع الذي يقيم بين البلدين فعلا علاقات خاصة من الصداقة الطيبة، فهل يريد مثل هذه المعاهدة؟

ورد زغلول باشا بالإيجاب.

وقال رئيس الوزراء إنهم يجب أن يكونوا معا على جانب كبير من الصراحة. فقد تتعرض المواصلات البريطانية لخطر جسيم إذا تدخلت دولة أجنبية وغزت مصر، أو إذا استطاعت بالمناورات الدبلوماسية أن تضع مصر رهينة في بعض من ألاعيب السياسة الدولية التي تمارس ضد المصالح البريطانية. لقد أوضح تماما ما يعترضه من مصاعب في هذا المجال.

وأجاب زغلول باشا أن تحالفا بين مصر وبريطانيا العظمى يكفي ضمانا ضد هذه المخاوف.

وقال رئيس الوزراء إن مثل هذا التحالف يزيل الكثير من مصاعبه إذا غطى النقاط الجوهرية من الاحتياجات البريطانية. ويظهر له أن ما يلزم السعي إليه هو نوع هذا التحالف. فإذا أمكن الوصول لنوع من الاتفاق بغير أدنى التزام على الطرفين، ففي الإمكان الرجوع إلى النقاط الأخرى التي ظلت دون حل.

وقال زغلول باشا إن أول ما يعملونه هو إيجاد أساس لمثل هذا التحالف.

وقال رئيس الوزراء إن هذا هو الهدف الذي كان يرنو إليه باستمرار. فهل لدى

زغلول باشا في إنجلترا من يستطيع مع بعض الأعضاء من مكتب رئيس الوزراء أن يتحرى طبيعة المعاهدة المقترحة دون التزام رئيس الوزراء أو زغلول بأي شيء منها؟

وتساءل زغلول باشا عن نوع الخبراء الذين يعنيهم رئيس الوزراء.

وقال رئيس الوزراء إنه يرى أن الدكتور محمود (حامد محمود) يعرف ما يدور في ذهن زغلول باشا ويمكنه أن يمضي في إعداد المعاهدة المقترحة مع المستر موري. وهو لا يتوقع لهما اتفاقا سريعا، ولكنهما سيعملان من أجل رئيس الوزراء وزغلول باشا مما يوفر لهما الكثير من الوقت والجهد.

وقال زغلول باشا إنه لا يرى أن يقصر هذا العمل على المرءوسين. وعلى رئيس الوزراء، وعليه هو نفسه أن يقوما به معا إذ إن تدخل المرءوسين سيُعقِّد الأمر.

وقال رئيس الوزراء إنه وزغلول باشا لن يسمحا بحدوث ذلك، إن زغلول باشا رغم كل المعوقات التي تؤثر عليه في إنجلترا له ميزة عظيمة؛ وهي أنه يفكر في شيء واحد فقط، بينما رئيس الوزراء لديه جميع أنواع المشاكل الملحة التي لا يمكنه إهمالها. وهو يفكر في إمكان ترك مسألة المعاهدة قليلا للجنة تقوم بها، مما يوفر له ولزغلول وقتا ثمينا جدا.

وقال زغلول باشا إنه في مثل هذه الظروف يتخلى عن اعتراضه.

وأوضح رئيس الوزراء أنه سيُعقد اجتماع خاص لإحدى اللجان يوم الخميس لتبدي المشورة في بعض النقاط التي أثارها زغلول باشا. وعليه أن يناقش مستشاريه، ويرى بالضبط إلى أي مدى يمكنه أن يسير، لأن عليه أن يراعي الرأي العام تماما، شأنه في ذلك شأن زغلول، وفي هذه الظروف لا يمكنه أن يلتقي بزغلول ثانية قبل يوم الخميس، واقترح موعدا في العاشرة من صباح الجمعة القادمة.

وقد وافق زغلول باشا على هذا الترتيب.

وقال رئيس الوزراء إنه قبل أن ينفضوا يجب أن يقول كلمة عن السودان؛ فإن البرلمان سوف ينعقد في اليوم التالي، وربما يطلب منه الإجابة عن بعض الأسئلة. وهو لا يريد أن يقول أي شيء يزيد الصعاب، وربما كان هو ذلك أحد الأسباب التي جعلته يفضل أن

يزيل مسألة السودان بأقل تراخٍ ممكن، فالبرلمان مملوء بالفضول وكثيرون يطيب لهم أن تنتهي المحادثات دون نتيجة.

وقال زغلول باشا إن كلا منهما، هو ورئيس الوزراء، يعرفان جيدا كيف يروغ من الأسئلة.

وقال رئيس الوزراء إنه ليس متأكدا من أن أيا منهما قد نجح في ذلك تماما في الماضي.

وقد استفهم مستر موري عما إذا كان، في محادثاته المقترحة مع الدكتور - محمود - يجب أن يصطحب أحدا من وزارة الحربية ومن وزارة الطيران. وذكر رئيس الوزراء أنه سبق أن وعد باصطحاب مستشار عسكري في أي مفاوضات تحدث. وعبر عن الرأي القائل إنه إذا كانت جرت مناقشات غير رسمية بينه وبين الدكتور محمود دون حضور أحد من هؤلاء المستشارين فربما شعرت المصالح الحكومية الأخرى أن الأمور تجري خلف ظهورها.

وبعد مناقشات أخرى تقرر ألا تجرى المحادثات المقترحة مع الدكتور محمود إلا بعد محادثات يوم الجمعة.

واتفق أن يقدم البلاغ الرسمي التالي إلى الصحف:

«جرت مناقشات أخرى اليوم بين صاحب الدولة زغلول باشا ورئيس الوزراء، واتفق على أن تواصل في صباح الجمعة».

* * *

وزارة الخارجية في ٢٩ من سبتمبر ١٩٢٤
من المستر كير إلى المستر ماكدونالد - (تسلم في ٢٥ من سبتمبر)
(رقم ٣١٣)
(بالبرق) الإسكندرية في ٢٤ من سبتمبر ١٩٢٤

ولو أن «زغلول» في خطابه إليكم بتاريخ ٢٩ من أغسطس قال إن المفاوضات المتوقعة لا يمكن أن تتم، إلا أنني فهمت من الملك فؤاد، الذي هو على صلة وثيقة

به، أن «زغلول» لا يزال يأمل أن تتطور محادثاته معكم إلى مفاوضات. ويشاركه في هذا الأمل بحرارة الملك فؤاد الذي بعث إليّ برسالة يطلب مني أن أرجوك أن تشجع «زغلول» ما أمكنك.

إن رأي الملك فؤاد في المفاوضات أن مصر قد حصلت فعلا على ٨٠٪ من استقلالها. ومن العشرين في المائة الباقية يجب على زغلول (ومن المحتمل أنه يرغب) أن يقنع نفسه بثمانية أو عشرة في المائة، وقد أوحى هو بهذا الرأي إلى زغلول مشددا.

إن افتراض أن «زغلول» كان ولا يزال يتوق حقيقة للتفاوض قد أكدته التقارير التي وصلتني من مصادر سرية. وبقدر ما يمكنني أن أحكم على الأمور فإن رأي الزغلوليين الذي كان مكتئبا للأخبار القائلة إن «زغلول» قد أغفل زيارته إلى لندن، أصبح الآن متفائلا ومرتقبا وليس في موقف عدائي. ويبدو أن قادة الحزب والصحافة يقدرون أنه لا يحصل على كثير مما يأمل الحصول عليه وبخاصة فيما يتعلق بالسودان، وهم يهيئون أتباعهم لذلك في حيطة. ولكني أشك في أنه قد تحقق إلى مدى كبير من أنه سيفشل في تنفيذ آماله المعقودة.

وبأوضح المعاني فإنه من المعتقد، على أي حال، أنه لن يرجع خالي الوفاض. إن حالة القائم بأعمال رئيس الوزراء وهيئة الوزارة، كما قيل لي، غير محدودة الآمال.

إن العناصر المحافظة في البلاد والتي يمثلها بصفة أساسية حزب عدلي الذي هو قليل الأهمية السياسية في الوقت الحاضر، يقال إن لديهم الأمل في أن يفشل زغلول ولو أنهم يرجون له خلال صحافتهم النجاح. وإنما يحرك هذا الوضع من جهة دوافع شخصية، ومن جهة أخرى فإنه يعكس التذمر المتزايد في البلاد من نظم الإدارة في العهد القائم.

أما الحزب الوطني فإنه مستمر في النقد المرير لأي محادثات أو مفاوضات، وربما يعتمد عليه في معاداة أي اتفاقية يمكن تصورها.

(٤)

رقم ٢٢٢

مذكرة بشأن مشروع اتفاقية بين بريطانيا العظمى ومصر

إن الموجز المرافق لمشروع الاتفاقية بين بريطانيا العظمى ومصر قد أعد وفقا للتعليمات الشفهية للوزير.

ومن جهة الشكل فإنها تتبع مقدمة اتفاقية ١٨٩٩ الإنجليزية المصرية، دون ما يتبع عادة في المعاهدات الدولية.

ولا يشير المشروع البتة لخدمة قروض الجزية. والإغفال متعمد بسبب إدراك أنه في حالة استعداد زغلول باشا لتوقيع معاهدة وفقا لهذه الأسس، وهو احتمال بعيد، فإن الأفضل أن يكون التسليم بقروض الجزية مسطورا في مذكرات غير رسمية متبادلة بدل أن يبدو الاتفاق بشأنها بارزا في أحد بنود معاهدة رسمية.

وهناك نقطة أو نقطتان لم تذكرا في مشروع المعاهدة، وأن أهميتها جديرة بالاعتبار رغم كونها نقاطا ثانوية:

(أ) أهمية منع خطوط الكابلات البحرية الأجنبية من الحصول على حق الرسو في مصر. ويمكن ضمان ذلك بمد الاحتكار الذي تتمتع به حاليا الشركة الشرقية للبرق التي ينتهي امتيازها في ١٩٣٢.

(ب) أهمية تأمين الفنارات المصرية على سواحل البحر الأبيض المتوسط.

والبحر الأحمر بصفة خاصة، وذلك بالاعتناء بها وتزويدها بموظفين يعتمد عليهم.

(جـ) وضع الدولة وسلطانها القضائي على أفراد قوات حضرة صاحب الجلالة في الأراضي المصرية عبر قناة السويس.

وكان الشعور العام أن إضافة بنود جديدة لتغطي النقط المذكورة قد يثقل ما كان مزمعا أن يكون مجرد إطار للمعاهدة، وهي تمثل الحد الأدنى الذي لا يقبل الإنقاص في إرضاء الاحتياجات البريطانية بغير تفريط فيما تفرضه هذه الاحتياجات على الاستقلال التام من قيود.

وزارة الخارجية في ١ من أكتوبر ١٩٢٤

مرفق رقم ٢٢٢

مشروع اتفاقية بين حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة المصرية

حيث إن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة جلالة الملك فؤاد تعترفان أن مصالح بلديهما تتطلب قيام علاقات وثيقة وودية بينهما على الدوام.

وحيث إنهما تقدران أن هذه الغاية تتحقق على خير وجه بإبرام معاهدة للتحالف.

لذلك اتفق الموقِّعان على هذا وأعلنا بما لهما من التفويض اللازم في هذا الشأن ما يلي:

المادة ١

تساعد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية كما كان الحال في الماضي الحكومة المصرية في الدفاع عن وحدة الأراضي المصرية ضد العدوان.

المادة ٢

تمد الحكومةُ المصرية الحكومةَ البريطانية داخل الأراضي المصرية في وقت توتر العلاقات، أو في حالة الحرب - حتى ولو لم تهدد وحدة الأراضي

تعطينا هذه المادة سلطات واسعة ولكنها موضوعة على نحو يعزز الحكومة المصرية بالوسائل التي تبرر موقفها أمام انتقادات الوطنيين بسبب موافقتها إيانا على ممارسة تلك السلطات.

المصرية - بكافة التسهيلات والمساعدات التي يقدمها على النحو اللائق حليف لحليفه أثناء حرب يشترك فيها كلاهما.

المادة ٣

تيسيرا للتعاون الإنجليزي المصري في جميع الأوقات وخاصة في حالة (احتمال الطوارئ) تعمل الحكومة المصرية بالتشاور والاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تحقيقا للأغراض الآتية:

(أ) شراء الأسلحة والمعدات المطلوبة من وقت إلى آخر للقوات المسلحة المصرية بجميع أنواعها.

(ب) تشغيل غير المصريين من الضباط والمعلمين والموظفين الذين تراهم الحكومة المصرية ضروريين لتدريب العاملين بها من عسكريين ومدنيين.

(جـ) تأجير الأراضي الواقعة بين قناة السويس والحدود الجنوبية الغربية لفلسطين بما يشمل شبه جزيرة سيناء كلها، لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مقابل مبلغ سنوي قيمته... جنيه إنجليزي.

(د) عمل الترتيبات لما يُتخذ من الإجراءات الوقائية التي تعتبر ضرورية لحماية الأراضي المصرية في حالة توتر العلاقات بين بريطانيا العظمى وبين أية دولة أو دول أخرى.

وضعت هذه المادة لمنع الجيش المصري والإدارة المدنية من الخضوع للنفوذ الأجنبي، تتضمن فيما تتضمن هذه العبارة حلا لمشكلة سكة حديد القنطرة - رفح التي تعلق عليها وزارتا الطيران والمستعمرات أهمية كبرى.

وضعت هذه العبارة بصفة خاصة لمواجهة ضرورة الرقابة على البريد والبرق.

المادة ٤

وحتى لا يعتري استقلال مصر أي صدع توافق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية، في غير الظروف والأحـوال المحددة في المادتين ١، ٢، ألا تبقى قوات بريطانية ولا مؤسسات عسكرية بريطانية ولا محطات لاسلكية فوق الأراضي المصرية غير ما تحدده المادة الثالثة.

(جـ) وذلك عدا ما ينص عليه فيما يلي: ومع ذلك فإن الحكومة المصرية تسمح باستخدام المطارات وأعمدة الإرســاء ومصانع الغاز والتجهيزات اللاسلكية غربي قناة السويس وما جاورها، وتقدم التسهيلات اللازمة للهبوط والصعود دون جمارك ولا تكاليف أخرى في المواني المصرية، وكذلك الانتقال إلى هذه المواني ومنها بواسطة سكك الحديد الحكومية بنصف الأجور العادية المفروضة في الوقت الحاضر من المواني المصرية الخاصة بالتموينات، وكذلك الرجال في طريقهم من وإلى القوات البريطانية المتواجدة في الأراضي المذكورة.

المادة ٥

تستولي الحكومة المصرية على الأراضي والثكنات والمباني والمصانع الموجودة بمصر بما في ذلك محطة أبي زعبل اللاسلكية، التي تحتلها وتمتلكها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية، والتي يتعين إخلاؤها كما هو مبين فيما بعد، وذلك بقيمة تقدرها لجنة تشكل من اثنين من البريطانيين واثنين من

نحن نمتلك محطة أبي زعبل اللاسلكية، ونرغب في التخلص منها. كما أننا نمتلك الكثير من المعسكرات والمباني الأخرى التي هي الآن في أيدينا.

المصريين مندوبين عن بلادهم ورئيس يعينه رئيس محكمة الاستئناف المختلطة.

يتم جلاء القوات البريطانية الموجودة الآن في القاهرة وضواحيها خلال عامين، ويتم جلاء تلك القوات عن ثكنات مصطفى باشا في الإسكندرية خلال خمسة أعوام، وعن مطار أبي قير ومخيمات المعسكر خلال عشرة أعوام من بدء تنفيذ المعاهدة.

هذه الأزمنة هي مجرد اقتراحات غير نهائية.

المادة ٦

تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية - عند بدء تنفيذ المعاهدة - الخطوات لرفع مرتبة ممثلها في مصر إلى درجة سفير. ولن تقبل الحكومة المصرية من جانبها تعيين ممثلين دبلوماسيين للدول الأجنبية في مصر، ولا تعين ممثلين دبلوماسيين مصريين في الخارج بدرجة أعلى من درجة وزير مفوض.

المادة ٧

تقدم الحكومة المصرية التسهيلات للمتقاعدين عن وظائفهم من الموظفين الأجانب دون الإخلال بالتعويضات التي تضمنتها أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣، وتوافق على عدم اتخاذ الإجراءات التأديبية - التي بينتها المادة ١١ من ذلك القانون - ضد أي موظف أجنبي، بدون موافقة سابقة من الممثلين الدبلوماسيين للدولة التي يكون الموظف المذكور من رعاياها. وتوافق الحكومة المصرية أيضا على أن تطبق أحكام المادة

٢٠ من ذلك القانون على معاشات الموظفين الأجانب الذين استقالوا من الخدمة المصرية قبل صدور القانون المذكور.

المادة ٨

يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على تنمية مصالح السودانيين واستقلال البلاد النهائي باستمرار النظام القائم بمقتضى الاتفاقية الإنجليزية المصرية لعام ١٨٩٩، وأن يعاد النظر تبعا لذلك في شروط ذلك الاتفاق في نهاية خمسة وعشرين عاما من بدء تنفيذ المعاهدة.

هذه المادة مخططة لا لمجرد المحافظة على الوضع القائم، ولكنها تحدد غرضنا النهائي - استقلال السودان - ولا ترمي لتقييد حرية الحاكم العام في السير في ذلك الاتجاه لتشجيع الحكم المحلي... إلخ.

المادة ٩

يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أن يُعهد أمر الدفاع عن السودان من الآن فصاعدا إلى قوة دفاعية مجندة محليا تحت قيادة الحاكم العام، وتلحق بها كتيبة بريطانية وأخرى مصرية، وكذلك بطارية مدفعية بريطانية وأخرى مصرية. ويتفقان أيضا على دعوة مجلس عصبة الأمم لأن يقرر:

(أ) الطريقة التي يضمن بها حفظ حقوق المصريين في مياه النيل.

(ب) المبالغ التي يرى السودان، بالعقل والعدل أنه مدين بها لمصر، والطريقة التي يمول بها الدين ويسدد بعد تحديده، مع مراعاة تحقيق المزايا المكفولة لضمان الأمن من الغزو وحرية الوصول إلى المنابع التي تمدها بالمياه.

وزارة الخارجية في ١ من أكتوبر ١٩٢٤

(٥)

محضر الاجتماع الثالث، المنعقد في ١٠ داوننج ستريت، في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٢٤، الساعة العاشرة صباحا

حضر الاجتماع رئيس الوزراء، وزغلول باشا، والدكتور حامد محمود، وكامل بك سليم، ومستر سلبي، ومستر موري.

اعتذر رئيس الوزراء لتأخره بضع دقائق. فقد استغرقته أعمال مجلس العموم في اليوم السابق.

وعبر زغلول باشا عن أسفه لانشغال وقت رئيس الوزراء إلى هذا الحد.

وذكر رئيس الوزراء أن ليس الخطأ خطأه، وأن ضغط العمل البرلماني مزعج حقيقة.

وذكر زغلول باشا أنه يفهم ذلك جيدا ويقدره.

وتساءل رئيس الوزراء عما إذا كان زغلول باشا قد فكر إلى أي مدى يمكنه أن يلتقي مع آراء رئيس الوزراء بالنسبة للمعاهدة التي أشير إليها في محادثتهما الأخيرة؟

فذكر زغلول باشا أنه بعد العرض الذي طُرح في اللقاء الأخير، فقد كان لديه الانطباع أن رئيس الوزراء يزمع إعداد اقتراح مضاد للمناقشة. وقد فهم في الواقع أن خبراء رئيس الوزراء يعدون مشروعا بوجهة نظرهم.

وذكر رئيس الوزراء أنه يتعين أولا الاتفاق على أساس المشروع، وأن قناة السويس عليها مدار استراتيجية الإمبراطورية البريطانية كلها، ويلزم أن تكون الحكومة البريطانية في وضع يمكنها من حماية القناة.

وقال زغلول باشا أن سيكون هناك تحالف بين بريطانيا العظمى ومصر، وهو في ذاته

يكفل تلك الحماية. وأن لا ضرورة لأن يكون جزءا من مصر تحت الحكم البريطاني أو الاحتلال البريطاني.

وذكر رئيس الوزراء أنه لا فائدة من الحديث عن تحالف أو تأكيدات غامضة من هذا النوع. وأنه يتعين على الحكومة البريطانية الإصرار على نوع من التنظيم يكفل للقناة أن تكون طريقا مائيا آمنا للمواصلات الإمبراطورية في جميع الأوقات.

وتساءل زغلول باشا عما يريده رئيس الوزراء بالضبط؟

فأجاب رئيس الوزراء أنه يريد مواقع تشغلها القوات البريطانية لحماية القناة. ولا يكون لهذه القوات بأي حال التدخل في شئون مصر أو الحكومة المصرية، وهذا آخر ما يرغب فيه رئيس الوزراء.

وأجاب زغلول باشا أن هذا الاقتراح يعتبر - في المحل الأول - متعارضا مع صميم فكرة التحالف. وفي المحل الثاني فهو يود معرفة ضد من تكون هذه الحماية ضرورية، وضد غزو من أي اتجاه من بر أو بحر.

فأجاب رئيس الوزراء أن خطة الدفاع إنما تدخل في حسابها احتمال الغزو من أية ناحية.

وذكر زغلول باشا أنه إذا جاء الغزو من البحر، فإن بريطانيا العظمى سيدة البحار. وإذا جاء من البر فإن حقيقة أن مصر حليف لبريطانيا سيضمن لها حماية القناة، حتى يكون لبريطانيا العظمى من الوقت ما يمكنها من تقديم المساعدة.

وذكر رئيس الوزراء أنه بقدر ما تنهض اقتراحات زغلول باشا العسكرية، فإن عليه هو أن يسترشد بنصيحة الخبراء البريطانيين، وأن هذه المسألة على أي حال هي مسألة مفاوضة. ولكن المفاوضات لن تكون مجدية ما لم يتم الاتفاق على أن الاقتراح البريطاني يمكن قبوله. وإذا طالبت مصر بألا تكون القوات البريطانية أقرب إلى القناة من فلسطين. فليس من مستشار عسكري يوافق على أن تكون هذه التسوية تسوية ملائمة.

وتساءل زغلول باشا عما إذا كان له أن يفهم من هذه الأمور أن المسألة مسألة قوة وليست مسألة حق؟

فأجاب رئيس الوزراء أنها ليست كذلك قطعا. ولكنها مسألة اتفاق. ولا فائدة من الحديث عن أية تسوية لا تسمح لحكومة بريطانيا بحماية القناة كطريق عالمي. وإذا عرض تسوية كهذه على مجلس العموم فسيكون مآلها الرفض بغير تردد.

وذكر زغلول باشا أنه يود أن يسترعي الانتباه لاتفاقية ١٨٨٨ لإنشاء منطقة محايدة.

وشرح مستر موري أن اتفاقية ١٨٨٨ تعتبر أداة دقيقة، لقد وقعتها بريطانيا العظمى، وفرنسا وألمانيا، والنمسا، والمجر، وإيطاليا، وإسبانيا، وروسيا، وهولندا، وتركيا، وكان ذلك لضمان حرية الملاحة في قناة السويس في جميع الأوقات. وهي لا تتحدث عن منطقة محايدة، ولكنها تخول كلا من الدول الموقعة عليها حق إرساء اثنتين من سفن الحراسة في البوغازين. وقد شرطت بريطانيا العظمى عند توقيع الاتفاقية ألا تنفذ ما دام الاحتلال البريطاني لمصر مستمرا. فلما قام الوفاق الودي في ١٩٠٤، سقط هذا الشرط. ولكن لم يطبق الحكم الوارد بالاتفاقية متعلقا باجتماع القناصل العموميين للدول المختلفة بمصر للتثبت سنويا من التنفيذ القانوني لأحكام الاتفاقية.

وذكر رئيس الوزراء أن الوضع قد تغير كثيرا منذ أعدت الاتفاقية وحتى منذ وضعت موضع التنفيذ في ١٩٠٤.

وأقر زغلول باشا بتغير الوضع بالنسبة للقناة، ولكنه أرجع ذلك إلى تغير وضع مصر. لقد كانت ألمانيا وتركيا والنمسا والمجر تشكل قبل ١٩١٤ أخطارا محتملة على القناة، ولم يعد الأمر كذلك. كما أن إنجلترا الآن باحتلالها فلسطين تقطع الطريق إلى القناة.

وذكر رئيس الوزراء أن لا فائدة، وأنه يستحيل حماية القناة من فلسطين.

وأجاب زغلول باشا بأنه لا يستطيع الموافقة. وأن بريطانيا العظمى تهيمن على الأرض الآتية من فلسطين، وأسطولها يسيطر على البحر. وفضلا عن ذلك فإن قناة السويس ذات نفع عام، فلم تطالب الحكومة البريطانية بها تحت سيطرتها المنفردة؟

وذكر رئيس الوزراء أن المسألة التي يطرحها تتعلق بمعاهدة خاصة مع مصر، وأن القناة تشكل اهتماما بريطانيا جوهريا، ولا يوجد مجلس عموم يمكنه التخلي عن أمنها،

مقابل نوع من التعهدات الورقية مثل اتفاقية ١٨٨٨ التي أظهر الوقت عدم فاعليتها عند الشدة، وهي في حال الحرب ستذهب أدراج الرياح.

وذكر زغلول باشا أنه إذا كانت بريطانيا العظمى، وهي الأقوى، لا تجد ضمانا في اتفاق مكتوب، فهل يمكن أن يُتوقع من مصر، وهي الأضعف، أن تركن إلى مثل هذا التعهد؟!

وذكر رئيس الـوزراء أن لمصر أن تعمل لأن مصالحها الحيوية ليست موضعا للمخاطرة.

وذكر زغلول باشا أن رجال الدولة البريطانيين قد أعطوا نحو ستين وعدا بالجلاء عن مصر، ولا تزال القوات البريطانية هناك. وأن هذه الحقيقة تزوده ببعض العذر في ارتيابه.

وذكر رئيس الوزراء أن خير ما يجيب به هو وجودهما معا للحديث عن خير ما يمكن به إقامة نظام جديد.

وذكر زغلول باشا أن هذا ما يرغب من أجله في تحالف؛ يحمي الطرفان كلاهما القناة في ظله.

وتساءل رئيس الوزراء عن نصيب بريطانيا في هذه الحماية.

وذكر زغلول باشا أن الجنود المصريين سيتولون أمر القناة، وأنه سيلجأ إلى بريطانيا العظمى حيثما يتطلب الأمر مساعدتها.

وذكر رئيس الوزراء أن ليس هذا اتفاقا عمليا، وإذا كان لبريطانيا أن تعتمد على مصر بالصورة المقترحة، فعلى الحكومة البريطانية أن تستعيض لنفسها بالتفتيش الفعلي على الجيش المصري ليكون على كفاءة، وسيعتبر ذلك تدخلا في شئون مصر الداخلية، وهو آخر ما يرغب فيه. وأن هدفه أن تكون مصر حرة تدير شئونها بطريقتها الخاصة.

وذكر زغلول باشا أنه لا يفهم لم اعتُبر اقتراحه غير عملي. إن قواته ستكون هناك تحمي القناة، ومن المؤكد أن سيكون للحكومة البريطانية وقت كافٍ للإنذار في حالة الخطر.

وذكر رئيس الوزراء أن هذا الاقتراح في رأيه غير عملي على الإطلاق .

وذكر زغلول باشا أنه مستعد تماما للإنصات إلى أي اقتراح يستند إلى العقل لا إلى القوة. وهو لا يزال غير قادر على فهم لماذا لا تقبل اقتراحاته.

وذكر رئيس الوزراء أن الوضع العام الذي يتبناه هو وضع معقول تماما، على افتراض أن مصر وبريطانيا العظمى ستتعاونان. وأنه لن يكون أكثر من مخادع لزغلول باشا، إذا زكّى أي أمل في أن يقبل مجلس العموم أي شيء دون التعاون في كفالة أمن القناة. وأن المسائل التفصيلية؛ مثل عدد القوات وتوزيعها وغير ذلك من التنظيمات، يتعين إحالتها إلى مستشاريه العسكريين، ولكن إذا أمكن الاتفاق مع زغلول باشا بالنسبة لمبدأ التعاون بين بريطانيا العظمى ومصر، فساعتها يتولى الخبراء التفاصيل. وهو ليس رجلا عسكريا ولا يمكنه المساس بهذا الجانب من الأمور.

وذكر زغلول باشا أنه يستحيل تماما على الأمة المصرية وعلى البرلمان المصري الموافقة على وجود مواقع عسكرية بريطانية على القناة أو على أي جزء من الأراضي المصرية.

وتساءل رئيس الوزراء عما إذا كان البرلمان المصري لا يوافق حتى على تأجير أرض لبريطانيا العظمى من أجل هذا الغرض.

وأجاب زغلول باشا أن ذلك مستحيل استحالة مطلقة.

فذكر رئيس الوزراء أن هذه هي الصعوبة الأولى.

وذكر زغلول باشا أنه لا يمكنه الاقتناع بأن رئيس الوزراء غير قادر على إقناع البرلمان بقبول نصيحته، وأن لديه وسائل جد عديدة لضمان استجابتهم. وقد بقي هو نفسه غير مقتنع أن إنجلترا مصيبة في ادعائها حماية القناة. لماذا لا يقبل اقتراحه أن توضع القناة تحت إشراف عصبة الأمم؟

وذكر رئيس الوزراء أنه لم يرفض شيئا، ولكنه يود أن يوضح تماما نقطة واحدة؛ أن أية تسوية يمكن أن يضعها في اعتباره يتعين أن تحسم مسألة أمن القناة. وسيطرحها كمجرد اقتراح عام، هل يستحيل تماما على مصر، بعد كل ما صنعته بريطانيا العظمى من أجلها، خيرا أو شرا، أن تعتبر بريطانيا العظمى على قدر من العلاقة الخاصة بها يسمح بالتعاون

المصري معها لتأمين المواصلات الإمبراطورية البريطانية؟ هل له أن يفهم أن زغلول باشا يقول «لا»؛ إن المصريين يكرهون ويرتابون في البريطانيين الذين يتعين عليهم أن يدبروا أمر حماية القناة من فلسطين، وأن يتركوا الحكومة المصرية تجهز قواتها في الميدان؟ وفي حالة الحرب يمكن ألا تكون مصر في الجانب البريطاني. والحقيقة أن رفض مصر التعاون، وأن موقفها المحدد العداء لبريطانيا هو ما يزعج رئيس الوزراء.

وذكر زغلول باشا أنه إذا كانت مصر تخاصم بريطانيا، وإذا تكشف عداؤها بين الحين والآخر، فإن مرد ذلك أن بريطانيا العظمى تطمع في الكثير، وأن موقفها واضح العدوان. وستصبح مصر ودودا في اللحظة التي ترى فيها اختفاء هذا الموقف العدواني.

وذكر رئيس الوزراء أنه لا يطلب منه أن يعمل ضد قناعاته، ولكنه يرجو أن يقتنع زغلول بمعقولية اقتراح رئيس الوزراء.

وذكر زغلول باشا أنه على أتم استعداد لأن ينصح مصر بالقبول إذا كان هو نفسه مقتنعا تماما. وإلا فلن يمكنه يقينا إعطاء هذا النصح.

وذكر رئيس الوزراء أنه يسلم جدلا بذلك كله.

وذكر سعد زغلول أنه لا يكاد يفهم كيف يكون لبريطانيا العظمى أي حق في حماية قناة السويس. قد يكون لبريطانيا العظمى مصالح فيها، ولكن ليس لها يقينا أية حقوق. وفضلا عن ذلك لا يقدر على فهم الموقف البريطاني، ما دام لم يقبل اقتراحه الخاص بشأن التحالف وبوضع القناة تحت إشراف عصبة الأمم.

وذكر رئيس الوزراء أن هكذا الوضع، لا فائدة من الحديث عن تحالف في الهواء. والتحالف يقوم من أجل هدف خاص محدد. ولا يستطيع أن يفهم لم لا يتضمن التحالف حكما بأن تتفق مصر وبريطانيا العظمى تعاونيا على حماية حرية الملاحة في القناة. ويحسن التأمل في هذه المشكلة أكثر قليلا.

وذكر زغلول باشا أنه يلحظ استغراق رئيس الوزراء بالعمل، ومن جهة فإن الطقس هنا لا يناسب صحته، ولا يرغب في زيادة أعباء رئيس الوزراء، وهو يفكر في مغادرة إنجلترا خلال سبعة أيام أو ثمانية، خاصة أن برلمانه سيفتتح في الشهر المقبل.

وذكر رئيس الوزراء أنه يسيئه حقا ما يسمعه عن صحة زغلول باشا.

وشكر زغلول باشا رئيس الوزراء مخلصا، وعبر عن أسفه لفشلهما في بلوغ تسوية محددة. ولكن إنجاز هذا الأمر يستلزم عملا كثيرا لا يسمح به وقت رئيس الوزراء.

وذكر رئيس الوزراء أن الأمر ليس كذلك تماما. ولكنها المشاكل التي ورثها كل منهما، والتي لا يمكن حلها في جلستين أو ثلاث. ولو كان زغلول باشا وجد طريقة لقبول اقتراح رئيس الوزراء الأساسي لأمكنهما السعي حثيثا إلى الأمام.

وذكر زغلول باشا أنه آسف.

وذكر رئيس الوزراء أنه آسف كذلك، ولكنه يرى أن الوضع الذي بلغاه في هذا اليوم يكشف عن صعوبات تستلزم وقتا للتغلب عليها، ويأمل ألا يكون الباب قد أوصد تماما.

وذكر زغلول باشا أن محادثاتهما على العكس قد جعلت علاقات الصداقة بينهما أوثق، وأنها لم تغلق الباب.

وذكر رئيس الوزراء أنه يقدر ذلك كثيرا، ويسعده ما قال زغلول باشا. وأن ما يؤسفه فقط أنه رغم انفراج الباب لم يستطيعا الولوج منه.

وذكر زغلول باشا أنه يلزم للمرور أن يكون أحدهما أنحف.

وذكر رئيس الوزراء أن ذلك يكون معاكسا لقوانين الخليقة. وأن الطريقة البريطانية في التعامل مع الرجل البدين والباب الضيق هي أن يوسع الباب لا أن تمزق أوصال الرجل! وذكر أن ثمة مسائل أخرى تخرج عن مجال المفاوضات، مما يهتم به مجلس العموم، ومما وعد باسترعاء انتباه زغلول باشا إليه.

وهنا قرأ رئيس الوزراء على زغلول باشا المذكرة التالية وسلمه نسخة منها:

«أود أن أذكر كلمة عن عزم الحكومة المصرية الذي أفصحت عنه بشأن تخلفها في سداد القروض العثمانية لأعوام ١٨٥٥، ١٨٩١، ١٨٩٤ المضمونة بالجزية المصرية؛ أن الفائدة نصف السنوية وأقساط استهلاك القرضين الأخيرين قد حل أجلهما في هذا الشهر، وقد سلم الوكلاء أشعارا بعدم الدفع، وتقترح الحكومة المصرية إحالة المسألة

إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، ورأينا أن الأمر لا يتعلق بالتحكيم الدولي، ولكنه أمر احتيال من جانب الحكومة على دائنيها، وهم حملة السندات في هذه الحالة.

ولا أود مناقشة وقائع القضية الآن، ولكني أشعر بالالتزام لأن أؤكد لسعادتكم أن حكومة جلالة الملك لا تقر لحظة واحدة حق الحكومة المصرية - بالقانون والعدل - في التهرب من التزاماتها الخاصة بهذه الديون، وأنها إن سمحت بالمماطلة أن تحدث على مدى هذا الشهر، فخليق بذلك أن يحدث آثارا مدمرة لسمعة الحكومة المصرية والثقة بها، مما لن تبرأ منه قبل وقت طويل.

وثمة نقطة أخرى تتعلق بما يبديه بعض موظفي الحكومة المصرية وإداراتها من عداء للموظفين الأجانب، وأن حالة المستر أنتوني لمثل صارخ على ذلك، وثمة حالات أخرى عديدة، بعضها ضئيل في حد ذاته ولكن النظر إليها مجتمعة يكفي لأن يسبب الأسى والقلق العظيم لهؤلاء الموظفين الأجانب، ممن لا يستطيعون ترك الخدمة قبل ٣١ من مارس ١٩٢٧ بغير التضحية بما وعدوا من تعويضات. إن سياسة وخز الإبر التي تتبع مع هؤلاء الموظفين الأجانب ليست جائرة فحسب، ولكنها سياسة بالغة في قصر النظر من جانب الحكومة المصرية، وإن الموظفين الذين يشعرون أن رؤساءهم وزملاءهم المصريين يتربصون الفرص للإيقاع بهم خليق بهم ألا يؤدوا من العمل الجيد ما يمنحون عنه مرتباتهم.

ذكر زغلول باشا أنه يود إبداء ملاحظاته على هذه المذكرة.

وذكر رئيس الوزراء أنه غير مستعد لمناقشة التفاصيل، وأنه يفضل جوابا مكتوبا.

وذكر زغلول باشا أن ملاحظات أبديت له، وهو مضطر للحديث ردا عليها؛ إن الحكومة المصرية تنطوي على أطيب المشاعر تجاه العاملين البريطانيين لديها. وهو يؤكد ذلك لرئيس الوزراء وعلى استعداد لأن يسوق الأمثلة، خاصة منذ أن اعتلى رئيس الوزراء منصبه، وهو يستشهد باللورد اللنبي على صدق ما يقول. أما بالنسبة لحالة مستر أنتوني فقد كان على صلات وثيقة بموظف مصري كبير؛ وكيل وزارة، بحيث استحال فصل الحالتين. وقد حوكم الموظف المصري وأدين وطرد من الخدمة. وكان يستحيل تماما معاملة مستر أنتوني معاملة مختلفة.

وأشار رئيس الوزراء أن محل الشكوى أنه قبل توجيه أي اتهام إلى مستر أنتوني فقد وجهت المحاكم في قضية الموظف المصري وأذيعت على نطاق البلاد على نحو ما من سعة الانتشار، بحيث شكلت اتهاما لمستر أنتوني في شرفه وأمانته. وهذا مما يناقض المبادئ البريطانية عن العدالة، وأثار قدرا عظيما من الغضب بين الموظفين والبريطانيين والأجانب.

وشرح زغلول باشا أنه وفقا للقانون المصري لم يكن لديه خيار في الأمر. وكان يلزم نشر المحاكمة. وليس ثمة عداء شخصي لمستر أنتوني الذي كان في الحقيقة أثيرا لديه.

وبالنسبة لقروض الجزية. فقد نظرت الحكومة المصرية في الأمر ووجدت أنها ليست مدينا ولا ضامنا. ولكنها مفوضة فحسب في أن تؤدي إلى حملة السندات ما يستحق عليها من الجزية لتركيا. وما دامت لم تعد الجزية مستحقة فلا أداء عليها. وعلى أي حال، فقد برهنت الحكومة المصرية على حسن نيتها، بأن أودعت المستحقات في حساب خاص لدى البنك الأهلي، وقد عُلم اليوم أن بعضا من حملة السندات قد رفع دعوى ضد الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة، وأيا ما كان الأمر فقد كان في تصرفه ممتثلا لأمر البرلمان المصري. وكان البرلمان هو من قرر التوقف عن الدفع.

وأشار مستر سلبي إلى التدهور الذي لا بد حادث للسندات المصرية في كل من باريس ولندن.

وأجاب زغلول باشا أنه إذا كان حملة السندات يخسرون مالا بسبب عزوف مصر عن الدفع، فإن لهم فقط أن يلجئوا إلى المحاكم، وإذا خسرت مصر دعواها فستقوم بالدفع بطبيعة الحال.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن الائتمان المصري سيعاني من ذلك في الوقت نفسه.

وذكر زغلول باشا أنه لا يستطيع دفع شيء لا يُلزمه القانون بأدائه. ولن يعاني الائتمان المصري ما دامت الحكومة المصرية قد أودعت المدفوعات في حساب مجمد بالبنك.

وذكر رئيس الوزراء أن الحكومة البريطانية ينحصر اهتمامها المباشر في قرض ١٨٥٥، الذي اشتركت مع الحكومة الفرنسية في ضمان الوفاء بفوائده. أما القرضان

الآخران فهما مثار اهتمام رجال المال وليس الحكومات. وهو غير مسئول، إذا حل ١٥ من أكتوبر وأدرجت الحكومة المصرية في قائمة الممتنعين عن الدفع في بورصة الأوراق المالية بباريس ولندن.

وذكر زغلول باشا أن ذلك يكون أمرا جائرا للغاية.

وذكر رئيس الوزراء أنه ليس من رجال المال ولا من المضاربين، ولكنه يراهن بكل ما يحوز من مال أنه إذا لم تؤد الأقساط المستحقة في ١٥ من أكتوبر، فسيدرج الإنذار.

وتساءل زغلول باشا عما إذا كان رئيس الوزراء ينصحه بمخالفة برلمانه؟

وذكر رئيس الوزراء أن لديه ما يكفيه من المتاعب مع برلمانه، دون أن يضيف إليه متاعب البرلمان المصري. وأنه يستحيل عليه أن ينصح زغلول باشا بمشورة سيئة. ولكنه يجدها بالغة الصعوبة أحيانا أن يحمله على قبول المشورة الحميدة التي تعرض عليه.

وأكد زغلول باشا لرئيس الوزراء أن الحكومة المصرية مستعدة لدفع كل ديونها، ولكنها غير مستعدة لأداء ما لا تلتزم به.

وحذر رئيس الوزراء زغلول باشا بأنه سيواجه أسئلة برلمانية حول هذا الموضوع ليجيب عنها في الأسبوع المقبل.

وذكر زغلول باشا أنه إذا عرضت القضية على المحكمة الدولية فيحسن انتظار قضائها. وليست لديه معلومات رسمية عن الأمر. ولكن يمكنه أن يبرق إلى المستشار (المستشار القضائي) بتعليماته عن التعجيل في نظر الدعوى، ويمكنه أن يؤكد لرئيس الوزراء - في الوقت نفسه أن قرار الحكومة المصرية لم يصدر عن أية رغبة في المماطلة، ولكنه صدر عن الاقتناع.

وذكر رئيس الوزراء أن الناس في بورصة الأوراق المالية، وأن من فقدوا أموالهم لا يهتمون بصفة خاصة بقناعات الحكومة المصرية، ولكنهم يهتمون فقط بمماطلتها، وليس ذلك في الحقيقة شأن وزارة الخارجية، ولا مما يهتم به هو، ولكن وزارة الخزانة حثته بشدة أن يحذر زغلول باشا، فاضطر لأن يفعل.

وذكر زغلول باشا أنه آسف وليس في وسعه أن يصنع في الأمر شيئا.

وذكر رئيس الوزراء أن عديدا من أعضاء البرلمان يهتمون بالأمر وسيوجهون إليه الأسئلة.

وذكر زغلول باشا أنه على ثقة من أن الأجوبة ستستند إلى الحق في هذا الشأن.

وأشار مستر سلبي إلى أن المسألة تندرج في «الأمر الواقع» الذي حدده تصريح ٢٨ من فبراير ١٩٢٢. وهو يدرك عدم اعتراف الحكومة المصرية بشرعية هذا التصريح، ولكن حكومة جلالة الملك ملتزمة به، وأن الحكومة البريطانية هي من أنهى السيادة التركية وليست مصر، وأن خدمة قروض الجزية ذات مساس بالمصالح الأجنبية؛ ومن ثَمَّ جاز بشأنها التدخل البريطاني.

وذكر رئيس الوزراء أن ثمة نقطة أخرى تتعلق بالعدالة؛ أن الأقاليم الأخرى التي انفصلت نتيجة الحرب عن تركيا عليها سداد حصتها من الديون التركية، ولم يطلب إلى مصر ذلك لأنها تؤدي قروض الجزية، وهي تنوي الامتناع لتفلت مما ضُرب عليها.

وذكر زغلول باشا أنه لا وجه قط للزعم بأن مصر تتحمل جزءا من الدَّين التركي؛ وقد كانت مصر مستقلة فعلا عن تركيا منذ أمد بعيد حتى قبل الحرب. وفضلا عن ذلك، لم تكن مصر طرفا متعاقدا عندما أُبرمت اتفاقية لوزان.

وذكر رئيس الوزراء أن زغلول باشا يعامله كما لو كان قاضيا في المحاكم المختلطة، وأنه لا ينوي المجادلة في أسانيد الدعوى، ولكنه سلَّم زغلول باشا مذكرة في هذا الصدد، ويترك الأمر على هذا الوضع، ويتوقع جوابا مكتوبا.

وقد تقرر أن يصدر البيان المشترك الآتي للصحافة:

«جرى اجتماع آخر في الثالث من أكتوبر بين صاحب السعادة زغلول باشا وبين رئيس الوزراء، وقد تمت المحادثات فيما بينهما.. وسيعود زغلول باشا قريبا إلى مصر بسبب حالة الطقس البارد، ولما يتوقع من انعقاد البرلمان المصري في شهر نوفمبر».

